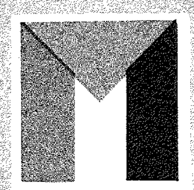
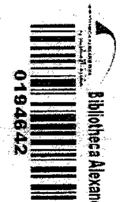
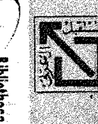


المشروع الصهيونى
فى الفكر والتطبيق

١

د. عبد الوهاب المسيرى
د. محمود الشاهد
د. نادية سالم النمر
د. عثمان محمد عثمان
د. مصطفى كامل السيد
د. أحمد يوسف





اهداءات ٢٠٠١

ا.د. محمـــــد ديـــــاب

جراح بالمستشفي الملكي المصري

المشروع الصهيونى
فى الفكر والتطبيق

المشروع الصهيوني في الفكر والتطبيق

د. عبد الوهاب المسيري
د. محمود الشاهد
د. نادية سالم النمر
د. عثمان محمد عثمان
د. مصطفى كامل السيد
د. أحمد يوسف



دار المستقبل العربي . القاهرة
١٩٨٣

الطبعة الأولى ١٩٨٣

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة

ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

تقديم
بقلم الاستاذ الدكتور إبراهيم صقر

لقد كان الصراع الاسرائيلي – العربي ولازال هو القضية المحورية الأولى بين قضايانا – نحن أبناء الشعب العربي – القومية . ولقد كانت إسرائيل ولازالت هي العدو – لطبيعتها – للشعب العربي .. لقوته .. لتقدمه .. لوحدته .. ولايمكن أن تكون – بكيانها الصهيوني – إلا كذلك .

هذا – بالضرورة يجعل هذا الكيان الصهيوني .. الغريب عنها .. الدخيل عليها .. وبغير أساس قوى ، راسخ من البشر والموارد والانتماء ... هذا يجعل هذا الكيان الصهيوني فى صراعه من أجل الوجود والاستمرار .. جزيرة صغيرة .. غريبة .. فى البحر العربي .. يجعله بالضرورة مربوطا بالقوى الخارجية صاحبة المصالح الاستغلالية فى وطننا العربي . فكلا الطرفين .. يضمن له الوجود والاستمرار ، أن تبقى المنطقة ضعيفة .. هينه ، فتظل متفرقة ممزقة .. لاتجمع بين أجزائها وحدة يلتم بها شملها ، ويزداد تكاملها ، فتتداعم فيما بينها ، وتكون فيها قهمة الكل المجتمع بكل طاقاته على الهدف الواحد المشترك .. اكبر قدرا وأبعد أثرا وأكثر فاعليه . وكلا الطرفين .. يضمن له الوجود والاستمرار أيضا .. أن تبقى المنطقة متخلفة .. فهذا ضعف .. وأن تظل ثرواتهاتدار إلى جانب الاستغلال الظالم للاستعمار الأجنبي بكافة صوره وأشكاله – لصالح قلة فى المنطقة .. على حساب القاعدة العريضة لجماهير الشعب العربي .. وفى هذا جوانب ضعف ..

وتزداد أهمية الكيان الصهيوني الدخيل .. ويزداد خطره فى ظروف كظروف المرحلة الدولية الراهنة التى نعيشها فى أيامنا هذه .. وهى ظروف لم يعد فيها التدخل من القوى الكبرى ، بالعنف السافر ، أمرا يسيغه العالم فضلا عن أن يقبله .. هذا إلى مايمكن أن يؤدى إليه من صراع ساخن بين القوى الكبرى لايمكن لأحد فى عالمنا الثورى أن يتحمل مخاطره .. طبيعي أن يسود نمط « التدخل بالأنابة » .. وطبيعى — فى منطقة — كمنطقتنا — بأهميتها الاقتصادية الضخمة والاستراتيجية الخاصة — أن يقوم كيان دخيل — قاعدة متقدمة مستمرة — ترسانة سلاح .. تكون عند اللزوم — الذراع الطويلة المستعدة للتأديب اذا ماحدثت أحدا نفسه بأن تتحول منطقتنا الى منطقة قوة .. منطقة وحدة وتقدم .. تدار لصالح الشعب العربى وأن يكون هذا الكيان اذ ينجح فى فرض الهيمنه واستمرارها .. قاعدة للغزو الاقتصادى للمنطقة .. تكرس التخلف والتبعية وتحوّل باقصى الطاقة دون أن تتحول خيرات بلادنا — وبأرفع مستوى لها — لصالح القاعدة العريضة لجماهير شعبنا .

ويزيد من الرابطة العضوية بين الكيان الصهيونى الدخيل وبين القوى الاستعمارية التى تعمل على الأبقاء على أقصى مايمكنها الأبقاء عليه من استغلالها .. ولأطول وقت ممكن ، أن الشعوب يزداد وضوح رؤيتها .. ويزداد وعيها .. ويزداد تنظيمها .. وتزداد حركتها .. ويزداد تكافلها .. وأنها — كذلك — ليست وحدها .. هذا .. إذا كان بادرة أمل مشرق لنا .. نحن شعب المنطقة .. فهو أيضا نذير للقوى المضاده يزيد من تداعمها .. وتكافلها .. وترابطها .

فى ظل هذه الظروف .. ليس غريبا أن يكون تحالف استراتيجى « بين الكيان الصهيونى الدخيل وبين الولايات المتحدة الأمريكية .. القوى الاستعمارية الاستغلالية الأعظم فى المنطقة .. وأن تدعم امريكا هذا الكيان بحيث يظل أقوى من كل الأقطار العربية مجتمعه .. وليس غريبا أن تكون علاقة خاصة بأمريكا من بعض النظم العربية التى تقف معها قلة طفيلية فى بلادنا . تعمل على أن يسود

طقس اليأس .. وأن يكون التقاعس هو العملة المتداولة فى سوق الصراع ، وأن ينتهى الأمر إلى التسليم بالهيمنة والتبعية .. وتقنع هذه البلاد ببعض ماعلى المائدة .. بل وحتى - والأمر لله من قبل ومن بعده بفتاتها .. وياليت ذلك يذهب فى معظمه لجماهيرنا .. بل أنه يذهب فى الكثير منه .. لهذه القلة الطفيلية .. تستأثر به دون الكثرة الغالبة من المواطنين .

وإذا كان من قدرنا أن نعيش أياما أولهم فيها الخطب واستشرى فيها الخطر .. فإن من قدرنا أيضا أن نَثْبُت أمام الخطب وأن نواجه فى إصرار وصمود .. هذا الخطر . انه صراع مصيرى .. لابديل لنافيه عن المواجهة .. ولاحل فيه .. مهما طال الصراع .. ومهما كانت ضراوته .. إلا أن نصمد .. وإلا أن ننتصر ..

وأول شروط مثل هذه الحركة على طريق النصر .. الايمان الراسخ الذى لايتزعزع .. بمصيرية الصراع .. وأول شروط الايمان المعرفة .. والوعى العميق بطبيعة الصراع .. وظروفه .. ومتطلبات الصمود فالنصر فيه من هنا .. كانت حركة مجموعة من قياداتنا الشابة .. أن تكتب للمواطنين العرب .. وللمواطنين فى مصر بخاصة .. عن قضيتنا .. عن ظروفها .. عن عدونا .. عن طبيعته .. عن القوى الأصيلة وإن قبعت وراءه .. تدعمه وتسانده .. عن القوى التى تقف معنا فى خندق واحد .. والقوى التى تقف فى الخندق الآخر . وعن القوى التى ، وإن كانت من أبناء بلدتنا ، قد تصل إلى الوقوف فى الخندق المواجه ، أو على الأقل .. تتقاعس .. وتستسلم .. وقد تسلم ، وعلى العموم عن عناصر القوة والضعف فى هذا الصراع ..

وفى كل ذلك .. ومع كل ذلك .. وهذا هام .. خطير الأهمية .. عن الأمل فى المعركة .. والصمود وفيها .. عن علائم النصر النهائية مهما كانت المتاعب .. ومهما كانت النكسات .. ومهما بلغت التضحيات .. وأن خيوط

الفجر لعصر جديد .. لمصر الشعوب .. عصر الرجل العادى .. تخترق قتامة الليل الذاهب فى صمود وثبات .. وتؤذن . فى وضوح ناصع - بابتلاج صبح بهيج .. تسود فيه الشعوب بحريتها .. وتقدمها .. وتكافؤها .

ولقد خرجت .. من قبل كتابات عن القضية الفلسطينية فى ظروفها القومية والدولية .. قدمتها مجموعة من هؤلاء الشباب . وفى هذا الكتاب تقدم مجموعة منهم كتابات عن « المشروع الصهيونى فى الفكر والتطبيق » .

وعهد علينا - وأنا أشرف بأن أكون - على سنّى - واحدا منهم . أن نستمر فى هذا الجهد .. وفى غيره من الجهود التى تصب فى خضم الكفاح العربى الزاخر .. على طريق تحقيق أمانى الجماهير العربية ، متفاعلين مع هذه الجماهير ، متعلمين منها ، متشرفين بالمشاركة بينها بجهدنا المتواضع على طريق الهدف الواحد .. المقدس .

أننى أحيى هذا الشباب .. أحيى اصداره .. وصموده واستمراره .. « إنهم فتية آمنوا بربهم وزدناهم هدى »

كلمة أخيرة وواجبة .. أن نزجى جميعا الشكر الخالص لدار المستقبل العربى بالقاهرة وفى المقدمة منها الأخ الصامد .. القدوة .. محمد فائق .. على تشجيع هذه الجهود والعمل على نشرها على أوسع نطاق ممكن ، للقارىء العربى ، والقارىء المصرى بخاصة . وعهد علينا أيضا أن نتعاون بكل الطاقة مع الدار ومعه فى حمل الأمانة .. وأداء الرسالة .

الدكتور ابراهيم صقر
أستاذ بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

الفصل الأول
الخلفية التاريخية للحركة الصهيونية

أ . د . عبد الوهاب محمد المسيرى
استاذ الأدب الانجليزى والمقارن
بجامعة عين شمس
القاهرة

ملخص

يتناول المقال الخلفية التاريخية للحركة الصهيونية ويذهب إلى أن هذه الحركة ليست حركة « يهودية » وانما هى بالدرجة الأولى نتاج الحضارة الغربيه (الامبريالية) فى القرن التاسع عشر ، وأنه لايمكن فهمها كظاهرة إلا داخل هذا السياق فهى حركة استعمارية استيطانية ورثت كل الأفكار والاعتذاريات العنصرية التى كان يروج لها الرجل الأبيض . كما يبين المؤلف علاقة الحركة الصهيونية بالفكر الرومانتيكى وبفلسفة نيتشه . وفى النصف الثانى من المقال يضع المؤلف الظاهرة الصهيونية فى سياقها اليهودى حتى يبين خصوصيتها فيدرس أسباب ظهور المسألة اليهودية وأثر الجيتو كبناء اقتصادى حضارى على اليهود والصهاينة

●●●●●

ظهر مؤخرا كتاب يحمل عنوان رعب يخرج من صهيون (نيويورك

١٩٧٧)[1] تأليف الاستاذ ج . ب . بل ، والمؤلف ، حسب ماجاء فى التعريف به على غلاف الكتاب ، كان يعمل استاذا فى جامعة هارفارد وفى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، ويعمل الآن فى معهد دراسات الحرب والسلم التابع لجامعة كولومبيا حيث قام بكتابة دراسته تحت رعاية المعهد المذكور . ويتصور المرء أن هذه الدراسة للارهاب الصهيونى فى الفترة من عام ١٩٢١ - ١٩٤٩ ، والتى كتبها عالم غربى كبير ، والتى كتبت تحت رعاية واحد من أهم معاهد البحوث ونشرتها احدى كبار دور النشر (سانت مارتنز ، نيويورك) ستتحلى بقسط معقول من الموضوعية وستلقى الكثير من الأضواء الكاشفة على الموضوع ، خاصة وأن ثمة مسافة زمنية طويله نسبيا يفصل بيننا وبين الأحداث التى يؤرخ لها الكاتب . ولكن سنكتشف أن الأمر على عكس ذلك على طول الخط . فالكتاب ، شأنه شأن الغالبية العظمى من الكتب الغربية التى تعرض لهذا الموضوع ، دفاع عن الارهاب الصهيونى ، مغلف تغليفا اكاديميا جيدا ، وموثق بشكل انتقائى يجعل الارهاب الصهيونى . فى نهاية الأمر ، مجرد دفاع عن النفس الصهيونية المعذبة .

ولكن الاعتذاريات الواضحة لاتمثل خطورة كبيرة ، اذ انها لاتنطلى على أحد ولايصدقها سوى المؤمنون والمتعاطفون والبلهاء ، ولكن تتمثل الخطورة الحقيقية فى الافتراضات الخفية الكامنه فى التواريخ الصهيونية ، وفى الدراسات التى كتبت للدفاع عن وجهة النظر الصهيونى أو لتبريرها ولنأخذ على سبيل المثال هذا الملخص الموجز لأصول الصهيونية كما يتصورها مؤلف الكتاب آنف الذكر :

« أخذت كثير من الاشياء فى التغير مع بداية القرن التاسع عشر فقد دعى نابيلون اليهود فى مارس ١٧٧٩ ليتجمعوا تحت لوائه ويستعيدوا القدس القديمة. ولكن لم تضرب دعوة نابليون هذه أى جذور الا بعد مرور نصف قرن

(١) Bower Bell, **Terror Out of Zion: The Violent and Deadly Shock Troops of Israeli Independence, 1929-1949** (New York: St. Martin's Press, 1977).

تقريبا، اذ ان معظم يهود اوربا الغربية توقعوا ان يندمجوا فى الدول القومية الحديثة باعتبارهم ألمان او انجليز من اتباع العقيدة الموسوية، بينما حاولت الملايين التى وقعت فى شراك مناطق الاستيطان فى شرق أوربا البقاء وحسب. ولكن تيار القومية اليهودية المتردد بدأ يكتسب صلابة وانتشارا كنتيجة لخيبة أمل يهود الغرب ومخاوف يهود الشرق ووقعت تهمه الدم فى دمشق عام ١٨٤٠ حين تم القبض على سبعة يهود وتم تعذيبهم بتواطىء واضح من الرهبان الفرنسيسكان الفرنسيين – وفى هذا عودة بدائية للاضطهاد على نمط العصور الوسطى . وقد ساءت الاحوال فى شرق أوروبا ، وخاصة فى روسيا ، فوقع بوجروم (اى مذبحة منظمة ضد اليهود) فى اوديسا عام ١٨٧١ ، كما وقعت سلسلة أخرى من المذابح عبر روسيا بعد عشرة اعوام ، بعد اغتيال قيصر روسيا الاسكندر الثانى . ثم وقعت أخيرا حادثة دريفوس عام ١٨٩٤ و ١٨٩٥ والتى كشفت عن وجود نزعه معاديه للسامية راسخة فى المجتمع الفرنسى الذى كان يفترض فيه انه مجتمع عقلانى فقد تم ادانة الكابتن دريفوس بناء على قرائن مختلقة ، مما كان بمثابة ادانة لفرنسا ذاتها بالنسبة لكثير من اليهود . وهنا وجد البعض ان البديل للاندماج أو تحمل الاضطهاد هو دعوة نابليون التى كاد يغطيها النسيان»(٢) .

هذا التاريخ المصغر (المايكرو) للصهيونية يكاد يكون هو الصيغة الرسمية التى اعتمدتها الحركة الصهيونية لاضفاء الشرعية والمعقولية على البرنامج الصهيونى . وقد وجدت هذه الصيغة التى تكاد تكون بديهية ، طريقها الى كثير من الكتب التى تؤرخ للصهيونية سواء فى الغرب أم الشرق (بما فى ذلك الشرق العربى) وماذا يمكن ان يكون أكثر بديهية من هذه الصيغة البسيطة المنطقية : أقلية تقرر الاندماج أو التحمل ، مجتمعات ترفض هذا السلوك الكريم من الأقلية ، الأقلية تعود الى شرنقتها بعد خيبة الأمل – ويخرج الأرنب الصهيونى من قبعة الاعتذاريات – كرد فعل حتمى ، يخرج وقد اجاب على عدة أسئلة سطحية وترك مئات الأسئلة الأساسية الاخرى دون أجابة . وعلى سبيل المثال لاالحصر : لم

(٢) نفس المرجع ، ص ١٠ .

ظهرت الصهيونية فى الغرب ولم تظهر فى الشرق ؟ ولم ظهرت فى القرن التاسع عشر وليس فى القرن الثامن عشر او العشرين ؟ ماهو وضع الاقليات الاخرى فى المجتمعات الغربية وهل كانوا أحسن حالا أم أسوأ حالا من اليهود ؟ ماهى طبيعة المجتمعات التى يعيش اليهود بين ظهرانيها ؟ ولم يكلف نابليون — هذا المعادى للسامية الذى كان يكن الاحتقار لليهود — لم يكلف خاطره بدعوة يهود العالم للالتفاف حول لوائه لاستعادة القدس ؟ هل غمر حب اليهود قلبه القاسى فجأة ودون مقدمات ؟ هذه كلها اسئلة لايتوجه اليها « الأرنب الصهيونى » العجائبى من قريب أو بعيد وهو لايمكن أن يتوجه لها لأن دراسة البروفسور بل ، والدراسات الاخرى المشابهه ، تنزع الصهيونية من سياقها الاساسى لتضعها فى سياق وهمى مختلق ، اذ بدلا من النظر للصهيونية باعتبارها حركة سياسية وفكرية ، مثل الليبراليه و النازية والعنصرية ، من إفراز المجتمعات الغربية فى القرن عشر ، فانه يتم النظر اليها باعتبارها جزء مما يدعى بتاريخ اليهود — وكأن اليهود ظلوا عبر تاريخهم فى كل زمان ومكان ، داخل حدودهم اليهودية التاريخية يعانون فى صمت ، لايتخطون هذه الحدود ، الا اذا دعاهم داع مثل نابليون للعودة . ولكننا نرى ان الصهيونية هى فى واقع الامر نتاج ظروف عامة وخاصة ، مادية وفكرية ، تعود **غالبيتها** الى المجتمع الاوربى فى القرن التاسع عشر ويعود **بعضها** الى الوضع المادى والفكرى ايضا للاقليات اليهودية فى هذا المجتمع . وهذا المقال هو اساسا محاولة لالقاء الضوء على الظاهره الصهيونية عن طريق دراسة خلفيتها التاريخية . بمكوناتها الغربية (العامة) واليهودية (الخاصة) ، اذ انه عن طريق مثل هذه الدراسة سنحدد السمات الحقيقية للظاهرة ونحدد ماهو جوهرى وماهو عرضى فيها . ونحن فى دراستنا لهذه الخلفية لن نتعرض بالدراسة للسياق الغربى العام للظاهره الصهيونية وحسب ، وانما سنتناول ايضا سياقها اليهودى الذى يمنحها كثيرا من خصوصيتها . ويجب ان ننبه الى انه على الرغم من اننا قسمنا السياق التاريخى للظاهرة الصهيونية الى سياق غربى وآخر يهودى ، ثم قسمنا السياقين الغربى واليهودى بدورهما الى عوامل مختلفة مثل الثورة الرأسمالية والحركة الرومانتيكية وتخلف اليهود الحضارى الا انه لايخفى على القارىء ان مثل هذا التقسيم هو

تاكتيك منهجى وحسب ، وان كل العناصر فى نهاية الامر مترابطة ومتداخله تكون كلا لايمكن فصل اجزائه وان بعض مكونات الخلفية التاريخية هى سبب ونتيجة فى ذات الوقت فعلاقة اجزاء بعضها بالبعض علاقة جدلية فيها اخذ وعطاء وتأثير وتأثر فالحركه الرومانتيكيه نتاج الثوره الرأسماليه ، ولكنها ساهمت ولاشك فى اشاعة الفرديه التى عجلت بانتصار هذه الثوره .

اولا : السياق الغربى للظاهرة الصهيونية

١) الثورة الرأسمالية فى أوربا

يمكننا القول بشىء من التبسيط – أنه منذ نهاية القرن الرابع عشر تقريبا بدأت تدخل تغيرات بنيوية عميقة على المجتمعات الغربية ، اذ بدأ النظام الاقطاعى ببنائه الهرمى الثابت يهتز ، واخذت العلاقات بين الطبقات تختل ، وقامت الثورات والحركات الفكرية والاقتصادية المختلفة – ابتداء بعصر النهضة ثم الاصلاح الدينى ومرورا بعصر الاكتشافات والرأسمالية المركانتيليه وعصر الملكيات المطلقة وحركة التنوير وانتهاء بالثورة العلمية والصناعية والتكنولوجيه والثورة الفرنسية ، والانقلاب الدستورى فى انجلترا وبقية اوروبا والحركة الرومانتيكية . واستمرت العملية عدة قرون طويلة (١٥٠٠ – ١٨٥٠ وربما الى الوقت الحالى) وإذا كان المجتمع الاقطاعى المستقر يقف فى بداية هذه الفترة ففى نهايتها نجد المجتمع الرأسمالى المنتصر الذى يتسم هو الآخر باستقراره الخاص .

واصطلاح « الثورة الرأسمالية » (الذى استخدمه المؤرخ كنيث نيل كامرون ومؤرخون آخرون)[٣] ليس له مدلول اقتصادى وحسب ، وانما له مدلول حضارى كذلك . ولايمكن فهم أى ظاهرة غربية فى الخمس قرون الأخيرة الابفهم طبيعة هذه التحولات التى طرأت على المجتمع الغربى على المستويين المادى والحضارى . وبطبيعة الحال لن نتعرض لهذه الظاهرة فى حد ذاتها ، وانما سنعرض لها بمقدار ماتلقى ضوءا عى الظاهرة موضع الدراسة ، اى الظاهرة الصهيونية .

(٣) Kenneth Neill Cameron, **Humanity and Society: A World History** (Bloomington: Indiana Undiana Univ. Press, 1973), Chap. XI.

والثورة الرأسمالية هي فى نهاية الامر ثورة فى طريقة الانتاج والتوزيع وفى بناء المجتمع وفى علاقة الحاكم بالمحكوم . فجوهر الاقتصاد الاقطاعى « هو تقسيم الاراضى الداخلة فى وحدة اقتصادية الى وحدات صغيرة ، يقوم الفلاحون بزراعتها لحساب مالك الوحدة الكبرى بقوة عملهم وبأدواتهم ، ويحصلون على حاجات معيشتهم فى حد الكفاف »[٤] . والمجتمع الاقطاعى مقسم تقسيما هرميا صارما ، يعرف كل شخص فيه مكانه ومكانته ، الذى عادة مايصل اليها عن طريق الميراث وليس عن طريق الجد والعمل . وقد حددت حقوق وواجبات كل أعضاء الطبقات تحديدا واضحا ، فالنبيل كان يعرف ماينبغى عليه القيام به (حماية اقطاعيه وفلاحيه ، وجباية الضرائب منهم وربما الاشتراك فى الحروب الصليبية) ؛ وكذلك كان يعرف الفلاحين ورقيق الأرض واجباتهم وحقوقهم ، وفى الأطراف كان يوجد التجار والصناع وكل الشخصيات الهامشية الأخرى .

ولعل أهم العوامل التى ساهمت فى استقرار المجتمع الاقطاعى الأوروبى هو غياب « الانتاج المخصص للتبادل »[٥] إذ أن انهيار الامبراطورية الرومانية أدى بدوره الى انهيار نظام التجارة العالمى الذى انشأته ، وظهر مايسمى « بالاقتصاد الطبيعى » وهو الاقتصاد الموجه اساسا نحو اشباع حاجات المجتمع وحسب ، ولايتم التبادل الا فى فائض السلع ، أى أن عملية التبادل التجارى ليست عملية جوهرية واساسية للنظام وانما هى عملية هامشية عرضيه . ان انتاج المجتمع الاقطاعى كان انتاجا لقيمة استعماليه ، وليس لقيمة تبادلية[٦] وقد وصفت الدكتور بديعة امين هذا النمط الانتاجى فيما يلى :

(٤) كامل زهيرى (شرفا) ، موسوعه الهلال الاشتراكيه (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٧٠) « قطاع » .

(٥) ابراهام ليون ، المفهوم المادى للمسأله اليهوديه . ترجمة وتقديم عماد نويهض (بيروت : دار الطليعه ، ١٩٦٩) ص ٧٨ .

(٦) عبد الوهاب محمد المسيرى ، موسوعه المفاهيم والمصطلحات الصهيونة رؤيه نقديه (القاهره : مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه ، ١٩٧٥ « المسأله اليهوديه » . نقلا عن ليون وآخرين

«ظلت القارة الأوروبية كيانا استهلاكيا بصوره أساسية .يصدر العبيد والنساء والصبيان والفراء والسيوف ويستورد الأقمشة والحبوب والتوابل وغير ذلك من المنتجات التي تستهلكها بالدرجة الأولى طبقة الاقطاعيين والنبلاء . ومن هنا ، فانه لم يكن هناك مايستدعى ، وبتعبير اكثر صوابا ، ما يمكن أن يؤدى الى نشوء طبقة تجارية محلية تولد ولادة طبيعية»[٧] .

هذه الصورة المجردة للمجتمع قد لاتطابق الواقع تماما ولكنها تقرب لنا بعض السمات الجوهرية لهذا الواقع . واذا أردنا أن نحدد مكان اليهود فى هذا المجتمع لوجدناه بطبيعة الحال فى الهامش ، اذ ان اليهود – نتيجة لظروف تاريخية وحضارية معينة (سنذكرها فى النصف الثانى من هذا المقال) – اضطلعوا بدور التجارة فى المجتمعات الاقطاعية ، ولكن مع حلول القرن الثانى عشر بدأت علامات الانهيار تظهر على المجتمع الاقطاعى ، واستمرت العملية حتى القرن الخامس عشر واكتملت مع حلول القرن التاسع عشر (وان كانت لاتزال هناك جيوب اقطاعية فى كل اوروبا) . ويمكن تفسير هذه العملية بمركب متداخل من الاسباب الاقتصادية والسياسية من بينها ظهور المدن وازدياد حجم التجارة الدولية والصناعات المحلية . وقد شجع هذا كثيرا من الاقنان على الهرب من القرية الى المدينة . وقد ادى ازدياد حجم التجارة الى زيادة ثمن الحاصلات الزراعية ، الامر الذى حفز الكثير من كبار وصغار الملاك الاقطاعيين على اصلاح الاراضى البور للحصول على غلتها . واضطر كثير من الاقطاعيين الى منح الأقنان حريتهم نظير أن يقوموا بالعمل المطلوب منهم وتزامنت هذه العملية مع الموت الأسود (مرض الطاعون) الذى اجتاح اوروبا وأهلك ثلث سكانها مع نهاية العصور الوسطى ، وبالتالى ازدادت الايدى العامة ندرة ، وازدادت المدن قوة وازدادت القرية ضعفا مع زيادة عدد الأقنان الاحرار .

وساهمت عدة عوامل سياسية أخرى فى عملية اضعاف النظاع الاقطاعى من بينها الحروب الصليبية التى قضت على الكثير من النبلاء الاقطاعيين ، وحروب

(٧) بديعه أمين ، المشكله اليهوديه والحركه الصهيونيه (بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٤) ، ص٦١ .

المائة عام التى ادت الى ثورات الفلاحين وظهور حالة من الفوضى العامة . ولكن لعل أهم الأسباب السياسية هو ظهور الملكيات القومية القوية (خاصة فى انجلترا وفرنسا) التى عملت جاهدة على أن يكون لها جيوش نظامية مستقلة عن النظام الاقطاعى (تتكون من جنود من أصول غير ارستقراطية) الأمر الذى ادى الى تقوية قبضة الملك ومكنه من أن يكيل الضربات القوية للامراء والاقطاعيين وان يصبح « ملكا » بمعنى الكلمة بعد ان كان مجرد كبير الأمراء[٨] . وكثيرا ماتحالف هؤلاء الملوك مع الجماعات الهامشية فى المجتمع مثل التجار وسكان المدن لضرب الاقطاع والاقطاعيين .

وما يهمنا فى هذه البانورما التاريخية أن نبين أن وضع اليهود المستقر داخل المجتمع الاقطاعى الثابت اهتز ، ولم تعد الأمور محددة المعالم كما كانت من قبل . فبعد أن كان اليهود يشتغلون بالتجارة الدولية ظهرت اتحادات من التجار الدوليين المسيحيين ، مثل العصبه الهانسية ، وهو اتحاد تجارى دفاعى تشكل من بين المدن الساحلية فى شمال المانيا ، ومثل اتحاد لندن[٩] كما ظهرت اساطيل تجارية قوية تابعة لجنوة والبندقية . وقد تمتعت هذه الاتحادات والاساطيل (المسيحية) بدعم الدولة مما أضعف من قبضة التجار اليهود على التجاره الدوليه وأضطروا إلى الاشتغال بالتجارة الداخلية ومنها الاقراض بالربا . ولكن الجدل التاريخى كان يأخذ مجراه وتظهر طبقات التجار المحليين والمصارف المحلية فيزاحمون التاجر والمرابى اليهودى ثم يحتلون أماكنهما ويبدأ يفقد اليهودى وظيفته الاساسية فى المجتمع الاقطاعى ، وبدلا من ان يلعب دورا مثمرا ، ان لم يكن منتجا ، وجد اليهود انفسهم لا على هامش المجتمع وحسب وانما عبء حقيقى عليه لادور لهم فيه . ولذا لم يكن من الغريب أن يتم طرد اليهود من فرنسا وانجلترا فى القرن الثانى عشر .

(٨) Eoward Mcnall Burnall and Philip Lee Ralph, **Wrld Civilizations** (New York: W. W. Norton, 1969), Vol. I, pp. 426-427.

(٩) بديعة أمين ، **المشكله اليهوديه والحركة الصهيونيه** ، ص ٦٣-٦٤ .

وهذه الدورة الناجمة عن تطور المجتمع الغربى من الاقطاع الى الرأسمالية هى مايمكن تسميته بالمسألة اليهودية . فالمسألة اليهودية ليست نتيجة اضطهاد الأغيار (غير اليهود) لليهود ، وليست هى مؤامرة حيكت خصيصا ضد اليهود ، وانما هى ظاهرة اجتماعية مفهومة ، تشبه فى كثير من الوجوه المسألة اليونانية أو الايطالية فى مصر أو المسألة العربية فى افريقيا (ان صح التعبير) . ففى هذه المجتمعات قام اليونانيون والايطاليون والعرب بدور الاقلية التجارية ، وكلهم وقعوا ضحية التطور التاريخى الذى طرأ على مجتمعاتهم . وقد حلت المسألة اليونانية فى مصر بأن رحل كثير من اليونانيين الى اليونان او اية بلاد اخرى ، وتبقى من تبقى منهم بعد ان اندمج فى المجتمع المصرى وتقبل وضعه دون تميز حضارى أو مهنى . وقد تم نفس الشيء بالنسبة للاقليات اليهودية فى انجلترا وفرنسا اذ طردت الغالبية العظمى منهم ، وبقى عدد قليل اندمج مع بقية السكان . وكان اليهود المطرودون يحلون مشكلتهم عن طريق التقهقر الى الوراء ، اى بالهجرة الى مجتمعات لايزال النظام الاقطاعى فيها ثابتا مستقرا . ولعل هذا يفسر انسحابهم الى وسط اوروبا ثم شرقها خاصة بولندا . بل انه من المعروف ان اليهود اتجهوا الى بولندا بناء على دعوة من حكامها وتشجيع منهم فى القرن الثالث عشر(١٠) وذلك لتشجيع التجارة فى هذه المملكة الاقطاعية .

ولكن للتاريخ جدله المستقل الى حد كبير عن نوايا الأفراد ومقاصدهم ، اذ ان الدورة الاقتصادية التى شاهدنا حدوثها من قبل فى فرنسا وانجلترا أخذت مجراها فى بولندا وظهرت – كما هو طبيعى ومتوقع – طبقة من التجار المحليين والمصارف المحلية التى حلت محل التجار والمرابين اليهود . ولعل التجار المسيحيون المحليون تمكنوا من الاحلال محل التجار اليهود بسهولة لأن انتماءهم الحضارى لمجتمعاتهم لاشبهة فيه ولكن الأهم من كل هذا هو نوعية التجارة التى كان يمارسها التاجر اليهودى وتلك التى كان يمارسها التاجر المسيحى المحلى . فالتجارة اليهودية تجارة

(١٠) Solomon Grayzel, **A'History of the Jews from the Babylonian Exile to the Preseent 5728-1968** (New York: The New Amrtican Library, 1968), p. 390.

بدائية (تعتمد على الرأسمال التجارى الربوى) وهو هذا الضرب من التجارة الذى تزعزع فى المجتمع الاقطاعى ، « حيث لايوظف التاجر اليهودى امواله فى الانتاج ... ولايبتاع مواد أولية ، ولاينفق على صناع الأقمشة ، فرأسماله التجارى ، ليس الا وسيطا بين منتوجات لايسيطر عليها ولا يخلق ظروف انتاجها »[١١] . أما الرأسمالى الجديد فهو يقف فى وسط العملية الانتاجية ذاتها يأخذ المخاطر ويوظف كل امواله فى شراء المواد الخام وابتياع العمل اللازم لتحويلها لسلع . والسلع التى يتم انتاجها ليست مجرد سلع ترفيه أو سلع استهلاكية ، بل هى سلع تنتج بغرض بيعها داخل نظام اقتصادى مبنى على البيع والشراء . واذا كان التاجر اليهودى يقف على هامش المجتمع الأوروبى فأن التاجر الجديد قد ولد فى رحمه (مع الاقتصاد الرأسمالى الجديد) . وكلما ازداد القطاع الرأسمالى قوة ازداد هو قوة معه الى أن حل تماما محل التجارة البدائية ، وتحول اليهود الى جماعة طفيلية ، وطرحت المسألة اليهودية نفسها على أوروبا الشرقية ثم الغربية ثم على العالم بأسره .

٢ ـــ الاستعمار

أدت الثورة الرأسمالية (والثورة الصناعية التى تعد أحد مظاهرها) الى سيطره الانسان المتزايده على الموارد الطبيعية ، واصبح من الممكن للانسان ان ينتقل من مكان الى مكان فى يسر وسهولة حتى تحولت الدنيا بأسرها الى مجرد « قرية عالمية » على حد قول مارشال مالكوهن . اصبح من الممكن للمرء ان ينتقل من لندن الى بومباى فى ساعات بعد ان كانت تستغرق تلك الرحلة شهورا او سنين قبل ذلك ، بل وأصبح من الممكن للانسان ان يقطن فى اى مكان يختاره (حارا كان أم باردا) اذ أن عنده من الآلات مايمكنه من السيطرة على بيئته المباشرة . فيبنى البيوت ويكيفها ويحتفظ بالاطعمة لمدة طويلة . وكما لاحظنا من قبل غيرت الثورة الرأسمالية وجه الانتاج الاقتصادى من مجرد انتاج استهلاكى الى انتاج سلعي ، اى أن الانتاج من أجل التسويق أصبح عنصرا اساسيا وتحرك السوق وعالم

(١١) أبراهام ليون ، المفهوم المادى للمسألة اليهوديه ، ص ٧٢ .

التجارة من الهامش الى المركز . وقد نمت هذه العمليه بعض الطاقات الخلاقة فى الانسان . فقامت الثورة الصناعية وتوصلت اوروبا فى تلك الفتره الى مجموعه مذهله من الاختراعات ، خاصة فى مجال الطاقة إن تمكن الانسان من تسخير الطاقه الطبيعيه فى خدمته وفى الأغراض الصناعية بحيث أصبحت انتاجية الفرد الواحد فى يوم تعادل انتاجية قرية بأسرها فى شهر . هذا النمط الانتاجى الجديد خلق رغبة شرهة فى الاسواق المحلية ثم المجاورة ثم العالمية مما أدى الى ظهور الاستعمار (بأشكاله المختلفة ، المركانتيليه والصناعيه) ثم ظهور الامبريالية (وهما مرحلتان من مراحل الثورة الرأسمالية التى تفجرت فى اوروبا وامتدت لتشمل العالم كله) . وقد وصلت هذه التطورات الى قمتها عام ١٨٧٠ « حين قامت الاحتكارات الدولية التى تقتسم العالم ، مصادر ثرواته وأسواقه ، فيما بينها »(١٢) . ثم انشأت الجيوش الهائلة وبنيت البحريات الضخمة لتسوية اى خلافات قد تنشأ اثناء عملية التقسيم ، ولضمان الأمن فى المستعمرات المفتوحة . وقد تمت هذه العملية تقريبا قبل الحرب العالمية الأولى (ويمكن رؤية هذه الحرب كنتيجة لمحاولة الدول الرأسمالية الامبريالية المختلفة اعادة تقسيم غنائمها الآسيوية والافريقية) .

ولايمكن رؤية الصهيونية خارج هذا السياق الاستعمارى الامبريالى . فحلم اليهود بالعودة الى ارض الميعاد قديم قدم اليهودية ذاتها . وعلى الرغم من ان الفلسطينيين العرب لم يبدوا أى مقاومة نحو اليهود الذين كانوا يحضرون لفلسطين للصلاة أو حتى للاستيطان لأهداف دينية ، بل انهم كانوا يرحبون بهم ، على الرغم من هذا لم يزد عدد اليهود فى فلسطين عام ١٨١٤ عن عشرة آلاف يهودى فقط ، وفى عام ١٩١٤ لم يزد العدد عن ٣٥٫٠٠٠ يهودى من بين « ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ » يعبرون فى صلواتهم ثلاث مرات عن رغبتهم فى العودة الى اورشليم(١٣) اى أن حلم العودة ظل له فعالية دينية فردية ولم ينجح فى نقل اليهود (والمسألة اليهودية) الى الشرق .

(١٢) كامل زهيرى (شرف) : **موسوعة الهلال الاشتراكية « امبريالية »** .

(١٣) ج . هـ . جانسن ، **الصهيونيه واسرائيل وآسيا** ، ترجمة راشد حميد (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث . ١٩٧٢) ، ص ٢٣ — ٢٤ .

بل أن قضية العودة الفعليه الجماعيه لم تكن مطروحة اساسا على المستوى الدينى فعلى الرغم من ان الدين اليهودى ، فى احدى صوره ، يؤمن بأنه « فى الوقت الذى يحدده الرب وبطريقته ، وعندما يصبح الانسان مؤهلا للتحرر المطلق ، فسوف يعاد اليهودى الى فلسطين »(١٤) ، على الرغم من هذا ، الا انه تم تأكيد على أن حلم العودة لن يتم على أيدى الافراد بل التلمود يقرر فى بعض نصوصه انه اى شخص « يعود » الى فلسطين بغرض الاستيطان وليس بغرض التعبد يخالف بذلك الوصايا الربانيه(١٥) . ومع هذا ظهر فى الغرب ، مع ظهور الاستعمار والامبريالية ، فكر يبشر بالعودة الجماعة لليهود (« الشعب اليهودى ») ليستوطنوا فى فلسطين (« ارض اجدادهم ») ، وقد ظهر هذا الفكر أول ماظهر فى صفوف المسيحيين الذين يطلق عليهم اصطلاح « الاسترجاعيين » . ويعود الفكر الاسترجاعى الى الاسطورة المسيحية عن عودة المسيح المخلّص فى آخر الأيام ليحكم العالم هو والقديسين لمدة الف عام يسود فيها العدل والسلام . وحسب ماجاء فى هذه الاسطورة لن يتحقق الخلاص ولن يتم الا باسترجاع اليهود الى فلسطين (ليتم تنصيرهم) . وقد ظهرت هذه العقيدة — التى يطلق عليها احيانا اصطلاح « العقيدة الألفية » — فى كتب الأبوكريفا (أى الكتب التى لايعترف بها اليهود وسفر دانيال) . وبطبيعة الحال لايهمنا مناقشة مدى صحة هذه الافكار من منظور دينى مسيحى أو حتى يهودى ، اذ ان مايهمنا فى السياق الحالى ان هذه الافكار الدينية بدأت تتحول بالتدريج الى مايشبه البرنامج التبشيرى الدينى / السياسى فى القرن السادس عشر ، وازدهرا فى القرنين السابع والثامن عشر (عصر الاكتشافات والرأسمالية المركانتيليه والاشكال الاولى من الاستعمار) ، ثم وصلت الى قمتها فى القرن التاسع عشر (عصر

(١٤) Rabbi Elmer Berger, «The Real Issue in the Arab-Israeli-Zionist Conflict,» in Garry Smith (Ed.), **Zionism: The Dream and the Reality** (New York: Barnes and Noble, 1974), p. 231.

(١٥) Philip Sigal, «Reflections on Jewish Nationalism,» Issues, Vol. XV, (Fall, 1961), pp. 20-21.

الامبريالية وتقسيم العالم والبحث عن الاسواق ومصادر المواد الخام) ، الى أن نصل الى شخصيات مثل اللورد بالفور صاحب الوعد المشهور ، والضابط البريطانى اورد وينجيت الذى قاد عمليات الارهاب ضد العرب ودرب الصهاينة عليها والجنرال سمتس رئيس وزراء جنوب افريقيا ، وونبستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى والرئيس الامريكى « جيمى كارتر » ، الذين يمكن أن نطلق عليهم كلهم اصطلاح « الصهاينة الأغيار – أو الصهاينة غير اليهود » . ويتميز هؤلاء الصهاينة بان ثمة نزعة استرجاعية قوية فى فكرهم تؤثر فى توجههم السياسى العام .

والرؤية الاسترجاعية تنظر لليهود باعتبارهم جماعة دينية / قومية ، فهم شعب الله المختار كما جاء فى العهد القديم ، وهم ايضا الشعب اليهودى (بالمعنى السياسى الحديث) . وتتطلب رؤية الخلاص توطين اليهود فى فلسطين ، ولكن يمكن لهذا التوطين أو الاستيطان ان يخدم المصالح الربانية والامبريالية فى ذات الوقت . فإرتس يسرائيل (او فلسطين) هى الارض التى يتحدث عنها الكتاب المقدس ؛ وهى ايضا البلد الذى يقع فى قلب الامبراطورية العثمانية (رجل أوروبا المريض الذى كان الجميع يتوقعون سقوطه ليرثوه وليملأوا الفراغ الذى كان من المتوقع أن يخلقه اختفاؤه كقوة عظمى) ؛ وهى كذلك البلد الذى يطل على البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس ومصر وطريق الهند وبوابات الشرق ، وهى الى جانب هذا كله المكان الذى سيستوعب المهاجرين اليهود الذين كانوا قد بدأوا فى قرع ابواب انجلترا وفرنسا ودول غرب اوروبا الاخرى . فى هذا الاطار يمكن فهم سلوك أول صهيونى فى التاريخ الحديث وان ندرك الاسباب الحقيقية وراء رقة قلبه الفجائيه ودعوته الكريمة لليهود بالعودة الى بلادهم ، فهو كان يريد توطين اليهود على طريق الهند ليضمن وجود دولة عميلة هناك تحمى مصالحة وخطوط تموينه ، وتدين له بالولاء لأعتمادها الكامل عليه .

وعدد الصهاينة غير اليهود كبير للغاية ويضم شخصيات سوية وغير سوية ، ومن أهم هذه الشخصيات جورج جولر (١٧٩٦ – ١٨٦٩) حاكم

جنوب استراليا ، الذى بين فى خطاب له عام ١٨٥٣ ان استيلاء اى دولة على مصر وسوريه (بما فى ذلك فلسطين) يهدد تجارة بريطانيا ، ولذلك نادى بأن تقوم انجلترا بتطوير سوريا لصالحها وذلك عن طريق نشاط أبناء اسرائيل ومساعيهم[١٦] ويشير موسى هس الى ارنست لاهاران ، سكرتير نابليون الثالث ، الذى حث اليهود فى كتاب **المسألة الشرقية – اعادة بناء الأمة اليهودية** (نشر عام ١٨٦٠) على « ان يعيدوا دولتهم على أسس سياسية وانسانية وليس دينية ، وذلك كى يمهدوا الطرق التى تقود الى الهند والصين – تلك المناطق المعزولة التى يجب ان تعرض للحضارة » (والسلع الرأسمالية التى تساندها الجيوش الامبريالية) .

ويعد الواعظ البروتستانتى هكلر (١٨٤٥ – ١٩٣١) من أهم صهاينة الأغيار ومن أكثرهم حماسه لارجاع اليهود الى فلسطين . وقد تعرف هكلر على هرتزل ونشأت بينهما صداقة حميمة ، فقدمه لدوق بادن وساعده فى محاولاته الدبلوماسية الرامية الى الحصول على تأييد دولة غربية عظمى للمشروع الصهيونى . وقد حضر هكلر مؤتمر عام ١٨٨٢ لمناقشة امكانية توطين المهاجرين اليهود القادمين من رومانيا وروسيا فى فلسطين ، أى حل المسألة اليهودية على حساب الفلسطينيين . ولكن المصطلح السياسى كان يتداخل دائما مع المصطلح الصوفى فى عقل الصهاينة غير اليهود ولذا حينما نشر هكلر نفسه كتيبا عن الموضوع ذاته عام ١٨٨٤ تحدث عن « استرجاع اليهود لفلسطين حسب تعاليم الانبياء »[١٨]

(١٦) د . اميل توما ، **حذور القضيه الفلسطينيه** (بيروت : مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينيه ، ١٩٧٠) ص ٣٦ . سنكتفى بالأشاره لهذا المرجع بالفكرة الصهيونية .

(١٧)

(١٨) Rahael Patai, (ed)., **Encyclopedia of Zionism and Israel** New York: (Herzl Press and Mcgraw Hill, 1971), Vol. II, «Heckler.»

ويمكننا ان نلاحظ مايلى على هؤلاء الصهاينة غير اليهود : –

١) ان فكرهم جزء اصيل من الحضارة الغربية ككل ، وأن بعث فكرة الاسترجاع يعود الى الثورة الرأسمالية ، باعتبار أن الفكر الاسترجاعى هو فكر استعمارى يأخذ شكلا دينيا .

٢) ان الصهاينة غير اليهود قد اخذوا فى الظهور مع نهايات القرن السادس عشر وأن ادبياتهم كانت قد انتشرت وشاعت فى اوروبا مع منتصف القرن التاسع عشر ، أى قبل ظهور أى فكر صهيونى فى صفوف اليهود . ولم تجد هذه النداءات الاسترجاعية صدى كبير بين اليهود فى بداية الأمر ، ولكن مع تفاقم وضع اليهود فى شرق اوروبا وزيادة حدة المسألة اليهودية بدأ يظهر فكر صهيونى بين اليهود أنفسهم يطالب بعودتهم السياسية الى فلسطين باعتبارها أرض الاجداد .

الفكرة الصهيونية اذن حتى كأسطورة دينية / سياسية لاتعود بجذورها الى تاريخ اليهود الوهمى وانما تعود الى ديناميات التاريخ الاوروبى الحقيقى . وحينما ظهر الفكر الصهيونى فى نهاية الأمر فى اواخر القرن التاسع عشر (بعد عام ١٨٨٢ على وجه التحدد وهو التاريخ الذى أنهى المحاولات الرامية لدمج يهود روسيا فى المجتمع الروسى) فانه كان فكرا استعماريا فى بنائه ومضمونه . والاستعمار الغربى يهدف الى حل مشاكل الاقتصاد الرأسمالى عن طريق تصديرها للشرق ، فمشكلة الحصول على المواد الخام اللازمة للانتاج ومشكله الانتاج السلعى للفائض كانت تحل عن طريق استعمار الاراضى وتحويلها الى مناجم ومزارع واسواق . ومن أهم المشاكل التى نجمت من الثورة الرأسمالية الانفجار السكانى الامر الذى زاد من حدة أزمة البطالة ، وأدى إلى ظهور جماعات المتعطلين الذين كان يطلق علهم اصطلاح « الفائض السكانى » ولكن الحل الاستعمارى كان دائما جاهزا ، اذ قامت أوروبا بتصدير فائضها السكانى الى آسيا وافريقيا حيث استقر الاوروبيون فى

جيوب استعمارية استيطانية فى الجزائر وجنوب افريقيا والهند .

والصهيونية هى الحل الاستعمارى للمسألة اليهودية ، اذ انه بعد تفاقمها طرحت عدة حلول هى فى جوهرها حلول ترمى الى « تحديث » اليهودية أو اليهود باعتبار ان ازمة اليهود واليهودية قد نجمت عن ارتباطهم اقتصاديا وحضاريا بالمجتمع الاقطاعى البائد ، وبالتالى كان عليهم ان يعيدوا صياغة أنفسهم حتى يتكيفا مع المجتمع التجارى الصناعى الجديد الذى ظهر فى اوروبا (فى غربها فى بداية الامر ثم فى شرقها مع حلول القرن التاسع عشر) . وبطبيعة الحال كان هناك الرافضون كلية لأى شكل من اشكال التحديث (مثل الحيديين) وكان هناك أيضا دعاة التحديث الكامل (مثل الأندماجيين) . والصهيونية هى الاخرى كانت إحدى الاستجابات اليهودية المختلفة لأزمة اليهود واليهودية فى المجتمع الأوروبى الحديث ، وهى الاخرى كانت تهدف الى تحديث اليهود واليهودية بشكل او بآخر ، ولكن هذا التحديث فى تصورى أخذ شكلا سطحيا للغاية . ولكن مايهمنا فى اطار هذا المقال هو ان نبين ان الصهاينة قد ايقنوا أن الحل الاستعمارى لمشاكل اوروبا هو الحل الأمثل ولذلك تبنوا هذا الحل وطبقوه على المسألة اليهودية : – ويتخلص هذا الحل للمسألة فى تصديرها الى آسيا او افريقيا أو اى مكان آخر بخلاف اوروبا وقد لاحظ جمال حمدان الحقيقة الهامة التالية : « ان الاستعمار كله ماتم الا على يد اوربا ومانم الا خارجها ولم يحدث فى التاريخ الحديث ان استعمر جزء من اوربا ، باستثناء نقط من الاستعمار الاستراتيجى فى جبل طارق ومالطه وقبرص ... لقد كان الاستعمار – بوضوح – صناعة أوربية مسجله ولكنها للتصدير الى خارج أوربا فقط وغير قابلة للاستهلاك المحلى بحال »[١٩] ولذا فلم يفكر أحد قط فى ان تصدر المسألة اليهودية الى لندن او باريس ، ولم يفكر أحد قط أن تستقطع منطقة من المانيا ، حتى بعد مذبحة الابادة النازية ، لاقامة الوطن القومى اليهودى فيها ، وانما كان التفكير فى مصر وكينيا وقبرص والكونغو وموزمبيق والارجنتين والعراق

(١٩) جمال حمدان ، **استراتيجية الأستعمار والتحرير** (القاهره : دار الهلال ، دون تاريخ) ، ص ١٥٠ – ١٥١ .

وليبيا وفى نهاية الأمر وقعت فلسطين الضحية الفعلية نظرا لبعض العوامل الخاصة بالاستعمار الصهيونى .

وكانت الصهيونية واعية تماما بنفسها كحل استعمارى للمسألة اليهودية ولعل المنشور الذى صدر عام ١٩٢١ عن « المنظمة الصهيونية فى بريطانيا العظمى » بعنوان « الصهيونية : رد على النقد الجديد » ، لعل هذا المنشور يلخص هذا الجانب من الحركة الصهيونية خير تلخيص . يبدأ المنشور بتأكيد الحقيقة البديهية التى اثبتتها التطورات اللاحقة وهى أن « الصهيونية لاتتفق ومبدأ تقرير المصير لأن هذا المبدأ يعنى ببساطة تقبل « التركيب العرقى الحالى . فى كل مقاطعه وبلده » ثم يسأل المنشور : « هل تم الاعتراف فى أى وقت مضى من تاريخ المدنية كله بان استعمار اقليم متخلف لايمكن ان يتم الا بموافقة غالبية السكان الحقيقيين هناك ؟ لو كانت الحال كذلك لندر ان يستعمر اى بلد فى العالم ؟ » . ثم يدافع المنشور عن الفكرة الاساسية الكامنة وراء الاستعمار ، فكرة تصدير المشاكل « إذا نفذ مبدأ تقرير المصير حتى نهايته المنطقية المجردة وتم استفتاء السكان المحليين لأصبح كل التوسع مستحيلا ولصارت الآن الجماهير الاوروبية المكتظة تختنق وتجوع على هذا الطرف من الاطلسى بينما حفنة من الهنود الحمر لاتزال تطوف طليقة فى ساحات امريكا التى لاحدود لها »[٢٠] . (شبه بن جوريون « المعارك العنيفه التى خاضها المستوطنون الصهاينه ضد الفلسطينين بتلك التى شنها المستوطنون البيض ضد الطبيعه الوحشيه وضد الهنود الأكثر وحشيه .)[٢١]

وقد تحدث بنسكر عن حل للمسألة اليهودية بنفس المصطلح الاستعمارى

(٢٠) جانسن ، **الصهيونيه واسرائيل وآسيا** ، ص ٧٢ .

(٢١) David Bon Gurion, **Rebirth and Destiny of Israel** (New York: Philosophical Library, 1954), p. 9.

إذ كان يقول : « يتوجب علينا ان نرسل اليهود غير المندمجين **والفائضين** الى مكان آخر »،[٢٢] فهدف الحركة الصهيونية « هو ايجاد وطن آمن يعيش فيه مطمأنين هؤلاء اليهود **الفائضين** الذين يعيشون الآن كطبقة بروليتارية عاله على المواطنين الاصليين »[٢٣] (التأكيد فى الاصل) . ثم يضيف « لو تمكنا مثلا من توزيع اليهود على كل انحاء العالم لأمكن ربما بهذا التوزيع حل المشكلة اليهودية » ولكنه يعرف جيدا ان « معظم البلاد المتحضرة [اى الاوربية] سوف لاتقبل بهجرة اليهود الجماعية اليها » ولذا يجب الحصول على « بلد خاص لنا » مثل الولايات المتحدة أو أى ولاية تركية[٢٤] وقد وصف اوسكار رابينوفيتش ، فى **كتاب هرتزل السنوى** ، المشروع الصهيونى بأنه يهدف الى حل المسألة اليهودية عن طريق تحويل « تيار المهاجرين اليهود من انجلترا الى افريقيا وآسيا » ، والى تدعيم مركز بريطانيا عن طريق « انشاء مركز يهودى للحكم » يطل على الطريق البريطانى الحيوى : لندن – سنغافوره – ملبورن[٢٦] وقد وصف هرتزل الفكرة الصهيونية عن حق بأنها « فكرة استعمارية » (ولذا أرسل بمشروعه لسير سيسل رودس « ليضع ختم شرعيته » على هذا المشروع)[٢٧] . اما ناحوم سوكولوف – المؤرخ الصهيونى فقد قرر حسم التناقض بين الصهيونية كحركة بعث روحى والصهيونية كحركة استعمارية بأن قرر أن نكون « صهيونيين فى استعمارنا وروحنا وديننا »[٢٨] .

---

(٢٢) الفكره الصهيونيه ، ص ٩١ .

(٢٣) نفس المرجع ، ص ٩٤ .

(٢٤) نفس المرجع ، ص ٩٢ .

(٢٥) نفس المرجع ، ص ٩٥ .

(٢٦) Oskar K Rabinowicz, «Herzl and England,» **Herzl Year Book,** Vol. III, p. 45.

(٢٧) Raphael Patai (Ed.), **The Complete diaries of Theodore Herzl,** (Herzl Press and Thomas Yoseloff, 1960), Vol. III, p. lll984. From now on, it will be referred to as **Diaries.**

(٢٨) اميل توما ، جذور القضيه الفلسطينيه ، ص ٥٢ .

واذا كانت الصهيونية فكرة استعمارية ، فان كل مؤسساتها وممارساتها لابد وان تتصف بهذه الصفة الجوهرية . وقد كتب هرتزل مثلا فى كتاب **دولة اليهود** عن الشركة اليهودية «[٢٩] (أى المنظمة الصهيونية) وهذا التصور يشبه الى حد كبير « نسق الاستيطان الكولونيالى فى الجزائر وروديسيه» . ولذا حينما تأسست بالفعل هذه الشركة اطلق عليها اسم « الشركة اليهودية الاستعمارية (الكولونياليه) »[٣٠] (وبنفس الطريقة كانوا يتحدثون عن البنك الكولونيالى ، وعن الصندوق اليهودى الكولونيالى)[٣١] والدولة الصهيونية – حسب التصور الصهيونى – هى تعبير عن جوهرها الاستعمار المتأصل فهى ستكون « امبراطورية بريطانية مصغرة » (انجلترا الصغرى ، على حد قول هرتزل) وستستند دعائم صهيون الجديده الى الغزو الاستعمارى وستمتد من جبال الكليمانجارو فى كينيا الى فلسطين[٣٢] وتتفق رؤية موسى هيس ، فى كتابة **روما والقدس** ، مع رؤية هرتزل ، وان اختلفت عنها فى بعض التفاصيل ، ففكرة هس الصهيونية هى ايضا فكرة استعمارية ، وهى ايضا تهدف الى حل المسألة اليهودية عن طريق تصديرها . فهو يقول أننا عندما نتكلم عن اقامة مستعمرات فى الطرق لانعنى بأن يهاجر يهود الغرب كلهم الى فلسطين « فالدولة اليهودية لاتهدف الى استيعابهم كلهم » ، وانما تهدف الى استيعاب الفائض (اولئك الذين فشلوا فى « ان يشقوا طريقهم الى الحضارة الغربية بجهد بالغ ويحققوا لأنفسهم مركزا اجتماعيا ») اما الذين نجحوا فى هذه العملية فسوف « لايتخلوا عن اى نجاح حققوه .. لأن تضحية ذات نتيجة محددة كهذه هى ضد طبيعة الانسان »[٣٣] ولكن رغم هذا الاتفاق فى نقطة

---

(٢٩) **الفكره الصهيونيه** ، ص ١١٨ .

(٣٠) اميل توما ، **جذور القضيه الفلسطينيه** ، ص ٥٢ .

(٣١) Walter Laqueur, **A History of Zioinsm** (New York: Holt, Rinehart & Winston, 19872), p. 108.

(٣٢) Ahmed El-Kodsy and Eli Lobel, **The Arab World and Israel** (Nwe York: Monthly Review Press, 1970), p. 116.

(٣٣) **الفكره الصهيونيه** ، ص ٤١ .

الانطلاق يعرف هس جيدا حدود الرؤية والممارسة ، ولذلك فهو لايتحدث قط عن امبراطورية صهيونية استعمارية ، وانما يتحدث عن مستعمره او مستعمرات وحسب ، « ننشئها فى أرض اجدادنا بمساعدة فرنسه ، صديقتنا الحبيبة ، المخلص الذى سيعيد لشعبنا مكانته فى التاريخ العالمى »[٣٤] .

والصورة هنا هى صورة فائض يهودى يبحث عن مخرج من مسألته اليهودية فيقدم نفسه لقوة استعمارية تقوم بنقله الى الشرق ، ليستوطن هناك و « ليحل » محل احدى الشعوب الشرقية – نظير ان يصبح الجيب الصهيونى الجديد الدخيل « عميلا » للقوة العظمى التى تقوم بحمايته وهذه هى الصورة العامة والكاملة التى تتواتر فى الكتابات الصهيونية . وبالفعل يمكننا القول أن الاستعمار الاستيطانى الصهيونى هو **استعمار احلالى عميل ليس له ديناميه مستقلة عن الدولة العظمى التى تتبناه . ولعل هاتين السمتين ، احلاليته ، وعمالته ، هما السمتان الاساسيتان للاستعمار الاستيطانى الصهيونى ويمكن بشىء من التبسيط تخيل انواع الاستعمار المختلفة على هيئة هرم ، لاتنفصل قمته عن قاعدته ، وان كانت تختلف عنه ولعل المعيار الكامن فى تدرج هذا الهرم هو درجة التشوه التى تلحق بجماعة المقهورين نتيجة للغزو الاستعمارى . اذا قبلنا هذه الاستعاره ، مع علمنا تماما بأنها استعارة تصنيفيه وحسب وليست مقوله امبريقيه ، فاننا سنجد عند قاعدة الهرم مايسمى بالاستعمار الجديد وهو أن تتحكم القوة العظمى الاستعماريه فى مصير الشعب وثرواته عن طريق حكومات عملية وعن طريق منظمات دولية خاضعة لهيمنة القوة العظمى (كما هو الحال الآن فى معظم دول العالم الثالث) . ومثل هذا النوع من الاستعمار يمارس سلطاته بشكل غير مباشر ولذلك فالتشوهات التى يلحقها بمجتمع المقهورين قد لاتكون فى عظم التشوهات التى قد تسببها انواع الاستعمار الاخرى . يقع فوق هذا ، فى هرمنا الافتراضى ، الاستعمار**

(٣٤) نفس المرجع ، ص ٣٦ .

التقليدى حيث ترسل الدولة الغازية بجيوشها وتحتل بلدا ما لتحويل سكانه الى مصدر للعمالة الرخيصة وللاستيلاء على موارده الطبيعية ولتحويله الى سوق للسلع الفائضه وللاستفاده من وضعه الاستراتيجي (كما كان حال مصر ابان فترة الاحتلال الانجليزى) . ومثل هذا النوع من الاستعمار يلحق كثيرا من التشوهات بالمجتمع المستعمر اذ يفرض ثقافته ويقضى على فرص هذا المجتمع فى ان يطور نفسه بشكل طبيعي ويمنع سكانه من ان يسيطروا على مصيرهم . ولكن مع هذا لايمكن أن تقاس هذه التشوهات بتلك التى يلحقها الاستعمار الاستيطانى (وهو الضرب الثالث من الاستعمار) بالمجتمع المستعمر ، اذ ان الاحتلال هنا يأخذ شكل جماعة استيطانية ، بكل مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية (من أسر وحكومة ونسق قيمي وجيش ولغه) ، تلقى بظلالها الكثيفة على السكان الاصليين ، الذين يتحولون الى عبيد يهاجرون يوميا من قراهم ومخيماتهم الى المدينة الاستيطانية او الى المناجم ليعملوا نظير أجور هى دائما اقل من حد الكفاف ، بينما تعمل الزوجات فى اماكن اخرى ، ولاتوجد اى مؤسسات حضارية تقليدية أو حديثه لترعى النشىء الجديد مما ينتج عنه تشوه كامل لبناء المجتمع الاصلى . وفى قمة الهرم يقع الاستعمار الاستيطانى الاحلالى ، وحسب معلوماتى لايوجد فى الوقت الراهن سوى الاستعمار الصهيونى الذى ينتمى الى هذا النوع وهو يشبه فى كثير من النواحى استعمار الرجل الابيض للولايات المتحدة . فالرجل الابيض هناك لم يهدف الى استغلال الارض ومن عليها من سكان ، وانما كان يهدف الى استغلال الارض دون سكانها ، ولذا كان لابد من ابادة السكان الاصليين . وهذا ماحدث فى فلسطين اذ لم يقم الصهاينة باستعباد الفلسطينيين وتحويلهم الى عبيد مؤاجرين ، وانما قامت الصهيونية بالاستيلاء على الاساس المادى الذى يستند اليه المجتمع الفلسطينى ذاته ، وأحلت المستوطنين الصهاينة محل الفلسطينيين ، الذين طردوا من ديارهم (ربما لأن الابادة لم تكن مطروحة بسبب الصعوبات العملية ، وان كنا نعرف حالات حاول المستعمر الصهيونى فيها ابادة اعداد من الفلسطينيين ونجح فى ذلك اى حد ما ، كما حدث مؤخرا

فى بيروت . فالهدف من هذه المذبحة لم يكن بأية حال طرد الفلسطينيين وانما الاجهاز عليهم) . وبهذا يكون الاستعمار الاستيطانى الاحلالى اكثر انواع الاستعمار شراسة وضراوة .

ولابد وأن نبين أن احلالية الاستعمار الصهيونى هى نتيجة حتمية « لصهيونيته » ، بل اننا يمكن ان نعتبر ان الاحلالية والصهيونية هما مترادفان يعبران عن نفس الشىء فالصهيونية كانت تهدف لانشاء دولة يهودية خالصة ، ووجود أى عنصر غير يهودى داخل هذه الدولة سيؤدى الى إفشال المشروع الصهيونى من اساسه ، اى ان البرنامج الصهيونى ، لأنه صهيونى ، كان يقتضى ويتطلب احلال اليهود محل العرب ، وليس مجرد استغلال هؤلاء العرب ، ولذا بينما كان الفلاح الافريقى المطرود يستوعب فى النظام الاقتصادى الجديد كبروليتارى ، كان الفلسطينى يتحول الى لاجىء - أى انسان منفصل عن اى نمط انتاجى او علاقات انتاجية (ولعله من أكبر انجازات منظمة التحرير الفلسطينية انها احتفظت لهؤلاء اللاجئين - على الرغم من وضعهم الفريد - بهويتهم القومية وباحساسهم بالانتماء لوطنهم الفلسطينى ولأمتهم العربية) .

وكان غالبية الصهاينة مدركين للطبيعة الاستعمارية الاستيطانية الاحلالية للمشروع الصهيونى ، ولعل شعار « شعب بلا ارض لأرض بلا شعب » هو افصاح عن هذا الاتجاه الاحلالى . والنزعة الاحلالية واضحة فى كتابات هرتزل من البداية حينما يتحدث عن استخدام « المواطنين الاصليين » فى قتل الثعابين الكبيرة والحيوانات المفترسة الاخرى ثم اعطائهم وظائف فى دول اخرى يقيمون فيها بصفة مؤقتة الى ان يتم اختفاءهم بشكل كامل[٣٥] . وكان اسرائيل زانجويل يرى (عام ١٩١٩) انه يجب ان يتم تدريجيا نقل العرب الفلسطينيين وتوطينهم فيما اطلق عليه المملكة العربية الجديدة الواسعة ، حتى يتسنى تحويل فلسطين الى

---

(٣٥) **Diaries**, Vol. I. see entry dated june 12, 18983, p. 80-90, and again on the same day, p. 98.

« وطن قومى يهودى »[٣٦] . وقد كتب وايزمان فى اغسطس عام ١٩٤٧ يقول ان نجاح مشروع تقسيم فلسطين يتوقف على « ما اذا كانت الحكومة ترغب بالفعل أو لاترغب فى تنفيذ هذه التوصية الخاصة بنقل العرب »[٣٧] – وقد ذكر جوزيف وايتز ، مثل الوكالة اليهودية المسئول عن الاستيطان فى جريدة دافار (٢٩ سبتمبر ١٩٦٧) انه هو وغيره من الزعماء الصهاينة توصلوا فى عام ١٩٤٠ الى نتيجة مفادها انه ليس هناك « مكان يتسع لكلا الشعبين (العربى واليهودى) معا فى هذا البلد » وانه لتحقيق الاهداف الصهيونية لابد وان تقام دولة غرب نهر الأردن ليس بها عرب ولذا كان من الضرورى – حسب قوله – « نقل العرب من هنا ومن الدول المجاورة ... نقلهم جميعا ، وبعد انتهاء عملية النقل هذه سيكون فى مقدور الدولة (الصهيونية) استيعاب الملايين من اخواتنا »[٣٨] وقد وافق جميع الزعماء الصهيونيين ، باختلاف اتجاهاتهم السياسية ، على احلالية الاستعمار الصهيونى ، سواء كان سوكولوف الصهيونى السياسى اليمينى[٣٩] أبو بوروخوف ، زعيم « اليسار » الصهيونى[٤٠] .

وكان كارل كاوتسكى ، المفكر الثورى اليهودى ، من اوائل المفكرين الذين أدركوا الطبيعة الاحلالية للاستعمار الصهيونى فى دراسته الشهيرة **هل يشكل اليهود جنسا ؟** اذ تكهن بأن المستوطنين اليهود سيعانون الكثير خلال النضال

(٣٦) Cited in Richard Stevens, «Settler States and Western Response», in Abdeen jabra and Janice Terry (Eds.), **The Arab World: From Nationalism to Revolution** (Wilmette, Ill: Medina Univ. Press, 19871), p. 170

(٣٧) Ersine Childers, «The Wordless Wish: From Citizens to Refugees» in Ibrahim Abu-Lughod (Ed.), **The Transformation of Palestine: Essays on the Origin and Development of the Arab Israeli Conflict** (Evanston, Ill: Northwestern Univ. Press, 19871), p. 171.

(٣٨) Machover, «Reply to Sol Stern» **Israca,** January 5, 19873, pp. 27-28.

(٣٩) Laqueur, **A History of Zionism,** p. 231

(٤٠) El-Kodsy and Lobel, **The Arab World and Israel,** p. 1198.

العربى من أجل الاستقلال ، لأن الاستعمار الصهيونى يدل على نية اليهود على البقاء فى فلسطين ليس بهدف استغلال السكان الاصليين وحسب ، بل لطردهم نهائيا ايضا »[٤١] . ولا ندرى . هل كان بن جوريون واعيا بالاساس النظرى الذى تنطلق منه الممارسات الصهيونية ، ولكننا نعرف انه ادرك الخاصية الاحلالية للاستعمار الصهيونى بعد انشاء الدولة الصهيونية على الاقل ، اذ اقترح على ديجول أن يتبنى الشكل الاحلالى من الاستعمار الاستيطانى حلا للمشكلة الجزائرية ، فتقوم فرنسا باخلاء المنطقة الساحلية من الجزائر من سكانها العرب على أن يتم توطين الأوروبيين وحدهم فيها ، ثم تعلن المنطقة دولة مستقلة أوروبية بيضاء خالصة لسكانها حق تقرير المصير تماما مثل الدولة اليهودية الخالصة (ولكن رد ديجول كان يتسم بالذكاء التاريخى اذ رفض أن يخلق « اسرائيل اخرى » ، على حد قوله) .

هذه هى الخاصية الأولى للاستعمار الصهيونى ، اما الخاصية الثانية فهى عمالة الاستعمار الصهيونى . فالمشروع الصهيونى ابتداء لم يكن من الممكن تنفيذه من الناحية التكنولوجية البحته الا بعد الثورة الرأسمالية التى ربطت اجزاء العالم وحولته الى سوق واحد تقريبا ، متماسكة أجزاؤه ، وهى الثورة التى جعلت عملية نقل الملايين من قارة الى اخرى وتوطينهم أمرا ممكننا . ومن الناحية العسكرية السياسية ، لم يكن من الممكن ان تتم هذه العملية الا بحماية قوة عظمى تضمن للمستوطنين الاوروبيين (الصهاينة فى هذه الحالة) قطعة أرض تقتطعها من آسيا وافريقيا ثم تقوم بامدادهم بالسلاح وبالعون العسكرى اللازمين لصد هجمات السكان الاصليين .

ولعل عمالة الاستعمار الصهيونى تظهر اكثر ماتظهر فى بحثه الدائب ، فى المراحل الأولى عن قوة امبريالية نزعاه ، فقد تفاوض هرتزل مع العثمانيين ثم مع

Karl Kautsky, **Are the Jews a Race?** (New York: International Publishers, 19863), p. 212.

الالمان والروس ومع الفرنسيين ، وأخيرا مع الانجليز الذين ادركوا الامكانيات الاستعمارية الكامنة فى المشروع الصهيونى ، وقد كللت هذه المساعى بالنجاح ، بعد موت هرتزل ، بصدور وعد بالفور . وقد اصبحت لندن بعد ذلك هى مقر القيادة الصهيونية ، ولكن مع انتقال مركز الامبريالية العالمية من العاصمة الانجليزية الى واشنطن ، انتقلت القيادة الصهيونية هى الأخرى الى هناك لتضمن ان تكون على مقربة من القوة الاساسية التى ترعاها .

ولم تكن عمالة الاستعمار الصهيونى بأمر خاف على الزعماء الصهاينة . فقد كان هرتزل يرى أن الدولة الصهيونية ستكون بالدرجة الأولى « مستعمرة كبيرة » تدعم النفوذ البريطانى[٤٢] ، بل انها ستكون بمثابة « مستعمرة جديدة غنية[٤٣] » تضاف الى الامبراطورية العتيدة . وقد شارك نورداو فى هذا التصور ايضا ، فالدولة الصهيونية ستكون تحت وصاية بريطانية العظمى ، اما « اليهود (وهو يعنى فى الواقع الصهاينة) فسيكونون بمثابة حراس على طول الطريق الخطير ابتداء من الشرقين الادنى والاوسط حتى حدود الهند »[٤٤] .

ويفهم من كلمات نورداو أن الدولة الاستيطانية والمستوطنين سيقومون على خدمة الامبراطورية . ولكن يبدو ان المخطط الصهيونى لم يكن يهدف لهذا وحسب ، وانما كان يهدف ايضا إلى تحويل كل يهود العالم الى « عملاء » أو « تابعين سريين » (على حد قول هرتزل فى مذكراته)[٤٥] .

---

(٤٢) **Diaries**, Vol IV, p. 1309.

(٤٣) Ibid, p. 1360.

(٤٤) Address at the Albort Hall, London, July 16, 1920, Max Nordau, **Max Noraau to His People: A Summons and a Challenge (New York: Scopus publishing Society, 1941), p. 209.**

(٤٥) **Diaries**, Vol. IV, p. 1367.

كما ان احلالية الاستعمار الصهيونى تكمن فى **صهيونيته** ، كذلك نجد أن **عمالته** لصيقة بشكل عضوى **بصهيونيته** ايضا . وهذا مانبه اليه جابوتنسكى ، اذ قال ان فلسطين العربية ستنضم الى بقية العالم العربى ، انما الدولة الصهيونية التى لاتنتمى الى المنطقة ستضطر أن تلجأ لبريطانيا لحمايتها وبالتالى ستكون معتمدة عليها اعتمادا كاملا مما يضمن استمرار التعاون بين الاستعمار الصهيونى العميل والاستعمار البريطانى[٤٦] .

وقد أشرنا من قبل الى ان الاعتماد على قوة استعمارية كبرى كان أمرا اساسيا لتحويل الرؤية الصهيونية الاستعمارية الى حقيقة وذلك لحماية المستوطنين من السكان الاصليين . ولكن يبدو انه فى حالة الصهيونية كان من الضرورى الحصول على العون الامبريالى لفرض الرؤية الصهيونية على اليهود أنفسهم ، الذين ابدوا معارضة قوية فى بادىء الامر ضد الحركة الصهيونية ، وهذا مااعترف به وايزمان حينما صرح ان وعد بالفور « كان مبنيا على الهواء « فالصهاينة » كانوا يقفون وحدهم على جزيرة صغيرة – مجموعة صغيرة من اليهود لها ماضى اجنبى »[٤٧] . وكحل لهذه المشكلة – مشكلة الحركة الاستعمارية الاستيطانية التى لاتملك جماهير لنقلها الى فلسطين – أقترح وايزمان استراتيجية الهجوم على اليهود من أعلى : أى أن تقوم الحركة الصهيونية بكسب ود القوة الامبريالية ، وبالتالى فانها تكتسب شرعية امام الجماهير اليهودية ممايضطر اليهود المناهضين للصهيونية إلى الموافقة على المشروع الصهيونى وعلى الانخراط فى صفوف الحركة الصهيونية فى الوقت المناسب[٤٨] . ولعل هذا هو السبب ان وايزمان اصر على ان

---

(٤٦) Cited in Ben Herman, «Zionism and the Lion,» in Hal Draper (Ed.), **Zionism, Israel and the Arabs** (Berkely, Calif: Independent Socialist Clippingbooks, 1967), p. 27.

(٤٧) **الفكره الصهيونيه** ، ص ٤٥١ .

(٤٨) Haim Weizman, **Trial and Error: The Autobiography of Haim Weizman** (New York: Harper, 1949), p. 179.

يدرس المشروع الصهيونى لا فى ضوء العهد القديم او الجديد ، وانما « فى ضوء المصالح الامبريالية »[٤٩] .

ويبدو ان هذا هو بالفعل ماتم ، ولذلك تحمس حكام الامبراطورية وصدر وعد بالفور وهو الوعد الذى يمنح الصهاينة « حقوق » المستعمرين « وواجبتهم » ويمنح الحركة الصهيونية الشرعية الاستعمارية التى كانت تسعى لها ولعله ليس من قبل المصادفة على الاطلاق ان نفس الشخصيات التى جاهدت من اجل صدور وعد بالفور (١٩١٧) هى نفسها التى كانت مسئولة عن صدور قانون اتحاد جنوب افريقيا (١٩٠٩) : وهم لورد ملنر ولورد سلبورن ولورد بالفور وجوزيف تشامبرلين والجنرال سمتس[٥٠] .

٣ ـــ الرومانتيكية (والنيتشوية)

يعد الفكر الرومانتيكى ، الذى كان يشكل الاطار المرجعى العام للفكر الغربى فى القرن التاسع عشر ، من المصادر الاساسية للفكر الصهيونى . فبعد ان ساد فكر حركة التنوير فى اوروبا فى القرن الثامن عشر وهو فكر أكد أهمية العقلانية ومقدرة العقل على اكتشاف ابعاد الواقع والتحكم فيه ، كما اكد امكانية ان يقوم الانسان العاقل لابتنظيم بيئته وحسب وانما بكبح جماح عواطفه هو نفسه والسيطرة عليها ، ظهر الفكر الرومانتيكى كرد فعل لهذا الفكر وكتعبير عن تغيرات بنيوية عميقة فى المجتمع الغربى ، وكلمة « الرومانتيكية » هى « اصطلاح شامل

---

(٤٩) **Ibid**, p. 205.

(٥٠) Richard Stevens, «Smuts and Weizmann» in Ibrahim Abu- Lughod abd Bahaa Abu Laban (Eds.) **Settler Regimes in Africa and the Arab World: The Illusion of Endurance** (Willmett, Ill: Medina Univ. Press, 1974), p.

لعدد كبير من الاتجاهات ... تتباين فى اوقاتها واماكنها ودعاتها »[٥١] . وتعريف الرومانتيكية يقع خارج نطاق هذا البحث ، وهو على اية حال امر تفسير للغاية (بل ومستحيل فى رأى البعض) . فاذا نظرنا الى استخدام المصطلح فى مجال السياسة لوجدنا أنه يستخدم للاشارة لبعض المواقف السياسية التى يمكن اعتبارها تقدميه وثوريه ، كما يستخدم ايضا للاشارة لمواقف اخرى محافظة بل ورجعية ، وبدلا من ان نأخذ جانب هذا الاستخدام ضد ذاك ، وكلاهما فى رأينا مشروع ، فاننا ستكتفى برصد بعض الجوانب فى الحركة الصهيونية التى يمكن تصنيفها على أنها « رومانتيكية » أو يمكن رؤية أثر الفكر الرومانتيكى عليها .

١ ــ فكرة العودة

من الافكار الرومانتيكية الاساسية فكرة الهرب من عالم مركب الى عالم بسيط ، من عالم فاسد الى عالم خير ، من عالم المدنية والصناعة والتلوث والفساد الى عالم القرية والطبيعة والنقاء والطهر . والعودة فى الفكر الرومانتيكى تأخذ اشكالا عدة ، فهناك العودة للطبيعة التى تظهر فى الأدب الرومانتيكى ، وهناك العودة للتقاليد القديمة او العودة للجذور او العودة الى عالم ماقبل الصناعة . ومثل هذه العودة الأخيرة عادة ما تكتسب مضمونا رجعيا محافظا ، وان لم تكن بالضرورة كذلك .

والحركة الصهيونية هى الاخرى حركة عودة الى بساطة أولى . يقول المفكر الصهيونى ميخاجوزيف بيرديشفسكى « ان الكون يدل على عظمة الله ، والطبيعة تروى صنع يديه ، لأن الطبيعة هى أم الحياة ومصدر كل الحياة ، انها منبع الكل هى منبع كل مايحيا وروحه » .

(٥١)تعريف شبلى ، معجم الأدب العالمى ، ورد فى كتابه عبد الوهاب محمد المسيرى ومحمد على زيد ، مختارات من الشعر الرومانتيكى الأنجليزى : النصوص الأساسيه وبعض الدراسات التاريخيه والنقديه بيروت : المؤسسه العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ ، ص ٩

وبعدئذ غنت اسرائيل أغنية الكون والطبيعة ، أغنية السماء والأرض وماعليها ، أغنية البحر ومافيه ، أغنية التلال والمرتفعات ، اغنية الاشجار والاعشاب ، اغنية البحار والجداول . وبعد ذلك جلس كل اسرائيلي تحت كرمته او تينته ، ثم نبتت البراعم على التينه ، وامتد سحر التلال الخضراء الى البعيد »(٥٢) هذه هي اسرائيل الاصلية فى تصور بيرد يشفسكي ، ولكن حدث السقوط فى التاريخ ، ان قام جيل اثر جيل « يحتقر الطبيعة ويعتقد ان اعاجيب الله ليست سوى تفاهات ناقلة »(٥٣) . ولذا فطريق الخلاص واضح جلى « ردوا الينا شجراتنا الجميلة وعقولنا الجميلة ! ردوا الينا الكون »(٥٤) .

ونفس النزعة نحو العودة الى البساطة الاولى تظهر فى قصيدة الشاعر الصهيوني شاؤول تشرنحو فسكي(٥٥)

فلنكن مثل الاطفال الصغار
مثل قطرة فى الفيضان ، او تنهدات المروج ،
لابحث ، ولاغاية ، ولاقانون ، ولاطغيان ،
مثلما كنا فى الايام القديمة ، قبل ان نتحكم
فى الارض والضياء ، قبل ان نصيب الحكمة
وقبل ان يرهقنا الأنبياء .

ان العودة للطبيعة هنا هى عودة الى عالم لاحدود له ، وهو عودة الى ماقبل

(٥٢) **الفكرة الصهيونيه** ، ص ١٨٦ .
(٥٣) نفس المرجع ، ص ١٨٧ .
(٥٤) نفس المرجع ، نفس الصفحه .
(٥٥)عبد الوهاب محمد المسيرى من **اليهودية والصهيونيه واسرائيل : دراسه فى انتشار وانحسار الرؤيه الصهيونيه الواقع بيروت : المؤسسه العربيه للدراسات والنشر ، ١٩٧٥ ، ص ١٨١ .**

التاريخ اليهودى وقبل ارسال الانبياء الى بنى اسرائيل.

واسطورة العودة الرومانتيكية فى سياقها الثورى هى استعارة تحطيم للحدود وعودة للاصول الانسانية التى تضم كل البشر، أى أنها استعارة مساواة واخاء. ولكن اسطورة العودة عند الصهاينة تتبنى المصطلح الرومانتيكى لتبرر تمركز الهوية الصهيونية على نفسها. ولعل قصيدة تشرنحوفسكى الشهيرة «أمام تمثال أبولو»(٥٦) تبين المضمون السياسى العنصرى لأسطورة العودة عند الصهاينة. تبدأ القصيدة بالتغنى بأبولو اله الاغريق القدامى، فهو «جميل كالربيع، قهر الشمس وعرف اسرار الحياه وفنونها الخفية». يذهب تشرنحوفسكى اليه باعتباره اليهودى الذى سئم تاريخه الطويل فيقول:

أسجد وأنحنى امام الخير والسمو
ولكل ماهو سعيد فى هذا العالم
لكل ماهو رائع بين المخلوقات
ولكل ماهو متسام فى ديانات الكون البدائية.

ولكن بعد قليل نكتشف ان هذا اليهودى المتمرد الذى يعود الى الطبيعة والبراءة انما يعود الى: «رب البرية المليئة بالأسرار، رب الرجال الذين غزوا ارض كنعان كالعاصفة». فى البيت الأخير لاتسمع حفيف اجنحة الطيور ولاترى العاصفة تتجمع لتطهر الأرض من الاوراق وانما تسمع فى الواقع صليل السيوف التى ذبحت الأبرياء فى دير ياسين وبيروت.

ونفس الغنائية الرقيقة ونفس الحديث عن العودة، الذى يخبىء الحد الاقصى من العنف، يظهر فى خطاب مارتن بوبر الى غاندى حينما يخبره «ان هذه الأرض

(٥٦) نفس المرجع ، ص ١٩٤ .

تعترف بنا لأنها بواسطتنا تصبح مثمرة، وبما انها تحمل ثمارا لنا فانها تعترف بنا»[٥٧]. ثم يدعى بوبر ان الصهاينة انما عادوا لزراعة الأرض ولتعليم اخوتهم العرب فنون الزراعة! ومع هذا فى نفس الخطاب يشكك المفكر الصوفى الصهيونى فى حق العرب فى ملكية فلسطين، فهم قد اكتسبوا هذا الحق «عن طريق الغزو» ثم يضيف: «الارض المفتوحة قد أعيدت الى الفاتح الذى أقام عليها وان الله بانتظار ماسيفعل بها»[٥٨]. وبالتالى حينما يعود المستوطنون الصهاينة يمكن فتح الملفات مرة اخرى. ان استعارة العودة الرومانتيكية تحولت الى برنامج لاغتصاب الأرض، لأن الاستعارة صفيت من مضمونها الثورى ومن صفتها المجازية وحملت مضمونا حرفيا رجعيا (وهذه سمة اساسية فى الفكر الصهيونى، فكل الأشعارات الدينية مثل فكرة «العودة الى صهيون» تصفى من بعدها المجازى وتفسر بشكل حرفى حتى يمكن تحويلها الى برنامج سياسى، وبدلا من حب صهيون الدينى التقليدى الذى لايختلف فى جوهره عن حب المسلم لمكه او المدينه، يتحول هذا الحب الى ارتباط «عرقى» وقومى وحتمى بفلسطين، الامر الذى يبرر غزوها والاستيلاء عليها، وليس مجرد السكنى فيها للتعبد والتبرك).

ب ـــ الاستعارة العضوية

من الافكار الاساسية فى الفكر الرومانتيكى فكرة الوحدة العضوية بين كل الأشياء والظواهر وهذه الفكرة المحورية هى ايضا فكرة اساسية فى التفكير المحافظ والرجعى الغربى. فالفكر الرجعى الغربى يرى ان الانسان لاوجود ولاهوية له خارج تراثه. اذ ان ارتباط الانسان بتراثه ارتباط عضوى عميق. كما ان افراد المجتمع الواحد لايدخلون فى علاقات جدلية وانما يدخلون اساسا فى علاقات عضوية تتخطى الارادات الفردية، بل انه حسب هذه الرؤية يصبح كل مواطني دولة ما مجرد تعبير عن ارادة هذه الدولة وعن روح القومية التى يمنتمون اليها. ومن الواضح ان التفكير

(٥٧) **الفكره الصهيونيه** ، ص ٣٤١ .

(٥٨) نفس المرجع ، نفس الصفحه .

العضوى ينكر فكرة الصراع او انه ينظر اليها على انها فكرة هامشية، كما ان هذا التفكير ينحو نحو الاطلاق لأن الكيان العضوى كيان مكتف بذاته، تماما مثل الزهرة التى لاتشير الى شيء خارجها.

والفكر الصهيونى (مثل الفكر النازى) تفكير عضوى متطرف. فالتصور الصهيونى لعلاقة اليهودى بأرضه تصور عضوى ضمنا ان لم يكن بشكل صريح. فاليهودى الذى لايعيش فى أرض الميعاد يعيش منفيا «منقسم على نفسه موزع الولاء ممزق»(٥٩). اى ان حالة الكمال والتكامل العضوية لاتتم الا بعد العودة وقد وصف ج. ل هاكومبن نبثمان أول وزير للشئون الدينية فى اسرائيل، صلة اليهودى بأرضه بأنها كاملة «مباشرة، سماية وأبوية» لاتشبه صلة الاغيار بها، فهذه الاخيرة صلة «سياسية وعلمانية وخارجية وعرضية ومؤقته»(٦٠) (والعلاقة العضوية تتسم دائما بأنها علاقة داخلية، ضرورية وصوفية لأنها تستعصى على الفهم التجريبى العادى) وتبين كلمات الفيلسوف جوردون ان المصطلح العضوى يختلط بالمصطلح الصوفى داخل عقله الصهيونى حين يقول «جئت الى الأرض فى منامى، فرأيتها جرداء ومقفرة، قد أعطيت للغرباء فحاق بها الدمار وشاع فيها فساد الحكم الاجنبى. والصلة الوحيدة التى تربط روحى بها والتى تذكرنى بأننى ولدها وهى أمى، هى أن روحى مقفرة مثل روحها»(٦١) ان علاقة اليهودى بالأرض هى مثل علاقة الابن بأمه، ومن هنا التماثل بينهما وكل هذه الشواهد تشير الىٰ أن العلاقة بينهما عضوية وانهما ينتميان الى نفس الكل اليهودى المطلق. ولنعود مرة أخرى الى الشعار الصهيونى: «أرض بلاشعب، لشعب بلاأرض» لنفسره فى ضوء الاستعارة العضوية

(٥٩) Moshe Pearlman, **Ben Gurion Looks Back in Talks with Moshe Pearlman** (New York: s imom and Schuster, 1965), p. 244, and Ehud Ben Ezer (Ed.), **Unease in Zion** (New York: Quadrangle The N.Y. Times, 1974), p. 72.

(٦٠) Cited in Ben Horin, **Max Nordau: Philosopher of Human Solidarity** (New York: Conference of Jewish Social Studies, 1956), p. 199.

(٦١) Amos Elon. **The Israelis: Founders and Sons** (New York: Holt, Rninehart & Winston, 1971), p. 115.

فاذا كانت العلاقة بين الشعب اليهودى والأرض علاقة عضوية مطلقة، فعلاقة الأغيار بهذه الأرض تصبح علاقة عرضية وتصبح الأرض ولاشعب عليها، لأن الشعب الوحيد الذى ينتمى لهذه الأرض والذى يرتبط بها عضويا هو الشعب اليهودى.

جـ ــ النيتشوية

وثمة جوانب أخرى عديدة فى الفكر الرومانتيكى أثرت فى الفكر الصهيونى ولكن بدلا من ذكرها كلها أو معظمها يمكننا ان نبين بعض جوانب التماثل بين الفكر الصهيونى وفكر نيتشه، فيلسوف الفردية والعدمية الغربية، والذى تعبر فلسفته خير تعبير عن الأوضاع الحضارية والاقتصادية للمجتمع الغربى فى ذروة الثورة الرأسمالية والتوسع الامبريالى، والذى جسدت فلسفته كثيرا من المواضيع الرومانتيكية حتى انه يمكن اطلاق اصطلاح «رومانتيكى» على جوانب كثيرة من فلسفته[٦٢]. يتأثر الصهاينة بهذه الفلسفة، فالصهيونية نشأت فى احضان الفلسفة الالمانية المثالية بتقديسها لروح الشعب (الفولك) ولحقوقه المقدسه المطلقه، وبتأكيدها على فكرة علاقة التربة او الأرض بالدم. والصهاينة، مثل كثير من يهود اوروبا، كانت ثقافتهم اساسا المانية. فهرتزل ونورداو كانا يكتبان بالألمانية ويتحدثان بها، وكانا ملمين بالتقاليد الحضارية الالمانية ويكنان لها الاعجاب. أما الزعماء الصهاينة من شرق اوروبا، ولغتهم كانت اليدبشية، هى اساسا رطانه المانية دخلت عليها كلمات عبرية، ولذا كان يدين كثير من يهود شرق أوروبا بالولاء لألمانيا وللحضارة الالمانية. ويظهر هذا الاعجاب بالحضارة الالمانية فى كتابات هرتزل، كما تظهر فى توجهه الى القيصر كى يحصل على تأييده للمشروع الصهيونى. بل ان التصور المبدئى للدولة الصهيونية كان هو تأسيس مستعمرة تبسط «المانيا العظيمة»

(٦٢) المسيرى وزيد ، مختارات من الشعر الرومانتيكى الأنجليزى ، ص ٣٢ .

عليها حمايتها[٦٣]. ولعل الولاء الصهيونى للحضارة الألمانية يظهر فى مايسمى «بحرب اللغه » فى المستوطن الصهيونى حين حاول بعض المستوطنين ان يجعلوا اللغة الالمانية هى اللغة الرسمية للدولة الصهيونية بدلا من العبرية. ومما له دلالة أيضا فى هذا الصدد ان لغة المؤتمرات الصهيونية الاولى كانت الالمانية.

ولم يكن الاعجاب من جانب واحد فالعسكريين الالمان كانوا يعرفون ان مثل هذه المستعمرة الصهيونية الالمانية يمكنها ان تلعب دورا فعالا فى خدمة المصالح الاستعمارية الالمانية. كما يمكنها ان تستوعب الفائض السكانى اليهودى الذى كان قد بدأ يتسلل الى المانيا من شرق اوروبا. فكان القيصر ويلهلم الثانى يدرك امكانية الاستفادة من «قوة الرأسمال اليهودى العالمى ومن عرفان اليهودى بالجميل لألمانيا»[٦٤]. وكان بسمارك ايضا يفكر فى توطين اليهود فى «المنطقة المحاذية لخط بغداد– برلين، حتى يصبحوا اقلية تجارية تصطدم بالسكان المحليين، فتعتمد على المانيا لحمايتها، فيكونوا خير ممثل للاستعمار الالمانى هناك»[٦٥] وفيما بعد ابدى النازيون اهتمام كبيرا بالمشروع الصهيونى، وتعاونوا فى وضع هذا المخطط موضع التنفيذ بل انهم درسوا ثلاث خطط اخرى لتوطين اليهود فى سوريا واكوادور ومدغشقر[٦٦].

(٦٣) Moshe Pearlman, «Chapters of Arab-Jewish Diplomacy, 1918-1922», **Jewish Social Studies**, Vol VI, (April, 1944), p. 128.

(٦٤) Alex Bein, «Herzl and the Kaizer in Palestine,» Excerpt from **Theodore Herzl: A Biography**, reprinted in Gordon Levin (Ed.), **The Zionist Movement in Palestine and World Politics, 1880-1918** Lexington, Mass: Heath, 1974), pp. 76-77.

(٦٥) بديعه أمين ، المشكله اليهوديه والحركه الصهيونيه ، ص ١٥٢ .

(٦٦) Karl A. Schleunes, **The Twisted Road to Auschwits: Nazi Policy Toward German Jews, 1933-1939** (Urbana, Ill: University of Illinois Press, 1970), pp. 182-184.

لم يكن من المستغرب اذن ان يتأثر المفكرون الصهاينة بفكر نيتشه بشكل مباشر كما هو الحال مع برديشفسكي أو مارتن بوبر أو أحاد هعام. وقد أكد هذا الاخير انه لاحاجة لخلق نيتشوية يهودية لأن الجزء العام (فى مقابل الجزء الآرى) من فلسفة نيتشه موجود فى اليهودية ذاتها منذ عدة قرون. بل ان أحاد هعام يرى أن نيتشه حين هاجم اليهودية لم يفهمها حق فهمها وخلط بينها وبين عقيدة اخرى (وهى المسيحية)[٦٧]. ولكن هناك ايضا عديد من المفكرين الصهاينة الذين تأثروا بفلسفة نيتشه بشكل غير مباشر عن طريق تشرب الموضوعات الرومانتيكية النيتشوية المختلفة التى كانت قد أصبحت جزءا من نظرة الانسان الاوروبى للكون فى هذه الفترة.

ولعل من أهم الموضوعات فى فكر نيشه معاداته واحتقاره للفكر وتقديسه للفعل والحركة، حتى لو كانت حركة عمياء، ولذا كان يمجد الحضارة اليونانية قبل ظهور سقراط، فهى كانت حينئذ – فى تصوره – حضاره عدمية متشائمة، ثم جاء سقراط «نموذج الرجل النظرى فكان علامة على انحلال الخلق اليونانى، اذ أخذت قوة الجسد والروح القديمتين يضحى بهما شيئا فشيئا من أجل ثقافة عقلية مشكوك فيها، وهى تتضمن انحطاطا شديدا فى قوى البدن والعقل «لقد جاء العلم مكان الفن، والعقل بدل الغريزة»[٦٨] وانتصرت الروح الابولونيه على الروح الديونيزية. ويمكننا ان نرى هنا فكرة العودة الرومانتيكية فتمجيد الديونيزية هو فى واقع الامر دعوة إلى «الاندماج المباشر بالطبيعة التلقائية فى صورتها الاولى، قبل ان يشوهها العقل الخالص ويبعث فيها الثبات والجمود»[٦٩] ويظهر اختفاء العقل

(٦٧) «Transvaluation of Values» in Michael Selzer, **Zionism Reconsidered: The Rejection of Jewish Normalcy** (New York: Macmillan,1970), pp. 157-174.

(٦٨) أحمد أمين وزكى نجيب محمود ، قصة الفلسفه الحديثه ، فى جزأين ، [القاهره : مطبعه لجنه التأليف والترجمه والنشر ، ١٩٦٧] ، ص ٣٣٩ .

(٦٩) فؤاد زكريا ، نيتشه (القاهره : دار المعارف ، ١٩٥٦) ، ص ٤٥ .

وتقديس الفعل وتمجيد العاطفة فى التصور النيتشى للانسان، فأول تعاليم زرادشت هى املأ حياتك بالخطر. شيد مدائنك على مقربة من بركان فيزوف. ابعث بسفائنك الى البحار المجهولة عش فى حرب دائمة.(٧٠)

وتظهر كل هذه الموضوعات فى الكتابات الصهيونية. فموسى هس يرى ان عودته لشعبه هى عودة للعاطفة وهرب من عالم العقل البارد «لقد تبين لى ان العاطفة التى ظننت انى قد كبتها عادت الى الحياة من جديد. تأججت هذه العاطفة نصف المخنوقة فى صدرى محاولة التعبير عن نفسها(٧١)، هذه العاطفة هى كيان صوفى غامض لايمكن تصنيفه» (التفكير فى وطنيتى التى ترتبط بتراث أسلافى وبالأرض المقدسة والمدينة الخالدة)(٧٢) ان هذه العودة للاصول الصوفية هى خير رادع للعقلانية الهدامة(٧٣) ويتغنى تشرنحوفسكى فى قصائده بالاله ديونيزى، خاصة فى سلسلة السونتات المعنونة «الى الشمس»:

اى السبل سأختار، وأى الدروب سأسلك؟
اننى أنحنى لك فى صمت، انحنى فى بهجة لأصلى لك
شأنى شأن سنبله ذهبية فى حقل مترع بالحبوب. (سونت ١٣)(٧٤)
سأشدو فى جوقة اللا نهاية، ولن أكف عن الشدو ففى قلبى يقطن الندى الذى لايزال يتساقط فوق التلال (سونت ٨)(٧٥)

ونفس الدفعة الديونيزية، والرغبة فى العودة الى عالم التلقائية، يتضح فى قصيدة الشاعر الصهيونى بياليك «فى الحقل»:

---

(٧٠) أحمد أمين وزكى نجيب محمود ، قصه الفلسفه الحديثه ، ص ٣٤٤ .
(٧١) أنيس صايغ (مشرفا) ، الفكره الصهيونيه ، ص ٢١ .
(٧٢) نفس المرجع ، نفس الصفحه .
(٧٣) نفس المرجع ، ص ٢٩ .
(٧٤) المسيرى ، اليهوديه والصهيونيه واسرائيل ، ص ١٧٨ .
(٧٥) نفس المرجع ، نفس الصفحه .

آتى بين القمح واختبىء،
واغرق بين سنابله واندفع مع سيقانه الوفيرة.
وانجرف مع فيضان امواجهها،
واصغى لصمت الغاب وأسمع اسرار الدغل،
وفى هدوء يترامى الى اذنى همس الاشجار
فأسمع سر حديث اوراقها،[٧٦].

هذه التلقائية والعودة الى الفعل المطلق الذى لاتحده اى حدود عقلانية لها مضمون سياسى يتضح فى اقوال وافكار الصهاينة الاخرى. فعلى سبيل المثال حاول الصهاينة احياء تقاليد العنف الجسدى بين اليهود بعد أن أضعفته– فى تصورهم– سنوات طويلة من النفى. وقد رفض بيرديشفسكى التاريخ اليهودى الذى يسيطر عليه الحاخامات والمفكرون اليهود، ونادى بتفضيل الفعل على الفكر، والسيف على الكتاب: «الكتاب ليس أكثر من ظل للحياة، هو الحياة فى شيخوختها.. السيف ليس شيئا مجردا يقف بعيدا عن الحياة، انه تجسيد للحياة فى اعرض خطوطها وهو تجسيد جوهرى ومحسوس يشبه الحياة الى حد كبير»[٧٧] ولذلك أعاد الصهاينة كتابة التاريخ اليهودى فركزوا على النقط التى تجلى فيها العنف اليهودى الغريزى، النقط الديونيزية ان صح التعبير، مثل ثورة المكابيين أو حادثة ماسادا أو بطولات شاؤول وداود. وقد صور بيرديشفسكى الامة اليهودية فى نشأتها على انها جماعة محاربة من الرعاة الوثنيين الغزاة، وهو يعود بخياله الى الايام التى كانت فيها «رايات اليهود» مرتفعه كما ينظر الى «الابطال المحاربين اليهود الاوائل»[٧٨].هذا الانسان التلقائى الغريزى الديونيزى يفضل ان يعيش فى خطر، وهذا بالضبط ماحققته الصهيونية للمستوطنين اليهود– خيامهم لم تضرب بجوار البركان وانما فى فوهته. واذا

(٧٦) نفس المرجع ، ص ٢٠٢ .
(٧٧) الفكرة الصهيونية ، ص ١٨٥ .
(٧٨) نفس المرجع ، ص ١٨٦ .

كان «السيف والقوس هما زينة الانسان» كما يقول الحاخام اليعازر[٧٩] (واذا كان السيف تماما مثل التوراه «قد انزلا علينا من السماء» كما جاء فى خطاب لجابوتنسكى القاه على بعض الطلاب اليهود فى فيينا) فان كل شيء يصبح مرتكزا عليه. ولذا يقف الانسان النيتشوى الصهيونى حاملا سيفه دائما «هذا هو قدر جيلنا، وخيار حياتنا.. (ان) سقط السيف من قبضتنا، نزعت منا حياتنا» (كما قال ديان فى جنازة أحد اصدقائه الذى قتله الفدائيون الفلسطينيون). ان الحياة الصهيونية هى «حياة فى خطر» ولذا فالفلاح لابد وان يكون محاربا، والصانع لابد وان يكون مقاتلا، وكل المؤسسات لابد وان تكتسب طابعا عسكريا. بل ان الافتراض القائم فى اسرائيل هو أن حالة الحرب ضرورة حضارية حتى يمكن صياغة الامة اليهودية الجديدة وصياغة الانسان الاسرائيلى . ونفس الوضع أمر ضرورى بالنسبة ليهود الدياسبورا ، فهم ايضا لابد وان يعيشوا فى خطر دائم ، والا ابتلعهم الاغيار ووقعوا ضحايا الاندماج .

ويتسم الفكر النيتشوى بأنه فكر نخبوى يرفض الديموقراطية (« الديموقراطية معناها تقويض المجتمع .. معناها تقديس الكفاية المتوسطة ومقت التفوق والنبوغ ، معناها الحيلولة دون ظهور العظماء »)[٨٠] ولذا فمن وجهة نظر نيتشه تصبح غاية الانسانية « الانسان الاعلى لا الجنس البشرى بأسره »[٨١] (« أننى أبشركم بالانسان الاعلى يجب ان يأتى من الانسان مايفوق الانسان »)[٨٢] والتفكير الصهيونى تفكير نخبوى فى جوهره ، وهو نخبوى على مستويين ، بالنسبة لليهود وبالنسبة للعرب . وقد لايحتاج الموقف النخبوى الصهيونى من العرب الى تفصيل أو أيضاح ، فهو امر معروف لدى الجميع ، والممارسات الصهيونية ضد

---

(٧٩) نفس المرجع ، ص ١٨٦ .

(٨٠) أحمد أمين وزكى نجيب محمود ، **قصه الفلسفه الحديثه** ، ص ٣٥٩

(٨١) نفس المرجع ، ص ٣٥١ — ٣٥٢ .

(٨٢) نفس المرجع ، ص ٣٤٥ .

العرب (من طرد وحبس وتعذيب واباده) كادت تصبح من الاخبار اليومية التى تتناقلها الصحف . ولكن موقف الصهاينة النخبوى من اليهود قد يحتاج لشيء من التفصيل . فالصهيونية تنظر الى الدياسبورا باعتبارها مجرد وسيلة لتنفيذ المخطط الصهيونى (« أن أجل ماق الانسان هو أنه جسر لاهدف ، ان مايحب فى الانسان هو أنه انتقال وتمهيد »)[٨٣] وقد طرح كلاتزكين هذا التصور حينما اكد ان يهود الشتات ليس لهم سوى فائدة مرحلية ، اذ انهم سيعطون الصهاينة الوقت الكافى لاستخلاص بعض اللبنات « لاستخدامها فى اقامة البناء القومى الجديد »[٨٤] ، فالشتات فى حد ذاته لايستحق البقاء ، ولكنه قد يكون مقيدا كوسيلة . ان الوجود المرحلى الانتقالى للشتات هو بالتأكيد « أمر له أهمية ، وهذا بالتحديد لأنه وجود مرحلى »[٨٥] بل ان اهارون دافيد جوردون تحدث عن الجاليات اليهودية فى الشتات باعتبارها « مستعمرات »[٨٦] تابعة للوطن الأم أو الدولة الصهيونية .

ولكن الكلاسيكية الصهيونية النيتشوية هى مقال الفيلسوف أحاد هعام « إعادة تقييم القيم »[٨٧] (وعنوان المقال ذاته اصطلاح نيتشوى) . وقد اشرنا من قبل لهذا المقال والى ايمان أحاد هعام بعدم الحاجة الى « نيتشوية يهودية » وفى مجال تبريره لهذا يقول الفيلسوف الصهيونى ان اليهودية ديانة لا تستند الى فكرة الرحمة ، بمعنى ان اخلاق العبيد المسيحية ، اخلاقيات التسامح والغفران ، ليست من اليهودية فى شيء . ثم يشير أحاد هعام الى مفهوم « التساديك » (الرجل التقى) فى التلمود والمدراش على انه رجل مثل الانسان الاعلى لم يخلق من اجل

(٨٣) نفس المرجع ، نفس الصفحه .
(٨٤) **الفكره الصهيونيه** ، ص ٢١٠ .
(٨٥) نفس المرجع ، نفس الصفحه .
(٨٦) نفس المرجع ، ص ٢٦٦ .
(٨٧) In Selzer, **Zionism Reconsidered** pp. 157-174

الآخرين ، بل ان العالم كله قد خلق من اجله ، فهو نهاية فى حد ذاته . ثم يؤكد ان مثل هذه الافكار ليست مجرد تعبير عن رأى فردى وانما هى مبادىء أخلاقية يقبلها جميع اليهود ، بل انها هى « اساس الوعى القومى اليهودى » .

ويعمق أحاد هعام المفهوم النيتشوى الخاص بالانسان الاعلى فيقول اذا كان الهدف من الحياة هو السوبرمان لذلك يجب ان نقبل بأن ظهوره رهن بظهور الأمة الممتازة أو « السوبرأمة » . هذه الأمة – فى تصوره – هى الشعب اليهودى الواعى بتفوقه على جميع الأمم الاخرى ، وهو الوعى الذى يجسد نفسه فى فكرة الشعب المختار ويحاول أحاد هعام ان يضع مضمونا اخلاقيا فى هده البنية الفكرة النيتشوية (بمعنى أن يكون تميز اليهود تميزا اخلاقيا) ، ولكن بنية العنف واللااخلاقية الاساسية فى تصورى لم تتغير كثيرا .

وثمة نقط تشابه اخرى كثيرة بين النيشوية والصهيونية نوجزها فيما يلى دون ان نعرض لها بالتفصيل :

١) النيتشوية مثل الصهيونية ديانة علمانية أو لاهوت دون اله ، واذا كان نيتشه قد أعلن موت الله (« نعم لقد مات الله وماتت الالهة جميعا »)[٨٨] الا انه احل السوبرمان محل الخالق ، وهذا مافعلته الصهيونية فهى قد احلت الدولة الصهيونية محل فكرة الله ، فالدولة هى المطلق الوحيد الذى اتفق عليه الصهاينة بجميع فئاتهم .

٢) والنيتشوية هى اساسا ديانة دارونية : « القوة اذن هى الفضيلة السامية ، والعنف هو النقيصة والشر ، الخير هو الذى يستطيع ان يحيا ويظفر ، اما الشر فهو مايخور ويهوى ، هذه هى النتيجة اللازمة لمبدأ تفانى

(٨٨) أحمد أمين وزكى نجيب محمود ز قصه الفلسفه الحديثه ، ص ٣٤٤ .

البقاء »[٨٩] (وقد دفع نيتشه هذه الفلسفة لنتيجتها الاخلاقية (او اللااخلاقية) المنطقية ولم يقبل سوى شعار البقاء للاصلاح كأساس لأى نسق اخلاقى . وهذه النزعة الداروينية تظهر ايضا فى الفكر الصهيونى سواء فى موقفه من يهود الدياسبورا ام من عرب فلسطين .

٣) ويمكن أن نشير ايضا الى اهتمام الصهاينة ونيتشة بالمستقبل دون الاهتمام بالحاضر ، وانكارهما لمقولة السعادة الفردية .
ان الفكر الصهيونى ، مثل معظم الحركات الفاشية فى الغرب ، تأثر بأفكار نيتشة ، وهو فى هذا لايختلف كثيرا عن الفكر النازى .

٤) **العنصرية (ومعاداة السامية)**
بينا من قبل ان الثورة الرأسمالية عبرت عن نفسها من خلال الانواع المختلفة من الاستعمار وقد ساند العملية الاستعمارية مجموعة من الاعتذاريات والتبريرات تتسم بالعنصرية ، اذ ان كل هذه الاعتذاريات تفترض أن « عدم المساواة بين الاجناس ... حقيقة تاريخية واضحة » (على حد قول بالفور)[٩٠] فهناك اجناس متفوقة لها كافة الحقوق . واجناس متخلفة ليس لها حقوق على الاطلاق أو لها على الأكثر حقوق محددة .

ويبدو ان النظرية العنصرية الغربية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالثوره الرأسمالية ولقد اشار مؤلف مدخل « العلاقات بين الاجناس » فى **دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية** الى انه يمكن « القول بأن عهد علاقات الاجناس قد بدأ بالتوسع الذى

---

(٨٩) نفس المرجع ، ص ٣٣٢ .

(٩٠) Richard Stevens, «Settler States and Western Response», in jabra and Terry, **The Arab World**, pp. 167-168.

حققته القوى الأوربية الكبرى فيما وراء البحار ابتداء من القرن الخامس عشر فصاعدا »[٩١] (وهذا هو الوقت الذى بدأ فيه ظهور الأفكار الاسترجاعية المسيحية) . ولكن هذا الاحتكاك الاولى بين الأجناس لم يتم فى اطار التفوق التكنولوجى الاوروبى فالمغول فى الهند والعثمانيون فى البحر الابيض المتوسط كانوا لايزالوا فى قوة اى دولة اوروبية اخرى ، وكان فى مقدورهم صد أى هجمات أوروبية . وكان فى مقدور الصينيين واليابانيين حتى القرن التاسع عشر أن يفرضوا شروطهم على الأوروبيين الذين يودون دخول بلادهم والاتجار معهم . بل ان افريقيا ذاتها كان بها دول قادرة على صد الهجمات العسكرية الغربية . والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان الامريكيتين لأن سكانها الاصليين كانوا قد انقطعوا عن التطورات التكنولوجية التى حدثت فى القارات الأخرى ، ولذا كان من السهل على الانسان الابيض المسلح ان ينشأ امبراطوريات غربية هناك ، وبالتالى ظهرت اول نظريات عنصرية فى اسبانيا فى القرن السادس عشر[٩٢] .

ولكن فى منتصف القرن الثامن عشر تغيير الوضع وحققت اوروبا تقدما تكنولوجيا جعل جيوشها قادرة على كسب معظم المعارك العسكرية التى قد تدخلها . وهناك بدأ الاوروبيين يدركون « تفوقهم » . وبينما كانت أحاسيس التفوق فى الماضى تستند الى إدعاءات الانسان الدينية أو الفكرية عن نفسه ، (وهى ادعاءات فكرية ذاتية واهية) بدأت اوروبا بعد الثورة الصناعية ترى تفوقها مستندا الى الآلات والمدافع . وقد ظل الاحساس فى تزايد حتى بداية القرن العشرين حين اصبح « حقيقة علمية » تساندها نظريات مثل نظرية داروين وأبحاث « عملية » أخرى وربطت بين الانتهاء العرقى والحضارة وقد بين كاتب مدخل « العنصرية » فى **دائرة المعارف البريطانية الجديدة** انه ليس من المصادفة

---

(٩١) **International Encyclopedia of Sciences,** Vol XII, «Race Relations».

(٩٢) Pilip D. Curtin (Ed.) **Imperialism** (New York: Walker and Co, 1971), p. XI.

أن العنصرية ازدهرت فى وقت حدوث الموجة الثانية الكبيرة من التوسع الاستعمارى الأوروبى والزحف على افريقيا » (حوالى ١٨٧٠) وهى فترة ظهور الصهيونية وبداية الاستيطان الصهيونى فى فلسطين.

وقد بين المفكر النازى ، الفريد روزنبرج ، اثناء محاكمته فى نورمبرج ، ان العنصرية جزء أصيل من الحضارة الغربية الحديثة ، وأكد لقضاته العلاقة العضوية بين العنصرية والاستعمار . فأشار الى انه عثر على لفظه « سوبرمان » فى كتاب عن حياة اللورد كتشنر ، وهو الرجل « الذى قهر العالم » كما اكد انه صادف عبارة « العنصر السيد » فى مؤلفات عالم الأجناس الامريكى ماديسون جرانت والعلامة الفرنسى لابوج . وأضاف قائلا ان هذا النوع من الانثربولوجيا العنصرية ليس سوى « اكتشافا بيولوجيا جاء فى ختام الأبحاث التى دامت ٤٠٠ عاما »(٩٥) . ولقد كان روزنبرج محقا فى اقواله ، « فالعلم » الغربى فى القرن التاسع عشر شغل نفسه بنظرية الاجناس وظهر علماء مثل و . ف ادواردز وروبرت نوكس والمفكر الانجليزى توماس أرنولد (والد الشاعر والمفكر المشهور ماثيو أرنولد) . وقد أثرت افكار نوكس فى داروين صاحب نظرية التطور ، التى كان من اليسير على دعاة العنصرية ان يتبنوا منظورها اللااخلاقى (كما فعل نيتشه) وان ينقلوا مفاهيمها من عالم الحيوان الى عالم الانسان لتبرير الغزو والابادة .(٩٦)

ويمكن تلخيص الأفكار الاساسية للفكر العنصرى الغربى فيما يلى : —

١) الحضارات غير الغربية أدنى بكثير من الحضارة الغربية .

(٩٥) **Trial of the Major War Criminals Before the International Military Tribunal: Nuremberg, 14 November, 1945-10 October, 1946** (Nuremberg, Germany: 1947), Vol. XI, p. 450.

(٩٦) philp D. Curtin (Ed.), **Imperialism**, p. XVI.

٢) الشعوب غير الغربية تختلف عرقيا عن الشعوب الغربية ، وهذا الاختلاف وراثى .

٣) وبما ان الحضارة والعرق هما نفس الشىء فان التخلف الحضارى أمر وراثى وبالتالى حتمى[٩٧] .

وقد ظهرت نظريات سياسية عديدة تختلف فى درجة عنصريتها ، فمنها من يرى « المتخلفين » على انهم أقرب الى الحيوان ، منهم الى البشر وبالتالى يجب ابادتهم ، ومنهم من اتخذ موقفا اكثر « رقه » ونظر للمتخلفين باعتبارهم يحتاجون الى رعاية خاصة ولابد وأن يأخذ بأيديهم وان يوضعوا تحت الوصاية وكأنهم اطفال[٩٨] . ولكن بغض النظر عن مدى قسوة أو رقة النظرية ، نجد أن الافتراض الاساسى هو افتراض التخلف الدائم لبعض الأجناس والتفوق الدائم للبعض الآخر ، ولذا كان من الممكن على ماكس نورداو أن يقترح توطين العمال الاوروبيين العاطلين فى آسيا وافريقيا ، باعتبارهم من الجنس المتفوق الأبيض ليحتلوا مكان « الاجناس الأدنى » التى لاتستطيع البقاء خلال معركة التطور[٩٩] .

كانت العنصرية اذن من أهم الأطر المرجعيه للحضارة والمجتمع الغربى فى القرن التاسع عشر . وقد ولدت الصهيونية داخل هذا الاطار وكان لابد وان تتأثر به وتستفيد منه ، فالرجل الأبيض المتفوق له حقوق متميزة ، والصهيونية التى تبنت الحل الاستعمارى كان لابد وأن تتبنى النظرة العنصرية أيضا لأنهما وجهان لنفس العملة ... وبالفعل نجد ان الصهيونية حاولت ان تنظر لليهود باعتبارهم أساسا جزء من الجنس الأبيض المتفوق[١٠٠] وعلى الرغم من ان الترويج لنظرية اليهودى

(٩٧) Ibid., p. XVII.

(٩٨) Ibid., p. XVIII.

(٩٩) Desmond Stewart, **Theodore Herzl** (Garden City, N, Y: Doubleday, 1974), p. 192.

(١٠٠) Arthur Ruppin, **The Jews Today** (London: G. Bell & Sone, 1913), pp. 213-214.

كعضو فى الجنس الأبيض المتفوق لم تبحث بشكل واع أو على نطاق واسع الا أنها كانت الفكرة المتضمنه والكامنه فى المساعى الصهيونية الأولى .

فهرتزل على سبيل المثال – منطلقا من افتراض ان المشروع الصهيونى هو واحد من مشاريع الرجل الأبيض الاستعمارية – كان يؤكد على ضرورة التنسيق بينهما حتى لاتتعارض الحقوق المختلفة « للبيض » مع بعضها البعض . وقد كتب فى مذكراته ، قبل ان يجتمع بجوزيف تشامبرلين – وزير المستعرات الانجليزى – ، انه ينبغى عليه انه يبين له « بقعة فى الممتلكات الانجليزية ليس بها حتى الآن بيض » قبل مناقشة ذلك المخطط الصهيونى للاستيطان(١٠١) . وافترض اسرائيل زانجويل النقاء العرقى للمشروع الصهيونى ، وحبذ الاستيطانى الصهيونى فى شرق أفريقيا كوسيلة لمضاعفة « عدد السكان البيض » التابعين لبريطانيا هناك(١٠٢)

والحديث الذى لاينتهى فى الكتابات الصهيونية عن تقدم اليهود وتفوقهم على اهل البلاد الاصليين وعن حقوق اليهود ، لايمكن فهمه الا فى اطار النظريات العنصرية الاستعمارية الغربية . ان عودة اليهود لبلاد الأجداد لن تتم حسب روى العهد القديم او كتب الأبوكريفا أو غيرها من الكتب أو الاساطير ، وانما سيعود اليهود بصفتهم « ممثلين للحضارة الغربية » .» سيجلبون معهم العادات الغربية الراسخة مثل النظافة والنظام (والاسلحة الجديدة ؟) « الى هذا الركن الموبوء والبالى من الشرق » (الملىء بالمواد الخام والعمالة الرخيصة ؟) . ان الدولة الصهيونية ، شأنها فى هذا شأن المستعمرات الاخرى ، مثل الجزائر والكونغو وجنوب أفريقيا التى ذبح فيها الملايين ، ستشكل « جزءا من جدار الدفاع عن

(١٠١) **Diaries**, Vol. VI, p. 1361.

(١٠٢) Cited by George Jabbour, **Settler Colonialism in Southero Africa and the Middle Esit** (Beirut: Palotine Liberation Organizition Research Center, 1970), p. 28.

اوروبا فى آسيا ، ومعقل للحضارة ضد التخلف والهمجية »[١٠٣] .

ولكن العنصرية الغربية لم تكن موجهة ضد الافريقيين والآسيويين وحسب ، وانما كانت موجهة ايضا ضد اليهود . فالفكر العنصرى الغربى يسرى فيه تيار قوى معاد للسامية ، بل انه يمكن القول ان الفكر الاسترجاعى المسيحى الغربى (وهو كما بينا أرهاص للفكر الاستعمارى) الذى يدعو الى توطين اليهود فى فلسطين فكر معاد للساميه يطالب بالتخلص من اليهود . ونحن اذا مانظرنا الى كتابات المفكرين الاسترجاعيين الذين ذكرنا أسماءهم من قبل لوجدنا أنهم من كبار المعادين للسامية ، ولعل أهم المفكرين والساسة الاسترجاعيين على الاطلاق هو اللورد بالفور . ولكننا اذا درسنا مواقفه وسلوكه السياسيين لأكتشفنا تلازم صداقته الظاهريه لليهود ومعاداته للسامية . ففى عام ١٩٠٧ نجد انه تبنى وناصر مشروع الاستيطان الصهيونى فى شرق افريقيا ولكنه فى ذات الوقت أيد قانونا يقيد عدد اليهود المسموح لهم بدخول انجلترا[١٠٤] كمهاجرين . ان بالفور كان ينظر لليهود باعتبارهم «جماعة معادية أدى وجودها داخل الحضارة الغربية الى بؤس وشقاء استمر دهرا من الزمن »، اذ ان تلك الحضارة لاتستطيع طردهم أو استيعابهم[١٠٥] . و«ولاء اليهود للدولة التى يعيشون فيها –حسب تصور بالفور – ضعيف وإذا ماقورنت بولائهم لدينهم ولعرقهم». وهذا يعود لطريقة وجودهم وعزلتهم[١٠٦] ان موقف بالفور من اليهود موقف معاد للسامية فهو يراهم شعب لا جذور له ولا ولاء محدد له ، ولذا يجب توطينهم خارج الحضارة الغربية.

(١٠٣) **Diaries**, Vol. I, pp. 343-348.

(١٠٤) Stein, **The Balfoure Declaration** (London: Vallentine, Mitchell, 1961), p. 149.

(١٠٥) Nzhum Skolow, **History of Zionism: 1600-1918** (New York: Ktav Publishing House, 1969), Vol. I, p. 1.

(١٠٦) **Ibid.**, p. li.

ان مشروع توطين اليهود فى فلسطين هو فى واقع الأمر مشروع لطرد اليهود من الغرب، وتصديرهم ضمن ماصدرت اوروبا من نفايات الى الشرق، أى أن مشروع يتضمن كره واحتقار عميقين لليهود. وسنكتشف أنه الصهيونية التى تبنت الحل الاستعمارى للمسألة اليهودية تبنت أيضا الرؤيه العنصريه لليهود. فالصهيونية على سبيل المثال تنطلق من مقولة غريبه مفادها ان معاداة السامية أمر حتمى بل وطبيعى. فاليهود - حسب التصور المعادى للسامية والتصور الصهيونى - جسم غريب يعيش بين الشعوب الأخرى، يجب نبذه وطرده. وفى هذا يقول كلاتزكين انه يستطيع ان يفهم جيدا مشروعية «وعدالة» معاداة السامية باعتبارها بالضرورة عمل دفاعى تقوم به الشعوب ضد شعب وقف فى حلقها، وذلك باعتبار ان اليهود يشكلون أمة مستقلة. ثم يخلص كلاتزكين الى أنه «اذا لم نسلم بعدالة معاداة السامية، فاننا ننكر بهذا عدالة قوميتنا نحن ذاتها»(١٠٧) وقد عبر أحد مشاهير المعادين للسامية- فى دراسة له عن كتاب هرتزل **الدولة اليهودية** عن رضاه العميق ان الصهاينة قد أظهروا فهما عميقا وربما علميا لمعاداة السامية فهم لم يعودوا يرون فى هذه الحركة ضربا من الجنون أو التعصب، وانما ينظرون اليها باعتبارها «دفاع عن النفس»(١٠٨).

يرى الصهاينة اذن معاداة السامية، على انها امر طبيعى منطقى، لأن اليهودى فى الشتات شخص غير منتمى، غريب، لابد من اعادة توطينه فى وطنه القومى! ولتبرير هذا الموقف كان على الصهاينة ان يبينوا تفوق النموذج القومى اليهودى وان يبينوا تدنى وشذوذ النموذج التقليدى - نموذج يهود الدياسبورا الذين يجب تصفيتهم. وكى يبرر الصهاينة قولهم بشذوذ يهود الشتات فانهم قد اقاموا نقدا متكاملا وتفصيليا للشخصية اليهودية فى المنفى «على اساس من

(١٠٧) **Jacob Bernard Agus, The Meaning of Jewish History (London: Abelard Schuman, 1963), Vol. II, p. 425.**

(١٠٨) **Stewart, Theodore Herzl,** p. 251.

الاتهامات»[١١٠] المأخوذة من كتابات المعادين للسامية فى الغرب. واليهود فى الكتابات الصهيونية مرابون «وشخصيات مريضة» يحبون مثل «الكلاب والنمل» يجمعون المال ويتبعون قيم السوق. والافتراض الصهيونى فيما يتصل بيهود الشتات هو- كما اسلفنا القول - أن الصهيونية ستعيد لليهود الحالة الطبيعية. وقد عبر برينر عن هذا الموقف حين حث اليهود على ان «يعترفوا ويسلموا بوضاعتهم منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر»، ثم مضى يدعوهم الى البدء من جديد[١١١]. ويتحول النقد الصهيونى ليهود الشتات أحيانا الى تصوير كاريكاتيرى. فكلاتزكين مثلا وصف اليهود بأنهم شعب «قلق وبلا جذور يعيش حياة زائفة وفاسدة»[١١٢]. واليهود - عند بنسكر وبنص كلماته - «ضيف فى كل مكان» و «وليس فى وطنه فى اى مكان» و «ينتقل كشبح من بلد لآخر، كجسم غريب»، فهو نصف ميت، سيطر عليه مرض الترحال[١١٣]. ونجد نغمة واضحة معادية للسامية تميز كتابات اسرائيل سنجر الكاتب الصهيونى فاليهود بالنسبة له شعب «منحط قانط يحيا فى القذارة». وهم «مجموعة من آسيا، تحيا وسط اوروبا»، وهم - ككيان مستقل - يمثلون «حدبة واحدة كبيرة»[١١٤].

---

(١١٠) Yehezkel Kaufman, «The Ruin of the Soul,» in Michael Selzer, **Zionism Reconsidered,** p. 17.

(١١١) **الفكره الصهيونيه** ، ص ٢٠

(١١٢) نفس المرجع ، ص ٢٠٩

(١١٣) نفس المرجع ، ص ٨٢ - ٨٤

(١١٤) Cited in M. Selzer, **The Aryanization of the Jewish State** (New York: Black Star, 1968), P.35.

وفى مقال بعنوان «دمار الروح»[١١٥]، جمع كوغمان مجموعة من أوصاف اليهود فى الكتابات الصهيونية، على الوجه التالى:

فريشمان: حياة اليهود حياة كلاب تثير الاشمئزاز.
بيرد يشيفسكى: ليسوا أمة، ليسوا شعبا، وليسوا آدميين.
برنر: غجر وكلاب قذرة– كلاب جريحة لاانسانية.
أ . د . جوردون : طفيليات – اناس لافائدة منهم اساسا
شوادرون: عبيد وبغايا.. أحط انواع القذارة.. ديدان وطفيليات بخسة بلاجذور.

ان العنصرية الصهيونية ضد اليهود هى ولاشك شكل من اشكال معاداة السامية التى هى تعبير عن العنصرية المتأصلة، والتى كانت تعد مكونا اساسيا للفكر الغربى السياسى فى ذلك الوقت.

ثانيا: السياق اليهودى للظاهرة الصهيونية

فى محاولتنا لدارسة جذور الحركة الصهيونية حاولنا حتى الآن ان نضعها فى سياقها الاساسى وهو تاريخ اوروبا فى القرن التاسع عشر بكل أبنيته الفكرية والحضارية والاقتصادية. ولكننا مع ذلك يجب ألا نهمل الخصوصية اليهودية للحركة الصهيونية فهى كانت حركة استعمارية استيطانية احلالية عنصرية، ولكنها كانت ايضا حركة توجهت للجماهير اليهودية وتبنت مصطلحا يهوديا وطرحت نفسها على انها حل لمسألة اليهود واليهودية. ودراستنا للعناصر اليهودية فى خلفية الصهيونية التاريخية لايعنى بأية حال انها ظاهرة فريدة وبالتالى لاتخضع للقانون العام، وانما تعنى انها ظاهرة فريدة لكنها تخضع ايضا للقانون العام (بمقدار مايمكن

(١١٥) Kaufman in Selzer, **Zionism Reconsidered**, P. 121,

التحدث عن قوانين عامة للتاريخ والظواهر الانسانية). وفى تصورنا أن كل الظواهر تتسم بفرادتها الخاصة. اذ قد تدخل فيها عناصر لاتدخل فى الظواهر المماثلة، كما ان الطريقة التى تترابط بها عناصر ظاهرة تختلف عنها فى الظواهر الأخرى، ونفس الوضع ينطبق على الظاهرة الصهيونية . فعلاقة الصهيونية بالثورة الرأسمالية (والامبريالية) تختلف عن علاقة النازية بها على الرغم من ان الصهيونية والنازية ظاهرتان متماثلتان، وينتميان لنفس التشكيل الحضارى الاقتصادى. ولذا تختلف اعتذاريات الصهيونية عن اعتذاريات النازية، كما يختلف مجالهما واساليبهما وتوجهاتهما.

وقد بينا من قبل أن الثورة الرأسمالية هى التى تسببت بشكل أساسى فى ظهور المسألة اليهودية، ولكن يمكن ان نضيف هنا ان الثورة الرأسمالية عبرت عن نفسها فى اشكال مختلفة تختلف باختلاف الظروف الحضارية أو الاقتصادية والدينية للظاهرة التى تتأثر بها. الثورة الرأسمالية على سبيل المثال تركت اثرا عميقا على طبقة النبلاء المسيحيين وعلى التفكير الدينى المسيحى وعلى الفلاحين المسيحيين وعلى اليهود. فبالنسبة للنبلاء المسيحيين هددت الثورة الرأسمالية مواقعهم فقاوموها كما حدث فى فرنسا، أو هادنوها كما حدث فى انجلترا. اما بالنسبة للدين المسيحى فيمكن رؤية الاصلاح الدينى وظهور البروتستانتيه كتعبير عن هذه الثورة الرأسمالية. اما بالنسبة للفلاحين فقد هاجرت اعداد كبيرة منهم الى المدينة حيث تحولوا الى بروليتاريا. وعبرت الثورة الرأسمالية عن نفسها بالنسبة لليهود فى شكل المسألة اليهودية والتى لخصناها بأنها هى مشكلة انتقال اليهود واليهودية من مسام المجتمع الاقطاعى وهامشه الى صلب المجتمع الرأسمالى الجديد، وهى المشكلة ايضا التى كانوا يسمونها Productivization of the Jews أى تحويل اليهود الى قطاع انتاجى ، أو جعل اليهود يكتسبون المهارات اللازمة حتى يتكيفوا مع المجتمع الجديد ويساهموا فيه انتاجيا بدل ان يصبحوا عبئا عليه . ان المشكلة – بقول آخر – كانت مشكلة « تحديث » اليهود واليهودية . ولكن لم طرحت المشكلة نفسها بهذا الشكل ؟ أى لم وجد اليهود أنفسهم قطاعا غير منتج

هامشى فى مجتمع حديث ؟ ولماذا لم تكن مشكلة التاجر اليهودى هى نفسها مشكلة الفلاح المسيحى او التاجر المسيحى ؟ ان الاجابة على هذه الأسئلة لن يتأتى الا ببحث بعض العناصر التاريخية التى إنفردت بها الأقليات اليهودية فى اوروبا (الشرقية والغربية) دون سواها من الاقليات او الطبقات . واذا ماعرضنا لهذه الاسباب تكون قد اكتملت البانوراما التى تشكل الخلفية التاريخية للحركة الصهيونية ، بعواملها الاوربية العامة واليهودية الخاصة :

١) تميز اليهود الاقتصادى والوظيفى :

من السمات العامة لوجود الاقليات اليهودية فى اوروبا هو تميزها الاقتصادى والوظيفى ، فاليهود – كما بينا – كانوا يلعبون دور التاجر والمرابى . وقد لعب اليهود هذا الدور نتيجة لظروف تاريخية معينة نوجز بعضها وحسب :(١١٧)

أ) بعد انهيار الامبراطورية الرومانية وانهيار النظام التجارى الذى انشأته انقسم العالم الى قسمين : العالم الاسلامى والعالم المسيحى . وقد تسبب هذا فى صعوبة التبادل التجارى بين القسمين بسبب اختلاف الشرائع . ولذا أصبح اليهود هم حلقة الوصل الوحيدة بينهما . وساعد على ذلك اختفاء الاقليات التجارة الاخرى مثل الفينقيين وغيرهم .

ب) ويمكن أن نذكر من بين هذه الظروف كون اليهود اقلية دينية فى المجتمع الاقطاعى المسيحى ، ويبدو أن المجتمعات الزراعية عادة ماتوكل مهمة التاجر الى اقلية تقف على حواف المجتمع وليس فى داخله (ومن هنا كانت

---

(١١٧) Salo W. Baton and Arcadiu Kohn, et., **Economic Hictory of the Jews**, ed Nachum Gross (New York: Schocken Books, 1975) and also Abraham Leons'**The Jewish Question.**

المقولة الماركسية الشهيرة ان اليهود يعيشون فى مسام المجتمع الاقطاعى) ولابد ان هذا الامر كان اكثر الحاحا فى المجتمع الاقطاعى الاوروبى الذى كان يستمد شرعيته (وبعض قوانينه وجانب من رؤيته) من الدين المسيحى ، وكان الادلاء بيمين الولاء المسيحى شرطا اساسيا للانتهاء لنخبته العسكريه الحاكمه .

جـ)كما أن شبكة الاتصالات العائلية اليهودية الواسعة التى كانت تغطى كل البحر الابيض المتوسط واجزاء اخرى كثيرة من العالم القديم كانت تشكل مايشبه النظام الانتمائى العالمى مما يسر لليهود عملية الاشتغال بالتجارة الدولية والمحلية ، أى أن اليهودى كان له مكانه الواضح والمحدد فى المجتمع الاقطاعى ، وهو دور التاجر ، وان كانت السلع التى يتاجر فيها ليست سلعا اساسية وانما سلع ترفيه وسلع فائضة .

وكما بينا من قبل لم تكن هذه الصورة المجردة ثابتة بل ان ثمة « تاريخ » لهذا « النمط » الاقتصادى ، لخصناه فى انه الانتقال من التجارة الدولية الى التجارة المحلية ثم الى الربا ، وهى العملية التى سببها ظهور التجارة (المسيحية) الرأسمالية ونظام المصارف الحديث ، اللذان حلا محل التجارة اليهودية الاقطاعية الطفيلية والربا الطفيلى . وقد تسبب هذا التطور فى ان اليهود اصبحوا ولا دور انتاجى يلعبونه .

ان الثورة الرأسمالية هى التى ادت الى هذا الوضع ، ولكنها لم تكن وحدها مسئولة عن ظهور المسألة اليهودية وانما كان لتميز اليهود الوظيفى والاقتصادى دور فعال ايضا . فالاقطاعى المسيحى كان امامه بديل او بدائل عديدة من بينها محاربة الاقتصاد الجديد او الانضمام له ، والفلاح المسيحى كذلك كانت امامه بدائل ربما قد تكون اقل جاذبية من البدائل المتاحة امام الاقطاعى ولكن مجال الحركة كان مفتوحا امامه . أما اليهودى فكان مسلوب الارادة — لاتطرح — امامه بدائل تاريخية جديدة ولعل هذا

يفسر الاحساس بالبؤس الذى مارسته الجماهير اليهودية مع بداية القرن السادس عشر ، وانتشار الحركات الماشيحانية بينها ، وهى حركات صوفية تبشر بوصول الماشيح (المسيح المخلص) الذى سيأخذ شعبه المختار ليعود به الى ارض الميعاد ويمكن ترجمة هذا « المصطلح » الصوفى الى مصطلح اكثر نعريه وان نقول أن الماشيخ سيوجد بديلا تاريخيا امام الجماهير اليهودية التى وجدت نفسها فى طريق مسدود . وبالفعل طالبت الحركة الماشيحانية الفرانكية باعطاء أرض لليهود حتى يتمكنوا من الاشتغال بالزراعة وترك التجارة الاقطاعية الطفيلية . وهذا الشعار هو الذى تبنته الحركة الصهيونية فى نهاية الأمر وان كانت قد ضمته الى نسقها الفكرى الاستعمارى ، وأصبحت القضية هى العودة لفلسطين للهرب من طفيلية وهامشية الدياسبورا ، من شخصية التاجر والمرابى ، للعمل بالزراعة والاعمال اليدوية المنتجة الاخرى .

٢) التخلف الحضارى والرؤية الجيتويه

ولكن التميز الاقتصادى والوظيفى لم يكن وحده كافيا ، اذ كان يمكن لليهود أن يتأقلموا بالتدريج فى المجتمع الجديد ، كما حدث لفئات المجتمع الاخرى ، خاصة وأن عملية التحديث استغرقت فى أوروبا عدة قرون (على عكس الوضع فى العالم الثالث) . ولكن مثل هذه العملية التدريجية لم تتم بالنسبة لليهود ، إذ انعزل اليهود عن التيار الاساسى للحضارة الغربية داخل اسوار الجيتو[١١٨] . ولم يكن هذا الانعزال فى بداية الأمر شيئا سيئا ، بل كان أمرا طبيعيا يطالب به اليهود ، باعتبار ان الفصل بين الطبقات هو السمة الاساسية للمجتمع الاقطاعى . ولكن مع تآكل هذا المجتمع تحول الجيتو من المكان الذى يقطن فيه

(١١٨) هذا الجزء منقولا بشيء من التصرف من موسوعه المفاهيم والمصطلحات الصهيونيه للمؤلف . وقد اعتمد مؤلف الموسوعه على تواريخ اليهود المختلفه

اليهود ويمارسون فيه استقلالهم الدينى الى المكان الذى يعزل فيه اليهود . وقد تسبب انهيار الاساس الاقتصادى للجيتو فى انهيار معنوى واخلاقى كامل زاد من حدة اضطهاد العالم الخارجى للقاطنين فيه ، واصبح الجيتو هو المكان الذى « يعزل » ويحاصر اليهود فيه بعد ان كان المكان الخاص المقصور عليهم .

ثم تحول الجيتو الى مكان قذر للغاية تتفشى فيها الامراض وتتراكم فيه القاذورات وتحيط به اسوار وحيطان عالية ، وله بوابة واحدة او بوابتان ويمنع اليهود من مغادرته . وقد تضاعف عدد اليهود فى اواخر القرن الثامن عشر مما ادى الى ازدحام الجيتوات . ومما زاد االطين بلة ان الأرض المصرح لليهود ببناء منازلهم عليها كانت محددة مما اضطرهم فى غالب الامر الى الاتساع الرأسى ، فكانت منازل الجيتو متلاصقة كما انها كانت تتميز بارتفاعها الذى يفوق ارتفاع منازل المدينة . وقد تسبب ارتفاع المنازل وتلاصقها الى حجب الشمس عن حارات الجيتو فاصبحت لذلك رطبة وغير صحية .

وقد ترك الانحطاط الاقتصادى والمعمارى للجيتو اثرا عميقا على وجدان اليهود القاطنين فيه وعمق من انفصالهم عن العالم الخارجى ففى الجيتو كان اليهودى يهرب من العالم الخارجى لعالم كان يتصور ان كل مافيه يهودى خالص ، فقد كان يمارس طقوسه اليهودية بكل حرفيتها وبدون حرج ، ثم يمتنع عن العمل يوم السبت حتى يعجل بعودة الماشيح المنتظر ليقود شعبه لأرض الميعاد . وحينما كان يحاول اليهودى ان يدرس شيئا فانه كان يذهب الى بيت هامدراش — المدرسة الملحقة بالمعبد اليهودى او يذهب الى المدرسة التلمودية حيث كان لايدرس الا التوراة والتلمود والمدراش ، ولايقترب البتة من تاريخ الاغيار فقد كان كل مايعنيه تاريخ اليهود كما جاء فى كتب اليهود المقدسة . لكل هذا كان يعيش اليهودى نفسيا فى مكان كان يتصور انه « فلسطين » وان كان يعيش بجسده فى احد جيتوات شرق اوروبا او وسطها . وحينما كان يتعلم يهودى الجيتو لغة جديدة فانه كان يتعلم لشون هاقودش اى اللسان المقدس او اللغة العبرية ، لأن مجرد النظر الى

ابجدية الاغيار كان يعد كفرا مابعده كفر يستحق اليهودى عليه حرق عينيه ، وكان مجرد التفكير فى دراسة علوم الدنيا مثل الهندسة جهدا لاطائل من ورائه وكفرا تعاقب عليه الشريعة . بل ان الحديث اليومى بين اليهود لم يكن يتم بلغة البلاد وانما برطانة يهودية خاصة تسمى اليديشية ، كما ان الطريقة التى كان اليهودى يطلق بها لحيته وسوالفه وطريقة اغتساله وانواع الطعام التى يتناولها كانت كلها مختلفة عما يتناوله بنو وطنه من الاغيار . ولم يكن يشعر اليهودى بأى أمن خارج اسوار الجيتو ، ففى الخارج كان يوجد عالم غريبا ومعاد وشرير ، اما فى داخل الاسوار ، فكان يجد الامن والطمأنينة والثقة والايمان العميق بأنه ينتمى الى الأمة المقدسة والشعب المختار ، وكان يتلقى التأكيدات المختلفة بأن الجيتو هو وجود مؤقت يحفظ الله فيه الأمة وروحها الى ان يحين الوقت الذى يشاء فيه عز وجل اعادة شعبه الى أرضه وحريته . وقد تسبب هذا فى نوع من الانفصام فى الرؤية ، حتى اصبح العداء للاغيار من أهم ميكانزمات الضبط الاجتماعى داخل الجيتو . وقد قدم عصر النهضة وعصر الاصلاح الدينى ثم عصر التنوير فى اوروبا واليهود داخل اسوار الجيتو الاقتصادية والوجدانية والفعلية . وبقيام الثورة الفرنسية والثورات البورجوازية الاخرى فى انجلترا واوربا تهدمت اسوار الجيتو وطرح بديل الانعتاق (والتحديث) على اليهود .

وقد واجه اليهود كثيرا من الصعاب فى الانتقال الى العصر الحديث نتيجة لتخلفهم الحضارى ، ومن هنا ظهرت الصهيونية باعتبارها احدى صيغ التحديث ، ولكنها صيغة سطحية للغاية ، تدعى انها تحدث اليهود واليهودية ولكنها فى واقع الأمر قامت بخلق أكبر جيتو فى العالم : الدولة الصهيونية . كما ان الصهيونية فى جوهرها رؤية جيتوية متخلفة ، ويمكن ان نلخص بعض نقط التشابه بين الصهيونية والرؤية الجيتوية والوضع الجيتوى فيما يلى : —

أ) كان سكان الجيتو ينظرون للعالم الخارجى نظرة شك عميقه ، تستند الى

الثنائية الحادة بين اليهود والاغيار . والصهيونية تتبنى هذه النظرة . بل ان نظرية الأمة الاسرائيلية وكل الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى يصدر عن هذا الشك العميق فى الاغيار .

ب) ورثت اسرائيل دور الجيتو فى منطقة الشرق الاوسط ، فالجيتو لم يكن منتجا من الناحية الاقتصادية وانما كان يقدم « دورا» وحسب ، دور الوسيط ، واسرائيل تلعب نفس الدور ، فهى وسيط الدول الامبريالية تقوم بتأديب العرب لحساب من يدفع الثمن .

جـ)لم يكن المرابى اليهودى يستغل الفلاحين وحسب وانما كان يهدد الاساس المادى لوجودهم اذ كان ينزع ملكية الفلاحين بعد دورة الإقراض الطويلة . وقد بينا من قبل احلالية الاستعمار الاستيطانى الصهيونى الذى استولى على الاساس الانتاجى للشعب العربى فى فلسطين .

د) اذا كان الجيتو يتواجد فى هامش المجتمعات الغربية فان الدولة الصهيونية تصر على ان تكون فى الشرق الاوسط جغرافيا دون ان تنتمى اليه حضاريا ، ولذلك فهى توجد ايضا على هامشه .

هـ)وثمة جوانب جيتويه اخرى عديدة فى الدولة والرؤية الصهيونية مثل اعتماد الاقتصاد العسكرى فى اسرائيل على دولة عظمى لحمايتها وتمويلها ، ومثل ايمان الصهاينة بأن كل شيء يباع ويشترى فيقترحون دفع التعويضات للفلسطينيين حتى ينسوا وطنهم ويدفعوا الحوافز والرشاوى لليهود السوفيت حتى يهاجروا الى ارض الميعاد كل هذه العناصر تبين ان الصهيونية فى الواقع لم تحدث اليهود وانما نقلتهم الى الشرق الاوسط ليحتفظوا بالمكونات الاساسية للجيتو والرؤية الجيتوية فى شكل دولة عصرية حديثة .

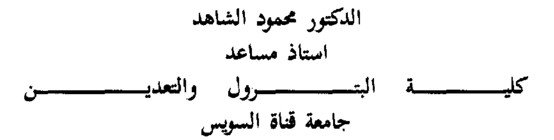
خاتمة

ثمة عناصر اخرى غربية عامة ويهودية خاصة تدخل فى تركيب خلفية

الصهيونية التاريخية ، مثل الدين اليهودى ووضع يهود شرق اوروبا فى روسيا القيصرية وفشل هذه الدولة نظرا لأوتوقراطيتها وتخلفها فى مساعدة اليهود فى الانتقال الى والتكيف مع المجتمع الجديد ، ولكننا حاولنا ان نركز على العناصر الاساسية التى تفسر الظاهرة الصهيونية ككل فى عموميتها وخصوصيتها ، على أمل ان يساهم هذا الفهم فى تحديد معالمها وتعريفها وبالتالى فى النضال ضدها والحاق الهزيمة بها .

الفصل الثانى

الأحزاب والقوى السياسية فى « إسرائيل »
نظره عامة ، وملاحظات أولية


الدكتور محمود الشاهد
استاذ مساعد
كليـــــــــة البتـــــــــرول والتعديـــــــــن
جامعة قناة السويس

من الظواهر الايجابية ؛ ان كثيرا من المسائل المتعلقة بالكيان الصهيونى ، أخذت تحظى باهتمام متعاظم من قبل الدوائر السياسية المهتمه بشكل عام ، والمعنية منها بالصراع – العربى – الاسرائيلى بشكل خاص .

ويلاحظ أن إهتمام الأوساط العربية بهذه المسائل ، قد إتسع نطاقه نسبيا بعد العدوان الذى شنته « إسرائيل » على البلدان العربية فى يونيو ١٩٦٧ . فهذا العدوان نبه قطاعات أوسع نسبيا من الفكرين والكتاب والسياسيين والمهتمين من العرب الى قصور الفهم الشائع عن العدو الصهيونى فى ذلك الحين ، والذى كان يقوم فى الأغلب الأعم على « التهوين » من شأنه الى أبعد حد ، حتى أنه كان من

الأقوال الشائعه وقتها على لسان المسئولين وأنصاف المسئولين أن « الجيوش العربية تستطيع أن تصل الى تل أبيب فى أقل من ٢٤ ساعة » ، فجاءت الهزيمة الفادحة بوقائعها المروعة المعروفة لتثبت تهافت هذه الصورة الورديه ، ولتبين - أيضا - أن الخطر التوسعى الصهيونى - المعروض على رءوس الأشهاد منذ أواخر القرن الماضى - لم يكن مأخوذا مأخذ الجد فى أوساط عربية عديدة ، حاكمة وغير حاكمة .

من هنا ، فإن الكارثة التى حاقت بالبلدان العربية قد نبهت العقل العربى ، وحفزته على استجلاء حقيقة هذا الكيان الإستعمارى . وجاءت التطورات المعروفة التى شكلت مسار الصراع العربى الإسرائيلى بعد ذلك ؛ وماتضمنته من تأكيد للغطرسة الإسرائيلية من جانب وإستمرار العجز العربى من جانب آخر أمام الذراع الصهيونية الطويلة التى تبطش وتعربد فى كل مكان دون رادع ، لتساهم فى تقديم صورة مغايرة عن هذا العدو ، قوامها « التهويل » والمبالغة.

ولاشك فى أن بعض الأنظمة العربية الحاكمة ساعدت على ترويج هذه الصورة المبالغ فيها وذلك بالتوازى مع سعيها الحثيث لتقديم التنازل تلو التنازل لهذا العدو المتغطرس والرضوح التام له فى نهاية المطاف ، ومايستلزمه ذلك من « تيئيس » للشعوب العربية وإفقادها الثقة فى النفس والثقة فى إمكانية ملاقاة هذا العدو ، بدعوى أن « جيشه لايقهر » تاره ، وتارة أخرى بدعوى « أننا لانقدر على محاربة أمريكا التى تقف وراءه » ! !

ومابين « التهوين » و « التهويل » تعرض المواطن العربى المفترى عليه لأشرس محاولات « غسيل المخ »وتزييف الوعى .

وبرغم ذلك ؛ فإن محاولات بيع الصورة الوردية الزائفة والبلهاء ، أو محاولات زرع بذور اليأس المسمومة وفرض الأستسلام ، لم تستطع رغم ضراوتها وإحتمائها

بالمناخ الدكتاتورى الذى يفرض سطوته على البلدان العربية من الخليج الى المحيط ، .. ، لم تستطع أن تحول دون ظهور محاولات جسورة ورائدة وعلمية بهذا الصدد ، وفى مقدمتها بلا جدال كتابات الثورة الفلسطينية وأبحاثها القيمة التى أعطاها **الكفاح المسلح** المعمد بالتضحيات الغالية من الأرواح والدماء .. كامل مصداقيتها .

وكما أعطى الكفاح المسلح للمواطن العربى البرهان على إمكانية وجدوى المقاومة ، فإن هذا الاسهام الفكرى الصادق والجاد أعطاه البشارة بالنصر والايمان العلمى بامكانيته . وفى هذا السياق ، كانت مسألة الأحزاب والقوى السياسية الاسرائيلية احدى الأمور التي لقيت إهتماما ملحوظا .

والإهتمام العربى بهذه المسألة الإسرائيلية له مايبررة بكل تأكيد . فمن دراسة واقع « وتاريخ » هذه الأحزاب يمكن الالمام بدرجة لابأس بها بالملامح العامة للظاهرة الإسرائيلية .

ومن ناحية ثانية ، فإن « أهمية الوقوف على تلك القوى الحزبية تنبع .. من أنها تشكل أحد مراكز صنع القرار السياسى فى إسرائيل أو التأثير عليه ، من خلال موقعها فى الحكم أو المعارضة»[1] وحتى بعض القوى الضعيفة ، والضئيلة الحجم ، التى لاتشارك فى الحكم ، ولا يوجد لموقفها المعارض صدى واسع فى الكيان الصهيونى فى الوقت الراهن (مثل بعض المنظمات والتيارات التى يطلق عليها . بعامة اسم اليسار غير الصهيونى) أصبحت هى الأخرى موضع الاهتمام والدراسة من بعض الزوايا الهامة ؛ مثل دلالة ظهورها فى القاعدة الصهيونية ومستقبلها ، وإمكانية الاستفادة من دورها .

وعموما ؛ فإن دراسة القوى الوطنية والتحررية العربية للأحزاب السياسية الاسرائيلية ليست فى هذا الإطار مجرد عمل أكاديمى ومعرفى بحت ،

وإنما هى بالدرجة الأولى عمل سياسى ، الهدف الرئيسى من ورائه هو بحث « التناقضات » الموجودة فى داخل صفوف العدو على النحو الذى يعكسه وجود هذه الأحزاب المتعددة والبرامج المختلفة التى تطرحها ، وبالتالى بحث إمكانية الاستفادة من هذه « التناقضات » وكيفية تحقيق هذه الاستفادة .

* * *

ولكى يتسنى لنا الاسهام لو جزئيا – فى مناقشة حجم هذه « التناقضات » ودلالاتها وموقفنا منها فإنه يحسن بنا أن نقدم بداية عرضا موجزاً لخريطة القوى والأحزاب السياسية الاسرائيلية .

* * *

أولا : أحزاب « اليمين »

تتألف أحزاب « اليمين » فى الكيان الصهيونى من معسكرين هما : معسكر اليمين « العلمانى » ، ومعسكر اليمين الدينى[٢]

ويتألف كل معسكر من عدة أحزاب كبيرة وصغيرة ، بعضها قديمة العهد فى الحياة السياسية وبعضها حديثه .

والى جانب هذه الأحزاب ، بشقيها « العلمانى » والدينى ، هناك حركات .. تشكل امتدادا لبعض أحزاب اليمين ، مثل حركة « جوسن ايمونيم » (كتلة الايمان) الدينية القومية المتطرفة ، وحركة « كاخ » (هكذا) التى يتزعمها الحاخام مئير كاهان .

ويتألف معسكر « اليمين » « العلمانى » من تكتل **الليكود** *، المكون من تحالف عدة أحزاب وحركات وكتل صغيرة ، ومن حزب « هتحياه » (البعث) .. وحركة « إسرائيل آمات » (إسرائيل الواحدة) وكتلة عضو الكنيست فلاتو شارون .

ويتكرر النموذج الأخير كثيرا بالنسبة للكتل الإسرائيلية الأساسية ، حيث نجد تشكل حركات صغيرة فى اطار هذا المعسكر أو ذاك ، وإنشقاقها أو إندماجها ، دون أن يؤثر ذلك على الاتجاهات العامة الرئيسية فى الحياة الحزبية الاسرائيلية ، ودون أن يكون له فى كثير من الأحيان — أى مدلولات ايديولوجية أو سياسية ، بل يكون المحرك الأساسى له هو الاعتبارات الانتخابية الناجمة عن أسلوب الانتخابات حسب نظام « القائمة النسبية » .

* يتشكل الليكود الآن من : —

١ — حركة **حيروت** (الحرية) [تأسست عام ١٩٤٨ ، تضم أفراد منظمة الأرجون تزخاى ليومى ، وكانت تشكل المعارضة الرئيسية فى الكنيسيت منذ قيام إسرائيل . تطالب بالتشدد فى معاملة العرب داخل اسرائيل ، وبوضع دستور ، وتنادى بسياسة علموانية صريحة جدا ضد الدول العربية وتعلن عن أطماعها بالأرض العربية بشكل سافر (إنظر بالتفصيل ! رفيق جيب مطلق — الحياة السياسية فى اسرائيل — سلسلة حقائق وأرقام — رقم ٩ — مركز الابحاث . م . ت . ف . بيروت — نوفمبر ١٩٦٦) ، ومعروف أن حزب حيروت يقف فى أقصى يمين الأحزاب الاسرائيلية وأنه تبوأ منذ الكنسيت الثالث مركز الحزب الثانى بعد حزب ماباى ، ... ، وينادى على الصعيد الاقتصادى بنظام « حد » الى أبعد الحدود ، وينادى بتجديد الهستدروت من مشاريعه الاقتصادية . ويدعوا تحويلها الى مشاريع خاصة ، ويحرم على العمال حق الاضراب ، وقد تولى مناحم بيجن رئاسته منذ قيامه (إنظر : بسام أبو غزالة الجذور الإرهابية لحزب حيروت الاسرائيلى — دراسات فلسطينية — رقم ٥ — مركز الابحاث م . ت . ف . اكتوبر ١٩٦٦) .

٢ — **حزب الأحرار** ! تأسس عام ١٩٦١ بعد إتحاد الحزب « التقدمى » والصهيونيون العموميين .

٣ — **حركة العمل الرسمية** (العام)

٤ — **القائمة الرسمية** : (راضى) [إنسحبت من الليكود فى يناير عام ١٩٨١] .

أما معسكر اليمين الدينى فيتشكل من الأحزاب الدينية الثلاثة وهى : الحزب الدينى القومى (المفدال) وأجودات يسرائيل وبوعالى أجودات يسرائيل ..

ويرى الدكتور حامد ربيع فى كتابه « النموذج الاسرائيلى للمارسة السياسية » أن « الكتلة الدينية تندرج فى إطار واحد يجمع خصائص اساسية تنبع من فكرة خلق المشاركة الثابته بين مفهوم الدولة اليهودية والقانون الدينى اليهودى أو التوراه . الفكرة الثابتة التى تقرب هذه التنظيمات المختلفة هى أن التوراه يجب أن تكون القانون الأساسى لدستور الدولة وأن القوانين الصادرة من الهيئات التشريعية ليست الا إضافات لتكملة العناصر الناقصة ويتجانس تام مع التوراه والتقاليد الدينية . إن التراث الدينى والذى يمثل المثالية المطلقة للدولة اليهودية هو الذى يسمح لها وحده بالشرعية السياسية . اسرائيل هى امتداد للصهيونية ، بمعنى تحقيق الأمل اليهودى . من هنا تنبع مفاهيم « الشرعية » ويتحدد نطاق الحركة المدنية » .

وتشارك أحزاب « اليمين » الأساسية . « العلمانية » والدينية – فى إئتلاف حكومة بيجن « وتتماثل جميع هذه الأحزاب فى مفاهيمها الايديولوجية والى حد كبير فى ترجمة هذه المفاهيم الى مواقف سياسية . ويشكل الفكر القومى – الشوفينى – الغيبى ركيزه اساسية لمفاهيم هذا المعسكر ومواقفه السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية .

فهذه الأحزاب تلتقى من حيث المبدأ على رفض الانسحاب من المناطق المحتلة والفلسطينية منها بالذات ، وعلى ضرورة الاستيطان اليهودى فيها و « شرعيته » ، وعلى دور إسرائيل فى المنطقة، كرأس حربة للامبريالية العالمية (العالم الحر على حد تعبيرها) ، وعلى عدائها للشيوعية ولحركات التحرر الوطنى فى المنطقة وفى العالم بأسرة . ولكنها تختلف أحيانا فى تحديدها لأفضل الأساليب التى يجب اتباعها لتحقيق ذلك . وعمليا ، فإن ماتشهده الساحة الحزبية السياسية من صراعات بين أحزاب هذا المعسكر ، لايتعدى الاتهامات المتبادلة

بالانحراف عن تلك المبادىء الأساسية ، أو المزايدات اللفظية الهادفة الى احراز مكاسب حزبية

* * *

ثانيا : الأحزاب « العمالية » أو مايسمى باليسار الصهيونى

يوجد فى إسرائيل الآن ، حزبان عماليان صهيونيان ، هما حزب العمل الاسرائيلى و حزب العمال الموحد (مبام) . وهذان الحزبان متحالفان فى اطار مايعرف بالتجمع العمالى (المعراخ) . غير أن جذور هذين الحزبيين تعود الى أوائل هذا القرن ، وبالذات الى موجة الهجرة الثانية (١٩٠٥ - ١٩١٤) . ففى تلك الفترة تشكل فى فلسطين حزبان عماليان صهيونيان هما : حزب (العامل الفتى) هبو على هتسعير وحزب بوعالى تسيون (عمال صهيون) . والى جانب هذين الحزبيين كانت هناك مجموعة من المهاجرين رفضت تشكيل حزب خاص بها أو الانضمام الى احد الحزبيين ، وعرفت باسم « غير الحزبيين » ورفعت هذه المجموعة لواء الدعوة الى توحيد الحركة العمالية . وفى عام ١٩١٩ ، نجحت المساعى فى هذا الصدد ، بتشكيل حزب أحدوت هعفودا (العمل الموحد) من حزبى (عمال صهيون) و (غير الحزبيين) . وفى عام ١٩٢٠ إتفق حزبا (العمل الموحد) و (العامل الفتى) على تأسيس الاتحاد العام للعمال اليهود (الهستدروت) كاطار نقابى للأحزاب العمالية . وفى سنة ١٩٣٠ تجددت المفاوضات بين الحزبين من أجل التوحيد ، وأسفرت عن تأسيس حزب (عمال اسرائيل - المباى) وأصبح حزب « مباى » الحزب المسيطر داخل « اليشوف »* والحركة العمالية . وكان توجه « مباى » نحو الاشتراكيه براجماتياً وليس ، ماركسيا ، ونتيجة لهذا التوجه تشكلت داخل « مباى » مجموعة يسارية عرفت

* اليشوف : كلمة عبريه تعنى « التوطن » أو « السكن » وهى تشير إلى الجماعات اليهوديه التى تستوطن فلسطين لاسباب دينيه .

« بالكتلة ب » .. إنسحبت عام ١٩٤٤ ومعها قرابة نصف حركة الكيبوتس الموحد ، مشكلة ماعرف باسم « هتنوعاه لاحدوت هعفودا » (الحركة من أجل العمل الموحد) . ورغم الانشقاق بقى حزب « ماباى » الحزب المسيطر فى الهستدروت .. وفى عام ١٩٤٦ اتحدت « الحركة من أجل العمل الموحد » مع حزب (عمال صهيون اليساريون) وشكلا حزب و (الحركة من أجل العمل الموحد – عمال صهيون) وفى عام ١٩٤٨ اتحد هذا الحزب مع حزب (الحارس الفتى) وأسسا حزب « مابام » (حزب العمال الموحد) .

وهكذا ومع قيام الدولة ، كان على الساحة الحزبية فى اسرائيل حزبان عماليان فقط هما : حزب ماباى وهو الحزب الاكبر وحزب مابام .

وفى عام ١٩٥٤ أنشق حزب مابام على نفسه ، بسبب خلافات ايديولوجية وتنظيمية ، أدت الى إنسحاب الحركة من أجل العمل الموحد ، وتشكيلها لحزب أحدوت هعفودا – بوعالى تسيون وبهذا أصبح هناك ثلاثة أحزاب عمالية صهيونية .

وإستمر الوضع على هذا النحو حتى ١٩٦٥ ، حيث أدى الخلاف الذى نشب بشأن « فضيحة لافون » بين زعيم ماباى آنذاك ، دافيد بن جوريون ، مدعوما من كتلة الشباب فى الحزب .. وبين الرعيل القديم من زعامة الحزب ... بالإضافة الى اسباب أخرى ، سارعت فى عملية الاستقطاب الداخلى ، مما أدى فى أعقاب هزيمة بن جوريون وأنصاره فى اللجنه المركزية للحزب ، الى إنسحاب هؤلاء من الحزب والاعلان عن تشكيل قائمة عمال إسرائيل « رافى » . وبإنشقاق حزب ماباى أصبح عدد الأحزاب العمالية فى الساحة الحزبية الاسرائيلية أربعة أحزاب هى : حزب عمال اسرائيل – ماباى ، حزب أحدوت هعفودا – بوعالى تسيون ، وقائمة عمال اسرائيل رافى ، وحزب العمال الموحد ، مابام .

فى سنة ١٩٦٨ ، تم توحيد أحزاب ماباى وأحدوت هعفودا ورافى فى إطار حزب واحد هو حزب العمل الاسرائيلى ، وتبع تلك الخطوة إقامة التجمع العمالى الثانى مع حزب مابام فى أوائل عام ١٩٦٩ .

وإذا عدنا الى تاريخ نشوء وتطور الأحزاب العمالية الصهيونية ، التى وصلت عبر عمليات إنشقاق وإتحاد متواصلة على إمتداد سنى المشروع الصهيونى الإستيطانى فى فلسطين ، الى شكلها التنظيمى الحالى المتمثل بحزب العمل ومابام المتحالفين فى إطار التجمع العمالى (المعراخ) ، فإننا نكتشف أن تلك الأحزاب ، علاوة على أنها نشأت فى الأصل فى بلدان شرق ووسط أوروبا وروسيا ، فإن تأسيس فروع لها فى فلسطين (تحولت مع مرور الزمن الى مراكز اساسية لتلك الأحزاب)إرتبط بتدفق الهجرات من تلك البلدان . وبالتالى فإن قيادة تلك الأحزاب ومؤسسيها وحتى كوادرها ، كانت من تلك البلدان . ولذلك فإنه بالنسبه لتركيبة القاعدة الاجتماعية لناخبى المعراخ ، فإن التأييد الأساسى له قائم بين مهاجرى أوروبا وذريتهم وبين الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة .

وإذا انتقلنا الى رصد مواقف الأحزاب « العمالية الصهيونية » من القضايا الرئيسية ، فنجد أنه « رغم صحة القول أن خط حزب العمل وسياسته هما الحاسمان فى تقرير سياسة المعراخ وموقفه من بعض القضايا الداخلية ، بحكم كونه الشريك الاكبر فى التجمع العمالى ، فإنه من المفيد والضرورى الإشارة الى التباين فى مواقف طرفى المعراخ ، حيث يوجد ذلك التباين . وكذلك فرغم صحة القول بأن مانسميه اليوم تباينا ، كان فى بداية عهد الكيان الصهيونى عبارة عن نهج سياسى ومنطلقات ايديولوجية تفصل بينهما هوة واسعة الى حد ما – كما تصور البعض فى ذلك الحين ، فان المراقب للتطور السياسى والفكرى لأحزاب حركة العمال الصهيونية ، وبالذات لحزبى ماباى (العمل فيما بعد) ومابام ، يلاحظ أن تلك الهوة أخذت تضيق كثيرا ، عبر اقتراب حزب مابام أكثر فأكثر من النهج « الإصلاحى البرجماتى » لحزب ماباى ثم العمل .

١ - الموقف من حدود الدولة وطابعها :

كان الموقف من حدود الدولة وطابعها موضع خلاف ، ليس بين الأحزاب العمالية الصهيونية والأحزاب غير العمالية فقط ، بل داخل المعسكر العمالى . التيار الأول (البرجماتى) وهو الأساسى والمقرر ، تمثل «يمين » الأحزاب العمالية الصهيونية أى بحزب مباى . وهذا التيار وإن اتفق مع كافة الأحزاب الصهيونية ، بما فيها المعسكر العمالى الصهيونى ، فى المبادىء الأساسية للحركة الصهيونية التى تحاول بها تغليف طابعها الاستعمارى - الاستيطانى ، مثل الزعم بالحق التاريخى لليهود ونفى وجود شعب عربى فلسطينى ووصفه بأنه مجموعة من البدو الرحل ، كذلك الزعم بأن الحل الوحيد لما يسمى « بالمسألة اليهودية » هو فى تهجير كافة يهود العالم الى فلسطين وفى إقامة كيان سياسى لهم فيها - فإنه كان يخضع تلك المبادىء لمتطلبات وضرورات المراحل التى مر بها المشروع الصهيونى (لهذا اسميناه البرجماتى) . وبناء عليه فهو لم يعلن فى أى وقت - ومازال - حدود مشروعه الجغرافيه - السياسية ولا السكانية . وكان يرى ومازال ، أن الحدود الجغرافية السياسية تقررها فى النهاية الحقائق على الأرض المحتلة فى إقامة المستوطنات وفى الإخلال بالميزان الديموغرافى بواسطة إستجلاب المزيد من المهاجرين ، وفى بناء القوة الذاتية فى كل مرحلة لحماية ماتم انجازه وترسيخه ثم الإنطلاق نحو المزيد . ومن هذا المنطلق أعلن هذا التيار أو الجزء الأكبر منه قبوله لمبدأ التقسيم فى فلسطين بعد أن وجد نفسه مهيئا بشكل أفضل ، ليس فقط لحماية ماخصص له بل حتى لتوسيعه .

أما التيار الثانى فتمثل بالقوى السياسية - الحزبية التى تأسس منها حزب المبام سنه ١٩٤٨ . ورفض هذا التيار فكرة التقسيم ، لكنه أختلف فى نظرته الى طابع الدولة التى ستقوم على أرض فلسطين . فدعا جناح منه الى الدولة ثنائية القومية والى التفاهم مع العرب بهذا الشأن بتحويل فلسطين الى دولة يهودية . عربية أبوابها مفتوحة لهجرة اليهود دون قيد أو شرط . أما الجناح الآخر فرفض فكرة

التقسيم ، وكذلك فكرة الدولة ثنائية القومية ، ونادى بتحول فلسطين الى دولة يهودية يمنح فيها العرب حقوقا « متساوية » ، ولكن السلطة السياسية فيها تكون لليهود .

وحسم الصراع بين هذين التيارين فى موضوع حدود الدولة لصالح التيار البرجماتى ، حيث أعلن مجلس الدولة المؤقت قيام الدولة اليهودية على جزء من أرض فلسطين وفقا لقرار التقسيم . لكن القبول بقرار التقسيم لم يكن بأى حال من الأحوال معناه تحديد الحدود النهائية للكيان الصهيونى الجديد ، بقدر ماكان يعنى ترك هذه المسألة مفتوحة للتطورات . وبالفعل ففى أول مناسبة (حرب ١٩٤٨) تم توسيع حدود الكيان بشكل تجاوز الحدود التى رسمها مشروع التقسيم للدولة اليهودية .. وبعد العدوان الثلاثى على مصر وإحتلال القوات الإسرائيلية لقطاع غزة ... سارع رئيس الحكومة بن جوريون الى الأعلان عن قيام « مملكة إسرائيل الثالثة » . أما حزب مابام فسارع الى المطالبة بضم القطاع رسميا الى دولة إسرائيل . ورغم أن الظروف الدولية آنذاك أرغمت حكومة الأحزاب العمالية على الانسحاب من القطاع ، الى أن شهوة التوسع بقيت تنتهز الفرص لتحقيق حلمها بتوسيع حدود الكيان . وتم لها ذلك فى حرب ١٩٦٧ . ومنذ حرب ١٩٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان النهج السائد للأحزاب العمالية ثم المعراخ هو الرفض القاطع لرسم خارطة حدود الكيان حتى فى إطار مشروع سلام متكامل .

٢ — سياسة المعراخ الخارجية :

يمكن القول . بمقدار كبير من الصحة . أن الأحزاب العمالية ، وعلى رأسها الماباى ثم العمل ثم المعراخ ، هى التى وضعت ونفذت اتجاه السياسة الخارجية للكيان الصهيونى ، بحكم سيطرتها على مقاليد الحكم منذ تأسيس الكيان . ويمكن القول أيضا أن طبيعة المشروع الصهيونى قد حكمت عليه أن يكون معاديا وغريبا عما حوله ، وأن تكون القوة وممارستها هى الشكل الطاغى على

علاقات الكيان بمحيطه . كذلك فإن طبيعة المشروع فرضت منذ البداية الاستناد الى قوى عالمية خارجية والعمل لحسابها . وهذين الأمرين ، أى العلاقات العدائية المستندة الى القوة العسكرية مع الجوار والاعتماد على قوى خارجية والعمل على خدمة مصالحها ، كان فى صلب السياسة الخارجية لكافة القوى الصهيونية وبالذات للأحزاب العمالية الصهيونية ، وعلى رأسها حزب ماباى ثم العمل منذ بدء تنفيذ المشروع الصهيونى .. لهذا فإنه مأأن تأسس حزب العمل ثم المعراخ ، حتى كانت سياسة الأرتباط بالمعسكر الامبريالى ، وعلى رأسه الولايات المتحدة ، قد أصبح النهج السائد لكافة معسكر الأحزاب العمالية الصهيونية . ومن ناحية أخرى فإن لحزب العمل ، الشريك الاكبر فى المعراخ ، علاقات واسعة ووطيدة بعدد من الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية فى غرب أوروبا . وهو عضو فى مؤتمر الاشتراكية الدولية . وتبذل محاولات فى الآونة الأخيرة لالتحاق حزب مابام بذلك المؤتمر . كذلك يقيم حزب العمل ، بواسطة الهستدروت ، علاقات مع الاتحاد العالمى للنقابات الحرة ومع بعض الاتحادات النقابيه فى آسيا وأفريقيا .

٣ – الموقف من الصراع العربى الاسرائيلى :

كما كان الحال بالنسبة لأمور عديدة فى حياة الكيان الصهيونى وسياساته ، كذلك كان للأحزاب العمالية الصهيونية ، وبالذات لحزب ماباى ، اليد الطولى فى رسم وتنفيذ سياسة الكيان الصهيونى المتعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى . وأسس هذا الاتجاه سياسة ترتكز الى منطق القوة وفرض الأمر الواقع ، وإنتهاز الفرص لتوسيع حدود الكيان ثم فرض « السلام » على الدول المجاورة .

ومنذ تأسيس المعراخ ، أصبح حزب مابام مجرد تابع لسياسة حزب العمل إزاء الصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك بحكم موازين القوى بين الحزبين فى إطار التحالف العمالى . ورغم استمرار حزب مابام فى طرح مشاريع « سلام » خاصة به فى مؤتمراته العامة ، الا أن تلك المشاريع لم تكن تمنع استمرار تحالفه مع حزب

العمل ، وتبنى سياسته إزاء موضوع الصراع ، حتى عندما كانت السياسة تاخذ أقصى مظاهر التطرف اليمينى (وثيقة جاليلى) وسياسة الضم الزاحف والدمج الاقتصادى للمناطق . كذلك تخلى حزب مابام فى أعقاب تحالفه مع حزب العمل عن أطروحاته بشأن الإستعداد للسماح بعودة جزء من اللاجئين الفلسطينين ، متبنيا موقف حزب العمل بشأن توطينهم فى أماكن تواجدهم . وفى إطار المعراخ ، ووفقا للبرنامج السياسى المشترك الذى تم الاتفاق عليه فى أعقاب حرب ١٩٧٣ ، طرح حزب العمل ومابام مشروع الحل الاقليمى الوسط ، كأساس لتسوية الصراع مع الدول العربية المجاورة ، وإعتمد اسلوب التسويات المرحلية لتحقيق ذلك(١) .

ويؤكد د . سلمان رشيد الملامح السابقة فيقول : « لقد كانت هناك خلافات اساسية مابين هذين الحزبين (ماباى ومابام) ثم بدأت هذه الخلافات تقل مع الزمن حتى إنعدمت فى المدة الأخيرة وخاصة فى فترة مابعد الحرب حيث أنضم المابام الى الائتلاف الصهيونى ولقد حاولت إسرائيل من خلال حزب الماباى والمابام أن تبشر بوجود اشتراكية فيها ، فقد كان حزب الماباى يبشر بالانتقال الى الاشتراكية عن طريق التطور السلمى أما حزب المابام فقد كان يبشر بأنه حزب ماركسى صهيونى ، الا أن ممارسة هذين الحزبين تدلان دلالة واضحة على الفكر الرجعى الذى يستندان اليه لذلك فليس بالإمكان إعتبار المابام جزءا من اليسار الماركسى لأنه فى الحقيقة أبعد مايكون عن ذلك ، فالمابام وهو الحزب الذى على يسار الماباى يعادى كل المفاهيم الاشتراكية ويقف موقفا رجعيا فى كل القضايا التحررية فقد أيد هذا الحزب حرب يونيو ١٩٦٧ وهو يؤيد انتزاع الأراضى العربية من أهلها ويؤيد إقامة المستعمرات الصهيونية فى الأراضى العربية المحتلة(٣) ويعلق د . سلمان رشيد على هذه الصورة بقوله « إن فكرة النقاء مع اليسار الصهيونى المتمثل بالماباى والمابام مستحيلة ولايمكن مناقشتها الا على ضوء القبول بدولة إسرائيل ، أى القبول بالتسوية السياسية ، والتى لاتخدم حركة التحرر العربى فى النتيجة النهائية بل تسير عكسها .. »(٤) .

اليسار الصهيونى الليبرالى [سيح]*

يتكون هذا التيار من عدة مجموعات معارضة للوجود الاسرائيلى فى الأراضى المحتلة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، والالتزام بسياسة سلام مابين العرب وإسرائيل ، والاعتراف « بالحقوق المشروعة » كمسألة تقرير المصير ، بالنسبة لاسرائيل وكذلك حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطينى .

يضم هذا « اليسار » عدة مجموعات منها من تحمل الفكر الصهيونى ، والبعض الآخر يقف ضد هذا الفكر ولكن بصورة مهزوزة . إن هذا اليسار يضم كل من حركة الأمن والسلام ، ولجان السلام التى يقودها بعض أساتذة الجامعات والأدباء وأخيرا حركة سيح(٥) .

وقد قامت حركة « سيح » نتيجة لاتحاد عدة مجموعات وقوى ، فقد أنشق قسم من أعضاء مابام وخاصة أعضاء كيبوتزات الحارس الفتى وقد كان إنشقاق هؤلاء بسبب ايمانهم بأن مابام قد فقد مبادئه ولم يعد بإسطتاعته أن يلعب دور الممثل « لليسار » فى إسرائيل . أما الجماعة الثانية فقد إنشقت عن حزب « ماكى » لمعارضتها لسياسته المؤيدة للحكومة ، وإنضم الى هؤلاء أعضاء مستقلون وكون الجميع حركة « سيح » .

ومن المعروف أن « سيح » ، حركة وليست « حزبا » ، بل أنها لاتؤمن حتى الآن بالتنظيم الحزبى بدعوى أنها « ضد البيروقراطية » .

ولأنها ليست حزبا ، فانه من الصعب تحديد شكل واضح لمواقفها ، فأعضاؤها يختلفون فيما بينهم حول قضايا معينة ويقسم د . سلمان رشيد المواقف العامة لهذه الحركة حول المسائل التالية :

* « سيح » .. إختصار للكلمات العبريه الثلاث التى تعنى « اليسار الاسرائيلى الجديد »

١ - **سيح والدول الكبرى** : إن سيح أول الأمر جزء من اليسار الجديد فى أوروبا وأمريكا اذ أن الكثير من الأعضاء المؤسسين كانوا ينتمون إلى اليسار الأوروبى الجديد قبل مجيئهم إلى إسرائيل ، واليسار الجديد يحمل آراء معنيه حول موقفه من الدول الكبرى ومن دول العالم الثالث ، وتتأثر « سيح » بهذه الآراء الى درجة كبيرة . فهذه الحركة تؤمن بأنه من الواجب محارجة المعسكر الامبريالى المتمثل بأمريكا كذلك تقف هذه المنظمة موقفا معاديا من الاتحاد السوفيتى معتبره إياه مشاركا أمريكا فى إستغلال « الشرق الأوسط » .

٢ - **سيح والإحتلال الاسرائيلى** : وقفت سيح منذ البداية ضد الاحتلال الأسرائيلى للأراضى العربية مابعد ١٩٦٧ ، بأعتباره عملية إضهاد **شعب لشعب آخر** ... وهى تطالب بالعوده إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ ، الا أن موقفها من القدس يبدو غامضا فهى لاتعارض سياسة الحكومة بإنشاء المستعمرات فى القدس رغم أنها تعارض تصريحات المسئولين حول ضم القدس .

٣ - **« سيح » ومشاريع السلام** : إن سيح تعتقد بأن هناك ثلاث طرق لتبديل الوضع القائم فى اسرائيل :
الأول هو طريق إستعمال العنف ضد النظام ، والثانى هو فرض مبدأ القوة من الخارج ، أما الحل الثالث والذى تؤمن به سيح فهو النضال السياسى من الداخل لضرب الكيان القائم وتحويله الى نظام شرق أوسطى يتعاون مع العرب . وتعتقد سيح بأن « الحل السلمى » سيخدم هذا الهدف وفى ذلك تقول « أن الحل سيتوقف على العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين ولكن من المهم أيضا إدراك أنه حلا سليما سينشط القوى التقدمية فى كل من إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين » .

٤ - **« سيح » والمؤسسة الحاكمة** : إن سيح عبارة عن تكتل لتيارات كثيرة تتراوح بين التيارات « اللبرالية » والتيارات الصهيونية اليسارية المعادية للصهيونية ،

لذلك فمن الصعب أن نقيم سيح كمنظمة متجانسة ، الا أن التيار الصهيونى الاشتراكى يبدو واضحا فى مقالات بعض أعضاء سيح بينا يبدو التيار المعارض للصهيونية فى مقالات أعضاء آخرين ، الا أن الشيء المشترك **بين الجميع هو العمل ضمن الإطار السياسى لحل تناقضات المجتمع الاسرائيلى .**

٥ — « سيح » والقضية الفلسطينية : تعتبر سيح أن من واجب القوى السياسية أن تعترف بحق تقرير المصير الفلسطينى ، ولكن ماذا يعنى حق تقرير المصير للفلسطينين بالنسبة لسيح ؟ .

اقرت « سيح » فى المؤتمر العام الذى عقد فى ١٩٧٢ النقاط التالية بالنسبة لهذه المسألة ، وحى ضمان حق تقرير المصير بالنسبة : —

١ — لليهود الذين يعيشون داخل اسرائيل وجزء من اليهود الذين يعيشون خارجها والذين يملكون الوعى القومى ، ويعتبرون إسرائيل أرضهم التى تساعدهم للوصول الى مطامحهم القومية .

٢ — وبدرجة مساوية للعرب الفلسطينين الذين يعيشون فيها وجزء من الفلسطينين الذين يملكون الوعى القومى ويريدون العودة .

وتعليقا على هذه الصورة يرى البعض أن « مبادىء اليسار الاسرائيلى الجديد ومواقفه تتسم بالشمول والغموض وفى بعض الأحيان بالتناقض ، والحقيقة أن هذا الأمر لايقتصر على سيح وأنما يشمل التيارات الإسرائيلية اليسارية الأخرى .

والسؤال هو أين يقف اليسار الإسرائيلى من الصهيونية ؟

يمكن القول أن الاكثرية فى « سيح » تتعاطف أيديولوجيا مع الصهيونيه مع محاولة القيام بإضفاء مسحه إنسانيه عليها ، كما وتدعوا إلى المحافظه على الكيان الصهيونى مع المحافظة على أكثرية يهودية داخلة .

ومع ذلك فهناك أقلية تعيش تحت تأنيب الضمير وتشجب الصهيونية مثل داني بيتر أحد قادة سيح الذى أعتبر عمل الصهيونية فى ١٩٤٨ بمثابة سرقة رغيف الخبز فى حالة الجوع وتوسع إسرائيل عام ١٩٦٧ بمثابة سرقة الكعكة فى حالة الشبع .

« لقد كنت فى الجيش ضابطا فى الشرطة العسكرية .. وخدمت أيضا فى المناطق .. وبعد أن شاهدت ماشاهدته هناك شعرت بأننى لاأريد أن أكون محتلا وأننى غريب عن المجتمع وعن قيمه .. إن الفرق بين المناطق التى إحتلت عام ١٩٤٨ والمناطق التى إحتلت عام ١٩٦٧ هو كالفرق بين من يسرق رغيف خبز وهو جوعان وبين من يسرق كعكة وهو شبعان » وهناك من يشجبها حاضرا ويمتدح دورها « كحركة تحرر قومى » ماضيا مثل يوس أرنون .. ولكن هل كانت الصهيونية فى يوم من الأيام بمثابة حركة تحرر وطنى إنتهى دورها ؟ إن الإجابة على هذا السؤال بالنفى تعنى التمرد على مبادىء ومواقف سيح الفضفاضة والخروج من بين صفوفه ، كما حدث لأحد أفراد سيح دون جال الذى تجاوز المحظور وإعتبر الصهيونية ماضيا وحاضرا بأنها « جلبت المآسى فى منطقتنا » وأنها « لم تأت لحل المسألة اليهودية » وأختار طريقا فى نضاله يتمثل فى رفضه للخدمة العسكرية فى الجيش الاسرائيلى الذى يعتبر الأداة القويه لتنفيذ مخططات الصهيونية[٦] .

هذا بينما يرى البعض الآخر أن تجمع « سيح يلعب من الناحيه الموضوعية الدور الذى كان يلعبه حزب المابام فى الأيام الماضية ، أى أنه نوع من التجميل اليسارى للصهيونية ، ويعنى هذا أنه يقوم بدور رجعى ، بمعنى أنه يشكل عائقا أمام تطور عناصر كثيرة فى إسرائيل وخارجها بسبب نشرة دعاية من النوع الذى يخلق وهما معينا يقول أنه بإمكان الصهيونية أن توصف باليسارية[٧] . رغم أن جماعة « الماتسين تتبنى التقييم السابق لحركة « سيح » فإنها ترى فى نفس الوقت أنه من ناحية ثانية يقوم هذا التجمع بدور ايجابى ، بمعنى أنه يشكل مرحلة من مراحل النمو فى حياة الكثيرين بإتجاه الموقع اليسارى الثورى ، إذ أن معظم الناس

غير قادرين على القفز مرة واحدة من الصهيونية الى الموقف الثورى ، وعليهم الانتقال الى الموقع الثانى تدريجيا وعبر مراحل تتصاعد فى راديكاليتها » .

الحزب الشيوعى الاسرائيلى (ماكى)

فى أغسطس عام ١٩٦٥ حدث إنشقاق فى الحزب الشيوعى الاسرائيلى : مجموعة فلنر وطوبى ومجموعة ميكونيس وتضم مجموعة فلنر اليهود والعرب وهى مجموعة الأغلبيه ، أما مجموعة ميكونيس فهى مجموعة الأقليه وتضم اليهود فقط .

وأسباب الإنقسام الذى دعت اليه مجموعة ميكونيس – ستيه ، هى الخلاف العقائديه بين قادة الحزب حيث كان يوجد اتجاهان فى الحركة الشيوعية : اتجاه يدعو للأممية واتجاه يدعو للقومية . وإشتركت كل من المجموعتين على حدة فى المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعى الاسرائيلى (أغسطس ١٩٦٧) وكان لسير الأحداث فيما بعد أثر كبير على تحديد موقف كل مجموعة منها (وخاصة أثناء العدوان الاسرائيلى ضد الدول العربية فى يونيو ١٩٦٧) فمجموعة فلنر – طوبى تتبع سياسية قائمة على أسس « أممية » أما مجموعة ميكونيس ستيه فاتخذت موقفا « قوميا » صريحا فوقفت الى جانب الدوائر الحاكمة فى اسرائيل مؤيدة العدوان[٨] حيث اعتبر حرب ١٩٦٧ حربا « دفاعية » وقد فقد نفوذه منذ الانشقاق وحصل على مقعد واحد فى إنتخابات ١٩٧٣[٩]

ثالثا : اليسار غير الصهيونى

١ – الحزب السيوعى الإسرائيلى (راكاح) :

لم يكتب تاريخ هذا الحزب بعد ، لذلك فإن بعض المعلومات المتواترة حول

نشأته يعتريها بعض التناقض ، فيذهب البعض الى أنه أسس عام ١٩١٩ ، وقطع « الكومنترن » علاقته به عام ١٩٣٧ ، بينما يذهب البعض الآخر الى أنه ولد عن انشقاق حصل عام ١٩٢٢ فى مؤتمر لحزب « عمال صهيون » فى جدانسك ببولندا ، كان موضوعه الاختيار بين الإنضمام الى الأممية الشيوعية المشكلة حديثا وبين الإنضمام الى المؤتمر الصهيونى[١٠]

الا أنه من المتفق عليه أن مؤسسى هذا الحزب وكوادره من اليهود المهاجرين ، وبمجرد هجرتهم الى فلسطين تعنى أنهم كانوا صهيونيين فى وقت من الأوقات .

وتقول الكاتبة السوفيتيه جالينا بنكيتنا فى كتابها « دولة إسرائيل » عن هذا .. « إنشىء الحزب الشيوعى الاسرائيلى فى عام ١٩٤٨ نتيجة لاتحاد الأحزاب الشيوعية العربية واليهودية فى فلسطين »[١١] . ومن الحقائق المعروفة بهذا الصدد أنه أيد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، وقد سبق أن عرضنا لمسألة انشقاق « ماكى » عن صفوفه ، وقد حصل على ثلاثة مقاعد فى كل من الكنيست السادس والسابع وفى الكنيست الثامن حصل على أربعة مقاعد .

ويتبنى هذا الحزب سياسة التنديد بالإحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية بعد يونيو ١٩٦٧ ويطالب بانسحاب الجيش الاسرائيلى الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، كما يطالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وحقه فى إقامة دولته ، كما أنه يدافع عن العرب الفلسطينيين الرازحين تحت نير الاحتلال ، ولكن رغم عدم تجاهل أو إغفال هذه المواقف ، فإنه يظل حقيقيا كذلك أن الحزب الشيوعى الإسرائيلى ، يدافع عن الكيان الصهيونى . بل هو دائماً يربط بين هذا الدفاع كحقيقة أولى وبين مطالبته الحكومة بالانسحاب الى حدود ٤ يونيو ٦٧ . ويعبر عن ذلك أصدق تعبير خطاب مايرفلنر سكرتير الحزب الذى قال فيه « اننى أريد توفير الأمن الأسرائيلى . أنى أرغب فى السلام وليس فى المغامرات العسكرية ..»

وبصرف النظر عن تقييمنا لمنظمة « الماتسبن » فإن المرء لايسعه الا أن يسجل ملحوظتها التالية على (راكاح) .. حيث ترى أن الحزب الشيوعى الاسرائيلى (راكاح) يفتقر الى أى تحليل للصهيونية كحركة إستعمارية بحد ذاتها . أى أن الحزب لايواجه الصهيونية الأمن خلال سياستها الخارجية أى من خلال علاقاتها بالقوى الدولية . أما بالنسبة للديناميكية الداخلية للصهيونية فليس لدى الحزب أى شىء يقوله . وبما أن الحزب يرفض النظر الى الديناميكية الداخلية للحركة الصهيونية والصدام الذى ولدته على أرض فلسطين مع العالم العربى يبقى الحل الذى يقدمه « للنزاع » محصورا ضمن حدود الاعتراف بالحقوق المشروعة لكلا « الشعبين » الشعب العربى الفلسطينى و « الشعب الاسرائيلى » هذه هى معادلة الحزب لحل القضية الفلسطينية .. ولذلك فلا عجب فى أن الحزب يعتقد بأنه بالامكان حل الصراع العربى الاسرائيلى على أساس بقاء النظام الصهيونى فى اسرائيل . ويستند الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، بل أنه إمتدح موقف الحكومة المصرية ونضجها لأنها « مستعدة للإعتراف بسيادة دولة إسرائيل فى حدود الرابع من يونيو ٦٧ » .

ولذلك ، فإن (راكاح) إذ يتبنى سياسة « الحل السلمى » ويدعو الى الطريق السياسى لحل القضية الفلسطينية ، فإنه يعارض كل التجاء الى « العنف » من قبل حركة المقاومة الفلسطينية ، كما يبدو ذلك من مقال مايرفلنر فى الدورة الرابعة للجنة المركزية الذى جاء فيه « إن هدف الثورة الفلسطينية هو تحرير الأرض الفلسطينية كلها من الإحتلال الصهيونى » إن موقفا كهذا يجب رفضه جملة وتفصيلا ، فبرنامج كهذا لا يخدم قضية الغاء الاحتلال وإنسحاب الجيش الاسرائيلى من جميع المناطق التى تم إحتلالها فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، إنه يكون عقبات جديدة على طريق الجهود من أجل إرساء سلام عادل ودائم فى منطقتنا . نحن نعارض أى شوفينيه سواء كانت يهودية أم عربية ، فلا يمكن تأمين حقوق شعب بواسطة التنكر لحقوق شعب آخر ! .

ولذلك فإن (راكاح) عندما يناقش شعار « الدولة الفلسطينية الديموقراطية العلمانية » فإنه يسجل معارضته لهؤلاء « الذين لايعترفون بوجود شعب إسرائيل »

وبطبيعة الحال ، ونظراً لكون (راكاح) يكاد أن يكون الحزب الوحيد الذى يوجد فى داخل صفوفه أعضاء من العرب الفلسطينين ، فإنه يمكن للمرء أن يصادف وجهات نظر مختلفة داخل الحزب تجاه المقاومة الفلسطينية ، وهذه تبدو بصورة عارضة فى بعض المقالات .

٢ - حركة الفهود السود :

من الصعب أن نضع حركة الفهود السود مع أى من الأقسام الأخرى لليسار الاسرائيلى ، وهى أقرب ماتكون الى اليسار الجديد المعارض للصهيونية فى ممارستها رغم أنها لاتمتلك ايديولوجية يسارية محددة . ويتحدث د . حامد ربيع عن هذه الحركة فيقول أنها « انشئت سنة ١٩٧١ من اليهود الشرقيين » أما عن أهدافها فيقول أنها « حركة إصلاحية تفتقد البرنامج السياسى ، متأثرة بالفكر الصهيونى ، ولكنها تفجر مشكلة إجتماعية خطيرة ، وهى تنادى بالثورة الإجتماعية والتعاون مع العرب المسحوقين ، وهم يصوتون لصالح (راكاح) . وتهدف الحركة الى القضاء على التفرقة العنصرية والتمييز الطائفى فى كافة المجالات ويتبنون أسلوب المظاهرات والأضرابات وتقديم المطالب للكنيست والإتصالات بالأحزاب .. والمنشورات والإجتماعات .. وهى تؤثر فى حركة الهجرة الى إسرائيل ويرأسها يهودى مغربى هو أبن خكرميلى »[١٢] .

وتمر هذه الحركة بمرحلة تغير فى مفاهيمها وهى تتجه بإستمرار نحو اليسار المعارض للصهيونية ونتيجة لهذه الحركة فإن اليهود الشرقيين بدأو يدركون موقعهم فى النظام الصهيونى[١٣] . حيث أن هذه الحركة قامت كرد فعل على الأضطهاد الاجتماعى والطبقى الذى تمارسه الطبقة الحاكمة الإشكنازية على اليهود

السفارديم . ويوصفها د . سلمان رشيد بأنها « لاتمثل فى الحقيقة إتجاها يهدد الكيان الصهيونى بقدر ماتمثل حالة غير صحية فى المجتمع الإسرائيلى » من حيث ماتعكسه من دلالات قوية على عدم وحدة الإسرائيليين والتمايز « الحضارى » الواضح بين أوربيهم وشرقييهم .

وحينما سئل الفهود السود عن نظرتهم الى العرب قال كوخابى سنيمش « علينا أن نصل الى وضع نكافح فيه سوياً مع العرب المسحوقين ضد النظام . نحن الفهود الوحيدون الذين يستطيعون أن يشكلوا جسرا للسلام مع العرب على أساس محاربة النظام ، نحن ضد الإستيطان الذى ينطوى على نهب السكان ، لهذا نحن لانفرق بين إستيطان عسكرى ومدنى كالمابام » .

ويرى الدكتور سلمان رشيد أن « التفاؤل الذى ساد بعض الأوساط نتيجة ظهور الفهود السود بأن إسرائيل ستمزق من الداخل وبأن فترة السلام ستدمر إسرائيل وبأن الفهود السود سيعملون جنبا الى جنب مع العرب أيضا إعتقاد خاطىء » .

٣ – اليسار الإسرائيلى الجديد المعارض للصهيونية :

يتمثل هذا اليسار فى المنظمة الإشتراكية الاسرائيلية « الماتسبن » التى إنشقت الى أربعة تنظيمات هى :

١ – ماتسبن (جماعة تل أبيب)
٢ – ماتسبن (جماعة القدس)
٣ – مجموعة اللامبارتين (الطليعة)
٤ – الاتحاد الشيوعى الثورى والجبهة الحمراء .

تكونت هذه المنظمة فى ١٩٦٢ من إتحاد ثلاث حركات سياسية صغيرة فى إسرائيل ، جماعة إنشقت عن الحزب الشيوعى الإسرائيلى وجماعة إنشقت عن حركة العمل السامى (وهى حركة كانت ترفع شعار ياسميو العالم اتحدوا) مع جماعة من التروتسكين . وفى عام ١٩٦٥ تعاونت مع جماعة أورى أفنيرى .

وهذه المنظمة نشطة بشكل خاص فى خارج إسرائيل حيث أن لها عدة فروع فى باريس ولندن أما فى داخل إسرائيل فهى نطة فى أوساط الطلبة فى جامعة تل أبيب والقدس ولها أيضا نشطه بين المواطنين العرب فى الأرض المحتلة . وهى تتبنى المواقف التالية

١ - **الموقف من الصهيونية** : ترفض الصهيونية وتعتبرها حركة رجعية ، وترفض الفكرة القائلة بإمكانية قيام سلام بين إسرائيل والعرب لأن الصهيونية لايمكن أن تحقق أى سلام لأن أيديولوجيتها تتنافى والحدود الآمنة .

٢ - **الموقف من التركيب الطبقى فى إسرائيل** : يعتبر تحليل الماتسبن أكثر التحليلات تقدما سواء بالنسبة للتحيلات التى طرحت داخل إسرائيل ومعظم التحليلات التى طرحت خارجها . وترى الماتسبن ضرورة تمييز عدة خصائص للمجتمع الاسرائيلى ! :

(١) أنه مجتمع مهاجرين ،
(٢) أنه مجتمع إستيطانى ،
(٣) أنه مجتمع مرفه ،
(٤) لأن إسرائيل تربح كثيرا من المساعدات التى تدفع لها لأداء وظيفة كلب الحراسة فإن « الطبقة العاملة » أيضا تستفيد من هذا الوضع ، وهى بالتالى شريك فى الغنيمة . وهى لهذا لن تذهب الى حد التصادم مع المؤسسة التى تورع عليها الأرباح وهى بالتالى تؤمن بالفلسفة الرجعية الصهيونية .

(٥) إن المنظمة تخرج من كل هذا ، بالاعتقاد بأن الصراع الرئيسي هو الصراع الخارجي ، أى من غير الممكن أن يتبدل النظام الصهيونى بكيان لاصهيونى بمجرد خوض نضال سياسى ضد هذا الكيان ، لأن الطبقة العاملة التى يمكن الركون اليها فى مثل هذا الصراع هى طبقة مستفيدة من إستمرار بقاء الصهيونية وستبقى كذلك لو إعتمدنا على الصراع الداخلى فقط ، وستكون نضالات الطبقة العاملة إقتصادية ، أى أن الطبقة العاملة ستحاول إقتسام الكعكة مع النظام الإسرائيلى ، لذلك فإن الصدام الخارجى سيعمق الصراع داخل النظام الإسرائيلى وسيؤدى فى النهاية الى إدراك الطبقة العاملة بمصالحها الحقيقية فى هذا الصراع ، وعند ذلك الوقت سيمكن الاعتماد على الطبقة العالمة كحليف للثورة الفلسطينية . ولكن هذا لايعنى برأى الماتسبن عدم العمل فى صفوف الطبقة العاملة ، إن أهم شىء يمكن عمله فى الوقت الحاضر (هو تكوين وعى داخل الطبقة العاملة ضد الهستدروت) ! أما القوة الأخرى التى تعتقد الماتسبن بأن لها أهمية فى الوقت الحاضر فهى الطلاب « لأن الطلاب هم وقود الجيش الاسرائيلى » .

- من هنا فإن الخلاف بين « الماتسبن » من ناحية وبين « راكاح » « وسيح » من ناحية أخرى هو أن الصراع الخارجى هو الذى يحرك الصراع الداخلى .
- وترفض الماتسبن بشكل كامل إمكانية التعاون مع اليسار الصهيونى لأن هذا اليسار هو المنفذ لسياسة البيروقراطية العمالية الصهيونية وللايديولوجية الصهيونية .
- وموقفها من « سيح » كما سبق أن رأينا – أنه مجرد واجهة ومحاولة ترقيع للصهيونية لأن أكثر الأعضاء راديكالية لايرون حل القضية اليهودية الا من خلال الحل الصهيونى وضمن حدود ماقبل يونيو ٦٧ .
- لكن هذا الموقف من « سيح » يتناقض مع موقفها من جماعة يورى أفيرى التى تحالفت معها أحيانا ، بل مع بعض الجوانب التى تسميها بأنها « ايجابية » فى سيح .

— تنتقد راكاح لتبعيته لمواقف الاتحاد السوفيتى ، وفى نفس الوقت فإنها تتعاون معه أحيانا فى إطار معين . وترى الماتسبن أن راكاح هو القوة الوحيدة المعارضة للصهيونية .

وتنتقد تحليله للصراع العربى الاسرائيلى الذى يذهب الى إمكانية التوصل الى سلام على اساس الأنظمة القائمة اليوم فى المنطقة وعلى اساس بقاء النظام الصهيونى فى إسرائيل ، بينما تعتقد الماتسبن أنه من الضرورى حل القضية الفلسطينية ضمن إطار اشتراكى عام للشرق الأوسط .

— ترى الماتسبن ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير لكل من الشعب الفلسطينى « والشعب الاسرائيلى » ولهذا ترفض شعار « دولة فلسطين الديموقراطية العلمانية » فهى ترى أن العجز الأساسى فى هذا الشعار يكمن فى عدم أخذه بالمسألة القومية بشكل عام والواقع الاسرائيلى بشكل خاص .

وهناك عدد من الملاحظات الهامة التى أوردها المفكر والمناضل الفلسطينى الشهيد غسان كنفانى على الماتسبن ، نرى أنها لاتزال صحيحة بدرجة مدهشة حتى يومنا هذا ، بل إن الايام تكفلت بإثبات عمقها[١٤] .. وأهم هذه الملاحظات هى :

١ — إن منظمة « الماتسبن » منظمة صغيرة ، تشكل ظاهرة أكثر مما تشكل قوة سياسة أو تيارا ثوريا داخل إسرائيل ، وهى مقتصرة على عدد من المثقفين الراديكاليين ... والواقع أن أهمية « الماتسبن » على وجه التحديد تعود الى كونها إشارة أولية ، ودليلًا قويا على « فشل الحل الصهيونى » ومن الخطأ النظر اليها على أنها قوة سياسية ، أو أنها تعبير مبلور عن تيار سياسى موجود فى « إسرائيل » حاليا .

إن كثير من التقدمين اليهود فى العالم قد جاهروا بآراء ماركسية وبتحليلات جريئة للمجتمع الصهيونى فى فلسطين المحتلة ، والواقع أن

رجال « الماتسبن » ينتسبون الى هؤلاء أكثر مما ينتسبون الى البنية السياسية فى إسرائيل .

٢ – إن سبب شهرة الماتسبن لاتعود الى فعاليتهم الداخلية (مثل راكاح مثلا) ، ولكنها تعود بالدرجة الأولى الى الجهد الاعلامى الذى بذلته « الأممية الرابعة » فى باريس للترويج لهم ، وبالدرجة الثانية الى ماروجته بعض تنظيمات المقاومة عن « صلات نضالية » مع الماتسبن ، وبالدرجة الثالثة الى المجله التى أصدرها عدد منهم فى لندن .

٣ – الإطار التنظيمى والايديولوجي للماتسبن إطار فضفاض ، فمن المعروف أن كثيرا من كتابها ينتمون الى التروتسكيه ، وبعضهم لايفعلون ذلك ، ومن الصعب التصور كيفية العمل من خلال واقع كهذا . ولعل الإنشقاق الأخير هو دليل أولى على ذلك .

٤ – من الناحية السياسية ، توجد مقاييس أساسية يجب إعتمادها عند دراسة ماتسبن ، وأهم واحد من هذه المقاييس هو « شكل النضال » ، وهذه مسألة جوهرية من حين يكون الموضوع موضوع منظمة ماركسية ، وليس موضوع هيئة دراسة ، وفى هذا النطاق يجب تسجيل الملاحظة الاساسية التالية : –

هنالك هوة من الفراغ ، تكاد تكون هائلة الضخامة ومستحيلة العبور ، بين الهدف الاستراتيجى الذى ترسمه المنظمة ، .. ، وبين خطة العمل التى يجرى تجاهلها بصورة مدهشة طوال عملية رسم الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى ، وبالاضافة الى ذلك ، فثمة معضلات أخرى ، جوهرية ، لايبدو أن المنظمة تنوى حسمها على صعيد العمل : –

أ – إن كتابات المنظمة تتجه نحو الاقرار المتواصل بالعسف القومى والطبقى الذى يتعرض له العرب داخل إسرائيل ، ومع ذلك فإن هذا الاقرار لايؤدى بالنتيجة الا الى الاتجاه نحو اعتماد شكل « النضال

المطلبي » في كيان تعترف المنظمة – بأنه كيان كولونيالي ، وهذا يشكل تناقضا من شأنه شل فعالية ونتائج الموقف النظري .

ب – إن المنظمة التي تؤكد بإستمرار على الجذور الطبقية للصهيونية ، وعلى كونها حركة رجعية كولونيالية ، وعلى إرتباطها العضوي بالامبريالية على جميع الأصعدة ، وعلى الطبيعة التوسعية والعنصرية لهذه الحركة ، تعود فتتوج ذلك كله بالقول بأن « قضية الشعب الإسرائيلي هي مسألة قومية أيضا » . وأن هناك شيء إسمه « الكيان القومي العبراني » . وهذا موقف تعسفي يلغي كل الأجوبه المنطقية التي يمكن للمنظمة أن تصل اليها ، عبر تحليلها الأساسي للأسئلة التالية : من هو اليهودي ؟ من هو الصهيوني ؟ من هو الاسرائيلي ومن هو الفلسطيني ؟

إن أصل هذا الموقف كما يبدو لنا ، يعود الى نظرية رودنسون بوجود « قومية في طور التكوين » في إسرائيل ، وهي نظرية تحاول أن تعطي للإستعمار الإسكاني منطق « الحق بالاكتساب » و « التجذر بالاستيطان » ولاريب أن مثل هذه النظرية تستهدف القفز فوق وقائع الأمور بدافع الخشيه من الاقرار بعظم مستوى الصدام بين هذا الشكل من الاستعمار الممتزج بالامبريالية ، وبين حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية . إن مثل هذه الإفتراضات خطيرة ، لأنها أدت بالمنظمة الاشتراكية الاسرائيلية الى « إكتشاف » حالتين متوازيتين في « الواقع الشرق – أوسطي » : رجعية صهيونية ورجعية عربية ولاريب أن هذا الاكتشاف هو تبسيط ميكانيكي لواقع الصراع ، وهو يقفز عن حقيقة الصفة الكولونيالية للرجعية الصهيونية ، وكون هذه الرجعية الكولونيالية هي الأساس المادي والايديولوجي للوجود الإستيطاني الذي حققته من قلب الهجمة الإمبريالية وميكانيكيتها ضد حركة التحرر العربية ، وضد الوجود المادي لشعب فلسطين على أرضه . إن هذا التشويش والتعارض في موقف الماتسبن هو الذي أدى ، مع نقاط

أخرى ، الى الشلل ازاء حل موضوعة شكل مستوى النضال القادر على تلبية المهام التى لابد من تأديتها فى الطريق لتحقيق out . الشعار الاستراتيجى .

جـ – إن المنظمة لم تخف إيمانها بأن إسقاط الصهيونية لايمكن أن يتم الا بالعنف ولكن يبدو أن هذا الكلام لايجد القناة الواقعية فى برنامج « ماتسبن » ! فإلى جانب هذا الايمان يوجد إيمان آخر هو أن أن « إستخدام العنف لفرض أى حل ، حتى ولو كان الحل الصحيح ، على الشعب الاسرائيلى ، بعد اسقاط الصهيونية هو غير مبرر بالتأكيد لأن حق تقرير المصير يعنى من ضمن مايعنيه ، حق الإنفصال وليس الإندماج فقط إن هذين الايمانين متعارضان ، والواقع أن أحدهما ينفى الآخر ، .. ومايهمنا من التعارض الذى تقع فيه « الماتسبن » بين دعوتها لهدم الصهيونية بالعنف ، ثم الايمان بإمكانية بقاء الكيان السياسى الذى أنشأته وحتى المضى الى حد الدفاع عنه فى حال استخدام العنف « لدمجه » ، إن مايهمنا هنا هو أن هذا التعارض يشل إمكانية إقرار شكل نضال يتناسب مع إمكانية تحقيق هدف إستراتيجى .

د – رغم أن ماتسبن تتحدث بصواب وبعمق عن مكانة الهجرة فى البنية الصهيونية ، وعن خصائص « مجتمع المهاجرين » ، الا أنه لايبدو فى برنامجها ، أى مخططات تتعلق بهذه النقطة المحورية فى الصهيونية .

بكلمة أخرى ، إن مناهضة الصهيونية ومقاتلتها ليست مسألة تحليل نظرى فحسب ، بل هى بالنسبة لمنظمة إسرائيلية ينبغى أن تكون خطة عمل تستهدف مواجهتها فى ميادنيها .

ويبدو من الصعب على صعيد عمل وموضوعى ، الا تكون أحد النقاط الأساسية فى الصراع مع الصهيونية (التى تحث على الهجرة ، وتنشىء مجتمع

مهاجرين مستوطنين) هى النقطة التى تدعو الى الامتناع عن الهجرة والى الحث على الهجرة المضادة .

* * *

الطبيعة الخاصة للاحزاب الاسرائيلية .

قبل أن ننتقل الى استخدام النتائج التى تهمنا من الاستعراض السريع الذى قدمناه فى السطور السابقة للخريطة الحزبية الاسرائيلية ، فإنه يحسن بنا أن نتوقف برهة لرصد بعض السمات الخاصة التى تميز الأحزاب الاسرائيلية ، والتى سيكون لها بعض الانعكاسات على النتائج التى نتطلع الى بلورتها .

فمن المعروف أن الأحزاب الاسرائيلية تتمتع ببعض السمات التى تختلف عن المتعارف عليه بالنسبة للأحزاب السياسية عموما . ومن هذه السمات

- أن الأحزاب الاسرائيلية تمثل وتشمل على كل مظاهر الحياة بالنسبة لأعضائها . فقد تركزت الحياه السياسية والاجتماعية قبل قيام إسرائيل فى الأحزاب السياسية حيث كانت الأحزاب هى الوسائل الأساسية فى الهجرة ، فى الدعوة لها ، فى تنظيمها ، وفى إستقبال وإستيعاب المهاجرين ، لهذا أصبحت الأحزاب اليهودية « مجتمعات قائمة بذاتها » .

وبعد قيام إسرائيل توجه كل حزب الى أعضائه يقدم لهم المنافع والخدمات فأوجد كل حزب مؤسساته الخاصة الضرورية لإستيعاب وتنمية النشاطات الثقافية والاقتصادية للأعضاء .

ونظرا لهذه الحالة فإن الغالبية الساحقة فى إسرائيل ينتظمون فى الأحزاب السياسية لأن هذه الأحزاب تقدم لأعضائها حياة كاملة : المساكن ، المراكز الصحية ، المدارس ، المعابد ..[١٥] فكل واحد فى إسرائيل مضطر الى الاشتراك فى أى حزب سياسى ، فعن هذا الطريق فقط يمكن الحصول على الامتيازات فى إسرائيل . وينتشر تأثير الأحزاب الصهيونية فى الجوانب المختلفة من الحياة الاجتماعية والحكومية . فبعض الأحزاب تشرف على المنظمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتوجد حقيقة تدل على أن ربع الناخبين فى إسرائيل أعضاء شكليون فى الأحزاب[١٦] . كنتيجة لذلك .

والأحزاب الصهيونية الاسرائيلية – هى فى حقيقة الأمر جزء من الحركة الصهيونية العالمية ويذكر كرينسى المؤلف الأمريكى أن المنظمة الصهيونية العالمية تشجع كل التشجيع إقامة الأحزاب بهدف تأييد الصهيونية . وتحصل معظم الأحزاب السياسية فى إسرائيل على مساعدات مالية من المنظمات اليهودية والصهيونية الموجودة فى البلاد الأخرى . لذلك فالاحزاب الصهيونية الاسرائيلية تعتبر حلقة الاتصال بالعناصر الرجعية للصهيونية العالمية . وهذا يفسر حقيقة « أن الإختلافات فى وجهات النظر قليلة ولكنها جميعا تتحد فى المطالب الأساسية »[١٧]

وكتعبير آخر عن نفس السمة ، يرصد د . عبد الوهاب المسيرى حقيقة هامة هى أن معظم الأحزاب الاسرائيلية لها « فروع » فى المنفى ، فنجد أن شيمون بيريز على سبيل المثال يشير الى حزب العمل على أنه « حزب يهودى صهيونى عالمى » ، وتصدر فروع « الشتات » عن منطلقات صهيونية الشتات الخيرية ، ولذلك فهى تضطلع بعملية جمع الأموال وتجنيد اليهود للقيام بالضغط السياسى . وبعض الأحزاب تقوم بنقل الحملات الإنتخابية الاسرائيلية الى الولايات المتحدة ..

وحينما تتخذ الأحزاب المناهضة للصهيونية والأحزاب غير الصهيونية ، موقفا

معاديا للأيديولوجية الحاكمة ، فهى لايمكنها الحصول على المعونات والأموال اللازمة للإشتراك فى واحدة من أكثر الانتخابات تكلفة فى العالم . ونظرا لأنها ترفض فكرة القومية اليهودية وتقبل فكرة القومية أو الهوية الاسرائيلية ، فإن الأحزاب لايمكنها مخاطبة يهود « الشتات » الا داخل حدود ضيقة لأقصى حد .

ونظرا لأن الأموال المتاحة للأحزاب المناهضة للصهيونية وغير الصهيونية محدودة ، فإنها لايمكنها القيام بمثل هذا العدد من المشاريع الخارجة عن نطاق العمل السياسى ، الأمر الذى يجعل هذه الأحزاب أقل جاذبية للأفراد ، وتفرض على هذه الأحزاب – فى الوقت نفسه – هامشية تسبب لها الكثير من الاحباط واليأس .

ونظرة الى مصادر التمويل لجماعة جوش ايمونيم ، والجماعة القومية الدينية ، التى تنادى بضم الأراضى المحتلة ، تبين لنا بشكل واضح ، مدى أهمية التمويل الصهيونى للأحزاب فقد نشرت جريدة معاريف ، فى عددها الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ ، أن هذه الجماعة اليمينية المتطرفة لديها عدة ملايين من الليرات الاسرائيلية فى خزانتها ، وتشير الجريدة الى المصادرّ التالية لدخل الحركة (يلاحظ أن المصدرين الأول والثانى وحدهما من داخل إسرائيل أما الباقى فمن خارجها) :

١ – رجال أعمال اسرائيليون أثرياء
٢ – بعض الأحزاب السياسية الإسرائيلية .
٣ – أعضاء مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية بالولايات المتحدة .
٤ – النداء اليهودى الموحد .
٥ – سندات إسرائيل .
٦ – الحاخام فابيان شونفلد ، رئيس جماعة يهودية ثرية بضاحية كوينز – بنيويورك ، ورئيس مجلس حاخامات أمريكا .
٧ – دافيد بيرلسون ، رئيس شركة ملاحة دولية .

٨ – شخصيات يهودية مرموقة ورجال أعمال أثرياء بفرنسا وإنجلترا وسويسرا وكندا وجنوب أفريقيا .

والأبعاد العالمية لهذه المعونة الممنوحة لجماعة صغيرة متطرفة داخل إسرائيل دليل على طبيعة العون الممنوح للجماعات والأحزاب الأخرى الاكثر تأثيرا ونفوذا[١٨] .

ويفسر الدكتور حامد ربيع التناقض الذى قد يثيره البعض ، والناتج عن القول بأن « الحزب فى التقاليد الصهيونية هو أداة لتعميق الولاء للمفهوم الصهيونى » وبين ظاهرة التعدد الحزبى فى الكيان الصهيونى فيقول « قد يبدو لأول وهلة أن هذا التصور كان يفترض عدم التعدد الحزبى ولكن الواقع أن هذا غير صحيح . فالحركة الصهيونية عندما إنتقلت من مرحلة التصور « الفكرى » الى المعاملة الحركية ومايعنيه ذلك من نقل المفاهيم من مرحلة التجريد الى مرحلة التطبيق الواقعى كان لابد وأن تتنوع التصورات رغم الترابط والتماسك حول مفاهيم اساسية » . كما يفسر هذه التعددية من زاوية أخرى هى أن التنظيم الحزبى الاسرائيلى يؤدى وظيفة أخرى ، هى « أنه أداة للترابط الخارجى » فهو يمتد من جماعات « المهجر » بحيث يحقق نوعا من المساندة ويخلق أداة ثابتة من أدوات الإتصال بين اسرائيل وبين اليهود المنتشرين فى انحاء العالم .

وعن هذه المسألة نفسها تقول الكاتبة السوفيتية جالينا نيكيتنا « يفسر البرجوازيون تعدد الأحزاب بالاختلاف فى الثقافة والإختلافات اللغوية فى الحركة الصهيونية العالمية وكذلك بإختلاف الصهيونيين من ناحية أجناسهم الدينية والدنيوية » ويفضل لامبرج المؤلف الالمانى الغربى من هذه العوامل « السياسية الاجتماعية » التى تحدد التركيب الحزبى للدولة الاسرائيليه ، مثل الهجرة ونشر النفوذ الدينى داخل الحياة السياسية والحزبية . وتقول جالينا نيكيتنا أن تعدد الأحزاب فى إسرائيل يدل على « عدم تجانس التركيب الطبقى للمجتمع » .

وتؤكد ليلى سليم القاضى هذه السمة بقولها أن « إحدى السمات الرئيسية التى تميز الأحزاب الصهيونية كلها من حزب « حيروت » (اليمينى) الى المابام (اليسارى) هى إنتماؤها الى الوكالة اليهودية ، العمود الفقرى التنظيمى للصهيونية بغض النظر عن كافة الخصومات والنزاعات القائمة بينها على أرض السياسة الاسرائيلية » .

ومن أوجه النشاط الهامة التى تمارسها كل هذه الأحزاب جباية الأموال من الجاليات فى شتى أنحاء العالم . وتذهب هذه الأموال لدعم كافة النشاطات الصهيونية بما فى ذلك تدعيم الاقتصاد الاسرائيلى .. وينفق جزء آخر من هذه المساعدات على تمويل الأحزاب الصهيونية جميعا بما فيها حيروت والمابام . وتتلقى الأحزاب مساعداتها المالية حسب حجمها ومقدرتها على المساومة . لذلك يستطيع أى حزب صهيونى أن يمول جريدة يومية كبيرة ، وأن يدفع أجورا عالية للمسئولين فيه ، ولأن يبقى على تنظيم سياسى بأكمله على الرغم من أن أعضاءه لايكادوا يدفعون رسوم العضوية أو يسددون إشتراكاتهم فى صحيفة الحزب . أى بإستطاعة الحزب السياسى أن يستمر فى الوجود على هذا النحو لمدة طويلة بعد أن تكون القوى الاجتماعية التى جاءت به قد إندثرت وتلاشت .

* * *

ماالذى نستنتجه من الصورة السابقة !

ذهب بعض الكتاب العرب التقدميين الى القول بأن « المشكلة بالنسبة للوضع الحزبى فى إسرائيل ، لا تتعلق بمجموعة الأحزاب اليمينية السافره أو الإرهابية الفاشية وكذلك ليست المشكلة فى الأحزاب الدينيه .. أما القضية فهى بما يسمى باليسار الاسرائيلى الصهيونى ، بامتداداته ، والذى يتستر فى مجموعة وراء طابع عمالى ولافتات إشتراكية تصل فى بعض الأحيان الى التبنى المزيف للماركسية ،

هذه الجبهة العريضة من الأحزاب « اليساريه » هي التي يوجد من بينها من يطلق عليهم « الحمائم » وهي التي تعول عليها الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية فى الغرب ، « بل وتعلق عليها بعض القوى المعادية للإمبريالية الآمال ، وتدعوها بالحاح ، أو بعض أجنحتها على الأقل ، الى إنتهاج سياسة معتدلة وسلامية »[١٩] .

ويتساءل أديب ديمترى عن مدى الإمكانية الحقيقية للتحول والتغيير فى سياسة الأحزاب العمالية الصهيونية أو على الأقل فى بعض أجنحتها « اليسارية » ويجيب على تساؤله قائلا : « إن هذه الأحزاب التى تحاول المزج والتأليف بين الماركسية والصهيونية ، أو بين الاشتراكية والصهيونية ، تقع فى تناقض لاسبيل الى حله ، وتضطلع بمهمة التوفيق بين الشوفينية العنصرية والتقدم ، بين العدوان والسلم ، والنتيجة المنطقيه هى التضحية بأحد الطرفين ، والأمر الطبيعى أن تكون التضحية بالماركسية والاشتراكية ، فهذه الأحزاب صهيونية المنطلق »[٢٠] .

إننا نعتقد أن الأوضاع السياسية التى تكتنف الصراع ا، ‌بى . الاسرائيلى قد تخطت بالفعل التساؤل حول « قضية مايسمى باليسار الاسرائيلى الصهيونى » ، لأن هذا « اليسار الصهيونى » هو الذى أنشأ الكيان الصهيونى وقاد إعتداءاته على الشعوب العربية فى معظم الفترات التى أعقبت إقامة هذا الكيان الاستعمارى وحتى الآن ، وهذا يعنى أن الطابع الاستعمارى السافر ، والصهيونى الصريح والعدوانى القبيح لهذه الأحزاب الصهيونية التى يطلق عليها اسم « اليسار الصهيونى » ليس بحاجة الى إثبات ، كما أن الانقسام داخل اليسار الصهيونى ليس الا خلافا « عائلياً » لاأكثر على حد تعبير منظمة « ماتسبن » الاسرائيلية ذاتها التى رصدت « الخلافات » بين الماباى ومن كانوا يعتبرون أنفسهم « ثوريين » (مابام) وخلصت الى القول بأن الفجوة بينهما قد ضاقت كثيرا الى أن تلاشت بصورة شبه نهائية .

أما القضية التى طرحتها تطورات الصراع العربى – الاسرائيلى بالفعل ، وخصوصا منذ ١٩٦٧ فصاعداً ، فهى قضية مايسمى « باليسار الاسرائيلى غير الصهيونى » الذى عرضنا لملامحه العامة والعريضة فى السطور السابقة . وبالفعل فإن البعض أصبح يقول اليوم أنه فى الوقت الحاضر « فإن الإنقسام السياسى الأساسى فى السياسة الاسرائيلية يقوم بين القوى الصهيونية وأحزابها من جهة ، والقوى المعادية للصهيونية وأحزابها من جهة أخرى » . وتناول هذه القضية (أى قضية مايسمى باليسار الاسرائيلى غير الصهيونى يستوجب الالمام بعدد من الأمور :

أولهما : الحجم الراهن لهذا « التيار » .
ثانيها : الأرض التى يقف عليها .
ثالثها : آفاقه ومستقبله .

وبداية ، فإنه من نافلة القول الإشارة الى أن هذا « التيار » ليس كلا متجانسا بل توجد بينه أختلافات عديدة عرضنا لبعضها هنا ، كما أنه فى مجملة وبصرف النظر عن الخلافات الكائنة داخل صفوفه – يعانى من الضآلة الشديدة والهامشية التى تطبع دوره فى الكيان الصهيونى .

ولاعجب فى ذلك ، فهذا الكيان لم يكتسب الصبغة الصهيونية العنصرية عرضا ، وإنما بنى وفقا لها ولغاياتها الاستعمارية الرجعية ، فالحركة الصهيونية المتحالفة مع الامبريالية . هى التى شيدت هذا الكيان وصاغته وفق أيديولوجيتها العنصرية ، فالطابع الصهيونى متأصل فى بنية هذا الكيان وليس مجرد سمة عابرة أو عارضة ، وبذلك فإن تصور إمكانية « إزدهار » اتجاه معادى للصهيونية داخل القاعدة الاسرائيلية فى ظل العوامل القائمة ليس الا أضغاث أحلام .

وقد رأينا « بعض » المظاهر التى تقف حجر عثرة فى وجه مثل هذه

المحاولات ، ولكن على أى الأحوال ، فإن هذه الشروط لم تمنع من ظهور محاولات محدودة وهامشية للتملص من الصهيونية – على حد تعبير د . عبد الوهاب المسيرى – ورفضها . لكنها وسمتها بسمتين السمة الأولى : هى الهامشية والضعف ، والدخول فى مسلسلات لانهاية لها من الانشقاقات والانقسامات .

والسمة الثانية . هى التشوه الفكرى والسياسى . فرغم بعض المواقف الشجاعة ، مثل إدانة إحتلال الأراضى العربية ، وإضطهاد الشعب الفلسطينى ، الا أن كل القوى التي تنتمى الى معسكر مايسمى « باليسار الاسرائيلى غير الصهيونى » ظلت فى أحسن أحوالها تنطلق فى مواقفها من حقيقة أولى وأساسية هى الدفاع عن الكيان الصهيونى ، « وحقه » فى الوجود والبقاء انطلاقا من تبنى مقولة « القومية الاسرائيلية » وبالتالى « حق » الأمة الأسرائيلية المزعومة فى تقرير مصيرها كما هو الحال بالنسبة للحزب الشيوعى الاسرائيلى (راكاح) ، أو إنطلاقا من الافتراضات المتناقضة والجوفاء فى العديد من الحالات بالنسبة للماتسبن ، كما تبين لنا فى الصفحات السابقة .

لذلك ، فإذا كنا لانميل الى قبول النظرة المغالية فى التبسيط التى لاترى فى ظهور هذه القوى المعارضة للصهيونية بهذه الدرجة أو تالك الا شكلًا من أشكال « توزيع الادوار » الذى برعت فيه التقاليد الصهيونية ، ونتعامل بالتالى مع هذه القوى إنطلاقا من أن أهميتها « تعود لا الى حركتها المحلية ولكن الى قدرتها على إستقطاب العناصر العربية ومحاولة خلق قنوات الاتصال مع القوى اليسارية خارج اسرائيل »[٢١] ، نقول إذا كنا لانميل الَى قبول مثل هذا التبسيط المخل ، فإن رصدنا للسمتين السابقتين يجعلنا نتحفظ كثيرا على محاولات المغالاه فى قيمة هذا « الاتجاه » فى الوقت الراهن ، ويجعلنا نرفض تعليق أى آمال عليه .

أما التكهن بمستقبل المحاولات الهامشية والمحدودة والمشوهة الراهنة المعارضة للصهيونية ، فلا يمكن تكوين صورة معقولة عنه من مجرد دراسة برامج هذه القوى

والاطلاع على أفكارها ونشاطاتها ، فرغم أهمية ذلك فإن الصورة تظل ضبابية جدا إذا لم يصاحبها دراسة للأساس المادى الذى ترتكز عليه هذه الاتجاهات السياسية ، والقوى الاجتماعية التى تعبر عنها .

ومصدر الخطأ الذى يقع فيه الكثيرون بهذا الصدد . فى رأينا - يكمن فى التعامل مع ظواهر الكيان الصهيونى بوضعها على قدم المساواة مع المجتمعات العادية التقليدية لذلك فإننا « نخطىء تماما لو طبقنا بحرفية نفس المقاييس الطبقية والتحليل الطبقى أو السياسى على مجتمعات الاستيطان العنصرى ودولة ، مثلها مثل الدول والمجتمعات العادية التقليدية فلابد أن يوضع فى الاعتبار الأول عند إجراء هذا التحليل ، أو تقدير توقعات الحركة الإجتماعية والسياسية ، التأثير الساحق والثقل الخطير للوضع الاستيطانى للمجتمع وإطار نظامه وتركيبه الاستيطانى العنصرى . فلاشك أن هذا العامل هو العامل الأول والحاسم بداخل هذا المجتمع وخارجه الذى يحدد مسار الحركة الاجتماعية والسياسية . ولاينطبق هذا على الكيان الصهيونى وحده ، بل هو القانون الذى نلمس آثاره فى كافة المجتمعات والدول والنظم الأوروبية الاستيطانية العنصرية فى أفريقيا مثل جنوب أفريقيا وغيرها »[٢٢] .

فإذا انتقلنا من المنهج الى التطبيق على واقع المجتمع الاسرائيلى والدوله الصهيونية يصبح من الخطأ الجسيم أن نتغاضى عن الإطار والكيان الإستيطانى العنصرى الذى تدور بداخله الحركة الاجتماعية والسياسية والفكرية ، ونركن الى تجريدات التعميم والسمات العامة لـ « الطبقات » وإمكانياتها ومسارات حركتها المعروفة[٢٣] . وفى ضوء هذا ، فإنه إذا جاز تقسيم المستوطنين الاسرائيليين الى طبقات بالمعنى العلمى لكلمة طبقة ، رغم مايكتنف ذلك من صعوبات وإشكالات ليس هذا مجال بحثها ، فإنه لايمكن لأحد أنه ينكر حقيقة هامة وهى أن « المهاجر الاسرائيلى عاملا كان أو فلاحا أو مثقفا ، يتميز فى المحل الأول . بحقيقة كونه مهاجرا مستوطنا ، بمعنى أنه ينتزع أرضا ووطنا من آخر ، فصفاته

وايديولوجيته وفكرة لايستمد فى الأساس من صفاته الطبقية المطلقة ، كعامل أو فلاح ، بل من حيث هو مستوطن مغتصب ومعتدى .. و « الطبقات الكادحة » فى إسرائيل تستمد صفاتها المباشرة لامن كدحها ، أو تجردها من الملكية ، بل هى بالفعل طبقات مالكة ومستغلة لأن وجودها فى المجتمع الاستيطانى ، يربطها أرادت أم لم ترد بالاغتصاب الاستيطانى والعدوان على الشعب الفلسطينى وإستغلاله ، من حيث تستغل ثروته الاجتماعية والتاريخية الموروثة ، .. ، ومن هنا فهى فى المحل الأول إحتياطى للصهيونية وللايديولوجية الصهيونية ، وللامبريالية .. وليست إحتياطيا للثورة والديموقراطية والتقدم . ويعمق من هذا الوضع ويرسخه أن الطابع الاستيطانى التوسعى ليس مجرد « حادثة تاريخية عابرة » ، حدثت وفرضت أمرا واقعا وإنتهت ، وانما هى واقع يفرض سطوته ليس على الشعب الفلسطينى فقط وإنما على بضعة شعوب عربية ، ليس هذا فحسب ، بل أن هذا الطابع الاستيطانى التوسعى هو جزء من مخطط مسعور لازالت أمام مطامعه الكثير من الأراضى التى يتلمظ لها ، والحلم الخرافى بإقامة مملكة من النيل الى الفرات لايزال يسيل له اللعاب الصهيونى.ومن يشن هذه الاعتداءات المتبجحة والأعمال الإستعمارية الصريحة ليسوا فئة محدودة من « البرجوازيين » الاسرائيليين كما يحلو للبعض ممن يبتذلون إستخدام نظرية الصراع الطبقى أن يرددوا ، بل بالمشاركة النشيطة والفعالة والمتوحشة من « البروليتاريين » و « الكادحين » الأسرائيليين ! لذلك فإنه إذا جاز القول بوجود « طبقة عاملة » إسرائيلية فإن مثل هذه « الطبقة » مستفيدة من إستمرار بقاء الصهيونية لأنها على حد تعبير الماتسبن نفسها « ستحاول أن تتقاسم الكعكه مع النظام الاسرائيلى » .

فالوجود والكيان والنظام العنصرى « يحكم تماما داخل إطاره ويشد اليه كافة الطبقات والفئات ويضع المجتمع بكافة تنظيماته فى مواجهة الشعب المقهور والمطرود من وطنه وأرضه ، ومن ثم فى مواجهة الحركة الوطنية والثورية للشعب المقهور وفى مواجهة الحركة الوطنية والثورية فى شمولها» ، وهى نفس الحقيقة التى شهدناها دائما فى مجتمعات المستوطنين الأوربية ، حيث كان يقف دائما مجتمع

المستوطنين فى مجموعه فى مواجهة حركة التحرر الوطنى للشعب المستغل . بهذا الفهم والوضوح ينبغى أن ينظر الى الامكانيات الحقيقية للتغيير فى السياسة الاسرائيلية ، فمن العبث ومن السذاجة السياسية الكبيرة تصور إمكانية إحداث تحولات بعيدة وجذرية فى السياسة الاسرائيلية ، طالما وجد وتوطد واستمر الكيان والنظام الاستيطانى العنصرى ، **ومهما كانت صراعات هذا المجتمع الداخلية فستظل مشدودة الى عملية السياسة العنصرية للمجتمع والدولة الاستعمارية الاستيطانية** .

ومؤدى هذا كله أن شعارات الديموقراطية والتحرر والسلام بالنسبة للمجتمع الأسرائيلى ، هى بعينها شعارات تصفية الوجود والكيان الصهيونى الاستيطانى ، فهما وجها عملة واحدة ، وأى عملية فصل بين الوجهين لايعنى سوى تفريغ شعارات الديموقراطية من مضمونها الحقيقى ، والتعلق بأوهام تغييرات فى السياسة لن تأتى أبدا ، ومستحيلة تماما فى الأطار القائم . فلا يعنى التحول فى السياسة العدوانية والتوسعية سوى تصفية الدولة والنظام القائم ، وإحلال نظام آخر يحقق الشروط الأولية لأى سياسة سلامية وديموقراطية . وهذا لايتأتى بتدعيم الدولة العنصرية أو رفع شعارات تأييد وجود الدولة الراهن بنظامها العنصرى ، والدفاع عن حق الوجود لهذا الكيان ، بل بالعكس تماما بتوجيه ضربات قاصمة لهذا الكيان والنظام وتهديد وجوده(٢٤)

ومانريد التأكيد عليه هنا ، هو أنه من الخطأ إرجاع الصفة الرجعية الراهنة التى هى لصيقة « بالعمال » و « الفلاحين » « الاسرائيليين » الى هيمنة الصهيونية فحسب ، بل أن هذه الصفة أعمق من ذلك لأنها نابعة أولًا من صفتهم « كمستوطنين » .

والشيء الثانى الذى نود ابرازه أيضا ، هو أن الفهم السطحى لنظرية الصراع الطبقى والتطبيق الأعمى لهذا الفهم السطحى على الكيان الصهيونى يمكن أن

ينزلق بالبعض الى تبنى مفاهيم خاطئة عن « الشعب الكادح الاسرائيلى » ومايترتب على ذلك – بالتالى – من إقرار لهذا « الشعب »المزعوم بحقه فى تقرير مصيره وشرعية دولته ! فى حين أن الفهم العلمى لهذه المسألة يبرهن على أنه مقولة « الشعب الاسرائيلى والقومية الاسرائيلية » محض خرافة (راجع الأهرام الاقتصادى – خرافة الشعب اليهودى – العدد ٧٣٤ – ٧ فبراير ١٩٨٣ – صفحات ٢٦ – ٢٩) ، ومن ناحية ثانية فإنه من الأهمية بمكان ايضاح أن نفى خرافة « الشعب الاسرائيلى » لايعنى فتح الباب أمام الخرافة الأخرى التى يروج لها الصهاينة وتدعى أن « القومية اليهودية » المزعومة تمتزج بالتراب والأرض بعيدا عن الصراعات والتناقضات . فالكيان الصهيونى ليس خاليا من التناقضات ، وليس خاليا من الاستغلال ، نعنى إستغلال الاسرائيلى لآخرين من بنى دينه ، لكن المقصود وهو أن كل هذه التناقضات التى تموج بها القاعدة الصهيونية هى مجرد تناقضات ثانوية بينما يظل التناقض الرئيس هو التناقض بين الواقع الكولونيالى لاسرائيل ، ككل ، وبين حركة التحرر الوطنى الفلسطينية والعربية .

* * *

ماذا يعنى ذلك بالنسبة لموضوعنا ؟ .

١ – إنه يعنى – ضمن مايعنى – أن الحديث عن « اليسار » الاسرائيلى ، محفوف بالكثير من المحاذير والاعتبارات ، فخصوصية « اليسار » الاسرائيلى التى لاتخضعه للمفاهيم المتعلقة « باليسار » عموما تنبع من خصوصية الوضع الاسرائيلى حيث أن التجمع الاسرائيلى « لم ينشأ بصورة طبيعية بل كان نتيجة لعملية إستيطانية كان من نتيجتها إقتلاع مجتمع بأكمله وإقامة هذا المجتمع الاستيطانى كبديل له »[٢٥]

ثانيا ، إن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو إمكانية اللقاء بين « اليسار الاسرائيلى » وبين المقاومة ، وأن مناقشة اللقاء مابين اليسار المعارض للصهيونية وبين

المقاومة لايمكن أن يؤخذ بصورة جامدة لأن هذا اللقاء يتوقف على إزدياد قوة المقاومة وتقديمها حلا عادلا لكل الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية ، إن توسع عمليات المقاومة داخل الأرض المحتلة وتقديمها للحل العادل لهذا الصراع سيهيء الظروف المناسبة لتعميق الصراع داخل « اسرائيل » ، وعلى هذه الأرضية وحدها سيكون بالامكان تطور عناصر يسارية مناهضة للصهيونية ومتعاونة مع المقاومة ، ويتابع د . سلمان رشيد قائلا أن تصاعد المقاومة سيؤدى حتما الى حدوث إنقسامات فى الحركات السياسية نفسها ، فنحن سنكون بسيطين جدا إذا إنتظرنا أن يبقى الحزب الشيوعى الاسرائيلى كما هو فى حالة نمو ثورة فلسطينية ذات برنامج تقدمى لأن هذا الأمر سيجبر الحزب السيوعى إما على :- ١) تغيير وجهة نظره بشأن الصراع العربى - الاسرائيلى وإيمانه بضرورة حل المؤسسة الصهيونية كحل للقضية الفلسطينية .

٢ - حدوث إنقسام داخل الحزب الشيوعى (راكاح) الى جزء يحافظ على نظرة راكاح الحالية والى جزء مؤيد للقضاء على المؤسسة الصهيونية كطريق لحل القضية الفلسطينية والمشكلة اليهودية فى « الشرق الأوسط » ، ونحن هنا لاناقش حالات الانقسام اليمينى فى الحزب كما حدث فى ١٩٦٥ .

ويؤكد د . سلمان رشيد أنه لذلك فإن « النظر الى الصراع فى المنطقة والى إمكانية اللقاء المعارض للصهيونية لايمكن أن يأتى معزولا عن تطور المقاومة وعن تطور إمكانيات إستمرار الصراع فى المنطقة ، وعن إزدياد هذا الصراع داخل الأرض المحتلة .. »[٢٦]

وبهذا فإن استمرار وإشتداد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيونى يصبح شرطا لامكانية الاستفادة من التناقضات داخل صفوف العدو ، مثلما يجب أن يكون اليوم معيارا للتميز بين القوى السياسية داخل الكيان الصهيونى . وعلى حد تعبير الشهيد غسان كنفانى فإن حركة المقاومة الفلسطينية ، التى كانت محصلة التطور الطويل للصراع الرهيب الذى فرض نفسه على هذه الحقبة من الزمن ، قد

جاءت لتصنع مستوى جديدا فى النضال هو مستوى الكفاح المسلح على اعتبار أن التناقضات الراهنة بين حركة التحرر الوطنى الفلسطينية والعربية ، وبين معسكر العدو الهائل الضخامه ، لايمكن حسمها الا بالعنف الثورى ، لأنها تشكل حلقة اساسية ومبلورة كليا لحالة الصدام بين الامبريالية من جهة وبين حركات التحرر الوطنى فى « العالم الثالث » من جهة ثانية . ولهذا الواقع نتائج على الصعيد العربى ، إذ أن القياسات تضحى بالدرجة الأولى متعلقة بمدى قرب أو بعد أية حركة من الحركات التقدمية عن استراتيجية الكفاح المسلح هذه » .

ويتابع المناضل الشهيد غسان كنفانى قائلا :

« إنه من المعروف أن مستقبل الكفاح المسلح مطالب بأن يقدم للتجمع اليهودى فى اسرائيل بديلا ، وهذا البديل ليس من السهل إعطاؤه صفة الإقناع لأن عليه أن يتجاوز فى قوته قوة الامتيازات التى تتمتع بها ، بصور متباينة ، مختلف « الطبقات » فى اسرائيل . ومثل هذا البديل لايمكن أن يصبح فعالا ، ويصبح قادرا على تفتيت التماسك الكولونيالى داخل المجتمع الاسرائيلى ، الا إذا كان قادرا ليس فقط على طرح صورة مقنعة ومحتملة وممكنة لمستقبل تنتفى فيه أشكال الاضطهاد الوطنى والطبقى والعرقى والدينى ، ولكن أيضا إذا كان قادرا فى نفس الوقت على تصعيد التناقض داخل إسرائيل الى مستوى الصدام ، ليس نظريا فحسب ولكن عمليا أيضاً .. » وفى سبيل تحقيق ذلك فإن النضال السياسى يجب أن يأخذ طريقا خاصا ، ولايبدو أنه بالامكان أن يكون هذا الطريق داخل اطار العائلة السياسية الاسرائيلية ، ومحتوى من قبل قنواتها ومؤسساتها ، بل عليه الاتجاه فى طريق مختلف كليا وجذريا . وهكذا فإن القياس الذى ينبغى إعتماده بالنسبة لبرنامج أى حزب من الأحزاب الاسرائيلية لايمكن فصله عن واقع التوجه الذى إنطلقت فيه الحركة الوطنية العربية ، أى الكفاح المسلح » .

بهذا يتضح أن التمسك بخط الكفاح المسلح كطريق وحيد لحل الصراع

العربى الاسرائيلى يصبح فى آن واحد معيارات وشرطا لتمييز « اليسار » الحقيقى من اليسار المزيف ، بل وخلق إمكانية وجودة .

– ثالثا : والى جانب الموقف من خط الكفاح المسلح هناك الموقف من هجرة اليهود الى اسرائيل . بمعنى أن « مناهضة الصهيونية ومقاتلتها ليست مسألة تحليل نظرى فحسب ، بل هى بالنسبة لمنظمة اسرائيلية ينبغى أن تكون خطة عمل تستهدف مواجهتها فى ميادينها ..

وهذا الكلام لايقصد القول بأن جميع المناهضين للصهيونية فى إسرائيل يجب أن يعبروا عن ذلك بالهجرة الى بلادهم الأصلية ليشاركوا فى النضال حيث يمكن إجتثاث جزء من جذور هذه الحركة الكولونيالية ومسبباتها ، ولكن حتما يقصد الى القول بأن هذه الهجرة المضادة يجب أن تصل الى مستوى التعبير عن الالتزام بالايديولوجية الثورية ، ويجب أن تكون جوهر العمل المرحلى ، ليس بسبب « الاعداد » التى يمكن حملها على ذلك السلوك ، ولكن بسبب المناخ السياسى والاجتماعى الذى يمكن لحمله من هذا النوع أن تنشره داخل إسرائيل ، وفى التجمعات اليهودية التى تعتبرها إسرائيل إحتياطيها فى الخارج .

إن خط من هذا النوع ، ومن خلال تطوره التدريجى يشكل – على حد تعبير المناضل الفلسطينى الشهيد غسان كنفانى – مواجهة مباشرة لأحدى أهم النقاط الامامية فى الايديولوجية الصهيونية ، وكذلك لمفصل من مفاصل ذلك الالتقاء الصميمى بين الامبريالية والصهيونية من حيث كونهما مطرقة وسندان عملية الغزو بالهجرة[٢٧] .

وبهذا المعيار الواضح أيضا ، يمكن فرز الغث من الثمين ، الثورى من الانتهازى ، ولاتضيع حركة التحرر العربى جهدها وفكرها فى متاهات « الاسباط اليهودية » والميتافيزيقا الصهيونية .

– رابعا : وفى ظل أوضاع كالتى يمر بها الشعب المصرى حاليا ، حيث تكبله إتفاقيات كامب ديفيد الاستسلامية ، ومعاهدة الصلح المشئومة مع العدو الصهيونى ، وماأعقبها من فتح أبوابنا أمام الاسرائيليين وغزوهم التترى لبلادنا إقتصاديا وثقافيا تحت مظلة « التطبيع » المفروض والمرفوض ، .. ، فى ظل أوضاع كهذه فإن واجب القوى الوطنية المصرية هو النضال ضد هذا النهج الذى لايتفق ومصالح الشعب والوطن ، والكفاح من أجل استبداله بخط الكفاح المسلح .

هذه هى الأولوية المطروحة علينا ، وفقط فى إطار مانحققه على طريقها من نجاحات يقدر ما نقترب من الضفة الأخرى من النهر ، نعنى بقدر مانقترب من مناقشة وبحث إمكانية الاستفادة من التناقضات الكائنة فى صفوف الأعداء . وبالعكس ، فإنه فى ظل غياب هذه الأولوية المطلقة ، فإن بحث مسألة اليمين واليسار فى الاحزاب الاسرائيلية ، ليس فى أحسن الأحوال الا ثرثرة فارغة ، وليس فى أسوأ الأحوال إلا بوابه خلفيه لتطوير « التطبيع » بحيث لايكون « حكوميا » وحسب ، بل ومزركشا ببيارق « اليسار » الزائفة أيضا .

* * *

إن التناول العلمى لظاهرة الأحزاب السياسية فى إسرائيل ، يلقى بأضواء قوية على الطبيعة الاستيطانية المتأصلة للكيان الصهيونى ، ويبين أن هذا الكيان ليس خاليا من التناقضات ، بل العكس يظهر أن هذه التناقضات الثانوية ليست هى التى تحكم مسار الظاهرة الاسرائيلية ، يحكمها – بالفعل – التناقض الرئيسى الكائن بينها وبين حركة التحرى العربى . فإذا زحفت الأنظمة العربية على بطونها – كما هو حادث الآن – نحو العدو الصهيونى وتسولت الصلح معه وقدمت إعترافها به ، إستطاع هذا العدو أن « يسوى » أموره الداخلية وأن يحلها على حسابنا، أما إذا صعدت حركة التحرر العربى وواصلت مسيرة الكفاح المسلح وتوجيه الضربات الى هذا العدو المتغطرس ، فإنه يصبح بالامكان الاستفادة من هذه التناقضات .

المراجع

(١) هانى عبد الله – الأحزاب السياسية فى إسرائيل . عرض وتحليل . سلسلة الدراسات الفلسطينية – ٥ – بيروت ١٩٨١ .

(٢) إعتمدنا فى معظم المعلومات عن أحزاب « اليمين » وأحزاب « اليسار الصهيونى » ، على المرجع السابق بصفة اساسية .

(٣) د . سلمان رشيد سلمان : اليسار فى إسرائيل .دار بن خلدون – بيروت – ١٩٧٤ – ص ص ١٢ – ١٣

(٤) المصدر السابق ص ١٤ .

(٥) إعتمدنا فى معظم المعلومات عن « سيح » – على المصدر السابق .

(٦) عبد الحفيظ محارب : اليسار الاسرائيلى الجديد « سيح » – شئون فلسطينية – العدد ١٨٩ – ص ٦٥ .

(٧) ليلى سليم القاضى : المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتسبن) . مركز ابحاث م . ت . ف . ص ١١٥ .

(٨) جالينا نيكيتنا : دولة إسرائيل – خصائص التطور السياسى والاقتصادى – دار الهلال – ص ٦٠ / ٦١ .

(٩) د . حامد ربيع : النموذج الاسرائيلى للممارسة السياسية – معهد البحوث والدراسات العربية – ١٩٧٥ – ص٢٢ .

(١٠) قارن ليلى سليم القاضى – المرجع السابق – ص ١٠٢ .

(١١) جالينا بيكننا : المرجع السابق –

(١٢) د . حامد ربيع – المرجع السابق – ص ٦١ ومابعدها .

(١٣) د . سلمان رشيد سلمان : المرجع السابق ص ٦١ ومابعدها .

(١٤) أنظر مقدمة دراسة المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتسبن) بقلم غسان كنفانى .

(١٥) ابراهيم العابد : الماباى – الحزب الحاكم فى اسرائيل – دراسات فلسطينية – ٧ – ١٩٦٦ – ص ٢٧

(١٦) جالينا نيكيتنا – المرجع السابق ص ٥٩ .

(١٧) جالينا نيكيتنا – المرجع السابق ص ٥٩ .

(١٨) د . عبد الوهاب المسيرى – الايديولوجية الصهيونية – عالم المعرفة – العدد ٦١ – ص ص ٤٥٤ – ٤٥٩

(١٩) أديب ديمترى : الماركسية والدولة الصهيونية – دار الطليعة – ١٧١ – ص ص ١٢٣ – ١٢٤

(٢٠) أديب ديمترى المرجع السابق .
(٢١) د . حامد ربيع – المرجع السابق – ص ٢٣٥
(٢٢) أديب ديمتر – المرجع السابق – ص ١٢٨ .
(٢٣) أديب ديمترى – المرجع السابق – ص ١٢٩ .
(٢٤) أديب ديمترى – المرجع السابق – ص ص ١٣٢ – ١٣٣ .
(٢٥) راجع د. سلمان رشيد سلمان . المرجع السابق ص ٤ .
(٢٦) د . سلمان رشيد سلمان – المرجع السابق ص ١٣٥ .
(٢٧) أنظر مقدمة المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية بالتفصيل .

الفصل الثالث
تطور الاقتصاد الإسرائيلى

د . نادية سالم النمر
مدرس إقتصاد
جامعة الزقازيق

مقدمة :

اعدت هذه الدراسة فى اعقاب معركة بيروت المجيدة والمذبحة الدموية التى اعقبتها ، لتؤكد من جديد أن اسرائيل اقيمت تمارس دورا توسعيا يتجاوز حدوده الجغرافية وحاجات المستوطنين المقيمين فيه ، ولو كان الهدف من اقامة الكيان الصهيونى هو مجرد بناء وطن قومى ليهود العالم ولو على حساب شعب آخر ، وتأمين ملجأ لضحايا النازية لأكتمل بناؤه منذ زمن بعيد ، بسبب ما تدفق عليه من مساعدات واموال وطاقة بشرية متنوعة كفيلة بتحقيق استقرار اقتصادى أو مستوى معيشة مرتفع لكل فرد فيه ، وبمعنى آخر لو كان الهدف من اقامة الكيان الصهيونى هو بناء دولة كسائر الدول لأستطاعت هذه الدولة بفضل الدعم الخارجى ان ترقى الى اعلى مستوى وتتصدر الدول التى تتمتع بمستويات عالية اقتصاديا .

لكن من المفارقات التى تميز الكيان الصهيونى معاناته من ازمة اقتصادية مستديمة على الرغم من الدعم الخارجى وما حققه من تقدم علمى واقتصادى .

ولعل ارتباط الكيان الصهيونى بالرأسمالية العالمية يفسر طموحه فى أن يكون مركز للأستثمار فى المنطقة ، وارتباطه بالاستعمار العالمى يسند إليه دورا عسكريا يؤدى من خلاله وظيفة (الشرطى) فى المنطقة واعتماده على التغلغل الاقتصادى فى العالم العربى يلقى الضوء على اقامة هذه البنية التحتية الاقتصادية والتكنولوجية والصناعية المتقدمة .

ويدرك الاسرائيليون أن لا حل لأزمتهم المفتعلة إلا بالانفتاح على العالم العربى فى المدى البعيد وبالتالى السيطرة الاقتصادية عليه . وعلى ذلك فإن خطط اسرائيل الاقتصادية فى هذه المرحلة تكتسب اهمية خاصة لطبيعة المرحلة السياسية التى تعيشها المنطقة ، حيث تحاول اسرائيل تشكيل الأوضاع السياسية بما يتناسب وطموحاتها ومشاريعها القادمة ، وإن تلك المشاريع أو الطموحات لا تنفصل عن مقدماتها التى اعدت منذ فترة طويلة ، لأن القاعدة المادية التى خلقتها اسرائيل هى التى ستحدد طلباتها واهدافها القادمة ، ولذا فإن قراءة المستقبل تفرض إعادة قراءة للماضى والحاضر .

ولذلك فقد حددت هذه الدراسة عددا من المراحل عبر فترات زمنية مختلفة فصلت بينها حروب وهى

أولا : فترة الانتداب البريطانى وماقبلها
ثانياً : فترة ما بعد قيام اسرائيل .
ثالثاً : فترة ما بين ١٩٥٦ ــ ١٩٦٧
رابعاً : فترة ما بعد ١٩٦٧
خامساً : اثر حرب اكتوبر على الاقتصاد الاسرائيلى

ومن خلال عرض وتحليل الأوضاع الاقتصادية فى هذه المراحل يمكننا معرفة حقيقة الاقتصاد الاسرائيلى فى المرحلة الحالية وهذا يقودنا الى وضع تصور لما يمكن أن يمليه الوضع الاقتصادى فى المرحلة القادمة سواء من زاوية امكانية استمراره بوتيرته الحالية أو من زاوية انعكاس السلام على الاقتصاد الاسرائيلى لأن الغوص قليلا فى مكونات وتفاصيل الاقتصاد الاسرائيلى يمكن أن تعطى اجوبة تساهم فى اعطاء الأبعاد الحقيقية لما يبدو متناقضا ، ويمكن أن نكون فكرة أدق عن السياسة الاقتصادية التى رسمتها اسرائيل لنفسها وتخطط يوميا لتنفيذها . بحيث تتداخل إلى أبعد مدى الاعتبارات السياسية والاقتصادية ولكنها فى مجملها محكومة بسقف واحد هو الاستراتيجية العليا للحركة الصهيونية ويحركها القرار السياسى وليس المعايير الاقتصادية التقليدية .

إن هذا يضعنا أمام نموذج شبه فريد فى السياسة الاقتصادية ككل وفى سياسة التنمية بشكل خاص كيفية فهمه بطريقة صحيحة تفرض الالمام بالاعتبارات العديدة التى تتحكم فى القرار الذى يتحكم بدوره فى رسم السياسة الاقتصادية الاسرائيلية .

اولا : المرحلة الأولى :
فترة الانتداب البريطانى :

١) السكان

للتعرف على الاقتصاد الاسرائيلى لابد أن تتعرف على حجم الاقتصاد من خلال عدد السكان

كان هناك مجموعات يهودية فى فلسطين فى سنة ١٨٠٠ حيث كان عدد السكان الفلسطينين ٣٠٠,٠٠٠ نسمة منهم ٥٠٠٠ يهودى والباقين ما بين

مسلمين ومسيحيين .

فى سنة ١٨٤٥ بلغ عدد اليهود ١١,٨٠٠ وصل إلى ٢٤,٠٠٠ فى سنة ١٨٨٢ .

ومن سنة ١٨٨٢ بدأت تتوالى الهجرة إلى فلسطين وخاصة من الاتحاد السوفيتى عن طريق موجة السياح الأولى The First Aliah وقدرت اعداد المهاجرين مابين ٢٠,٠٠٠ ، ٣٠,٠٠٠ وتكثفت الهجرة خاصة بعد تكوين التنظيم الصهيونى فى سنة ١٨٩٧ واصبحت فى تزايد مستمر حيث كانت موجة السياح الثانية The Second Aliyah فى سنة ١٩٠٤ إلى ١٩١٤ حيث كان معظم المهاجرين من الاتحاد السوفيتى فكانوا ذات اتجاهات اشتراكية وهربوا فى اعقاب ثورة ١٩٠٥ وبلغ عددهم مابين ٣٥,٠٠٠ ، ٤٠,٠٠٠ يهودى . ويعتبروا هؤلاء المكون الأساسى (العمود الفقرى للأيدولوجية السياسية الاجتماعية فى هيكل الاقتصاد الاسرائيلى)

وبين عام ١٩١٩ ــ ١٩٢٣ كانت الموجة الثالثة من الهجرة The Third Aliyah حيث وصل رقم المهاجرين إلى ٣٥,٠٠٠ يهودى من الاتحاد السوفيتى بعد الثورة البلشفية وما يبرر تزايد اعداد اليهود خاصة من الاتحاد السوفيتى ــ التطور الاقتصادى السريع فى روسيا بعد اصلاحات ١٨٦٣ وتداعى النظام الاقطاعى وظهور الرأسمالية خاصة بعد احداث ١٨٨٢ وفشل اليهود الروس فى الاندماج فى المجتمع الروسى لاشتغال معظمهم بالتجارة والربا .

وبين عام ١٩٢٤ ــ ١٩٣١ كانت الموجة الرابعة The Fourth Aliyah وكانت ٩٢,٠٠٠ بولندى يهودى ، ٩٢٠٠ من الشرق الأوسط ومن العراق واليمن وتركيا ، قبرص وعدن ، وفى نفس الفترة ترك فلسطين حوالى

٢٣,٠٠٠ يهودى نتيجة للأزمة الاقتصادية وبذلك وصل عدد اليهود فى هذه الفترة الى ١٧٥,٠٠٠ يهودى .

وما بين سنة ١٩٣٢ ، سنة ١٩٣٨ نتيجة الأزمات الاقتصادية التى اجتاحت اوربا بسبب التطور الرأسمالى والصراع الاقتصادى حول المستعمرات الذى تسبب فى الحرب العالمية الأولى والثانية وايضا بسبب مطاردة النازية لليهود وضغط اليهود فى الشرق الأوسط الناتج عن الضيق الاقتصادى وصل عدد المهاجرين إلى اسرائيل حوالى ٢١٧,٠٠٠ يهودى من روسيا واوروبا والشرق الأوسط .

وفى هذه الفترة ايضا تزايد تدريجيا المهاجرين اليهود من المانيا واستراليا وأمريكا وبلغ عددهم حوالى ١٩,٠٠٠ يهودى وبذلك وصل عدد اليهود سنة ١٩٤٨ ٤١٣,٠٠٠ يهودى .

ونتيجة للاعداد الكبيرة للهجرة بدأ العرب يثورون عليها مما جعل الحكومة البريطانية تصدر الورقة البيضاء سنة ١٩٣٩ لتحديد احجام الهجرة المسموحة فى فلسطين إلى ١٥,٠٠٠ يهودى فى السنة خلال الخمس سنوات المقبلة . هذه السياسة اتبعت خلال الحرب العالمية الثانية حيث وصل المهاجرون إلى ٩٢,٠٠٠ منهم ٢٩,٠٠٠ بطريقة غير شرعية .

ووصل عدد اليهود فى نهاية الحرب ٥٦٤,٠٠٠ يهودى .

فى خلال الفترة من ١٩٤٦ ــ ١٩٤٨ كان هناك حوالى ٦٠,٠٠٠ بولندى والمانى كسكان متجولون داخل فلسطين أى ليس لهم محل اقامة ثابتة .

وعلى هذا من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٤٨ كان عدد المهاجرين داخل فلسطين ٤٨٧,٠٠٠ مهاجر ، ٨٧٪ من اوربا ، ١٠٪ من آسيا ، ٣٪ من أمريكا .

هاجر من فلسطين فى هذه الفترة ٦٠,٠٠٠ وفى نوفمبر ١٩٤٨ كان فى فلسطين ٧١٦,٦٧٨ يهودى ، ٦٥٪ منهم مولودون خارج فلسطين .

السنوات التى أعقبت الحرب العالمية كانت سنوات رعب وملاحقات على العرب من بريطانيا واليهود مما نتج عن هذه الظروف اتخاذ القرار الخاص من الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى جزئين جزء خاص بالعرب والأخر لليهود مما أدى إلى أن ٣/٤ مليون عربى تركوا الجزء الذى أعطى لليهود فى فلسطين خاصة بعد حالات العنف التى أستخدمت فى القرى مثل دير ياسين إلى الجزء الخاص بهم ، وهذه الملاحقات حققت مكاسب لليهود كثيرة خاصة حصولهم على المساكن التى أخليت من العرب .

بناء الاقتصاد الاسرائيلى

١) الزراعة

فى الحقيقة ان عملية بناء الاقتصاد الاسرائيلى قد بدأت قبل قيام اسرائيل ــ حيث يرجع تاريخ الزراعة الصهيونية فى فلسطين إلى سنة ١٨٧٠ بأنشاء مدرسة ميكنة للزراعة الاسرائيلية .

لكن تاريخ انشاء أول مستعمرة زراعية يرجع إلى سنة ١٨٧٨ عندما قامت جماعة دينية من اليهود القاطنين فى العريش بانشاء مستعمرة بتاح ــ تكفا مكان قرية ملبس العربية لكن هذه المستعمرة فشلت واعيد تأسيسها سنة ١٨٨٣ اليهود الذين جاءوا فى موجة الهجرة الأولى . وكان هؤلاء اليهود يعتمدون على دعم المنظمات الصهيونية المسماة (أحباء صهيون) المنتشرة فى المدن الروسية والرومانية ولكنهم لاقوا صعوبات كثيرة أهبطت عزائمهم ، لذلك طلبوا مساعدة خارجية من الممولين اليهود فى العالم .

وبفضل الأموال التى صرفها البارون آدمون روتشلد والتى تقدر بأربعين مليون فرنك ذهبى « لتوقعه بأن هذه العملية ستجنى له أرباحا مادية كبيرة عن طريق استغلال الأيادى العاملة العربية الرخيصة فى العمل فى الأراضى التى يشتريها من العرب » ان يثبتوا أقدامهم فى الأراضى الفلسطينية فأنشأوا مدرسة زراعية و ١٩ مستعمرة زراعية بلغت مساحتها ٢٧٥,٠٠٠ دونم تعيش فيها ٤٩٨٣ مهاجراً صهيونيا[١]

وقد اهتم الصهاينة فى هذه الفترة بزراعة العنب وتصنيعه وأنشأوا مركزا لصناعة النبيذ لا يزال إلى الآن من أكبر مراكز انتاج النبيذ وتصديره . وبلغت تكاليف اقامة هذا المركز ٥ ملايين فرنك ذهبى[٢]

وفى الفترة من ١٩٠٠ ــ ١٩١٤

وهب البارون روتشلد مستعمراته التسع عشر إلى جمعية الاستعمار اليهودى (ICA)

Jewish Colcnization Assaciation. التى أسسها البارون موريس دى هرش Mourice de Hirsh سنة ١٨٩١ برأسمال قدره ٢٥٠ مليون فرنك ذهبى وكان هدفها انشاء المستعمرات الزراعية والسعى إلى الحصول على الاستقلال الذاتى .

وتميزت هذه الفترة بطريقتين للاستثمار .

(١) انشاء مستعمرات تمولها جمعية الاستعمار اليهودى لانتاج الحبوب.

(٢) تركيز الصهيونية على تخطيط مركز واضح الأهداف لانشاء مستعمرات تتلاءم مع اهدافها .

وهذه نفس الطرق التى استخدمها الاستعمار الأوروبى فى الجزائر

وروديسيا ولكن الصهيونية لم تكتفى بثروة البلاد فقط بل تبغى الاستيلاء عليها ومن هنا انبثق من المؤتمرات الصهيونية مؤسسات صهيونية لتشرف على الاستعمار الصهيونى مثل صندوق الائتمان اليهودى للمستعمرات Jewish Colonial Trust سنة ١٨٩٨ ولجنة الاستعمار Colonization Comission (١٨٩٨) والجمعية الزراعية اليهودية (١٩٠٠) فى الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الانجليزى ـــ الفلسطينى (١٩٠٢) والصندوق القومى اليهودى (كيرن كايمت) ١٩٠١ Jewish National Fund وكان من ثمار ذلك انشاء المزارع التعاونية الوشاف (١٩٠٨) والمزارع الجماعية (١٩١٠) الكيبوتز .

وكان المصرف اليهودى للمستعمرات يشترى الأراضى من الأموال التى يجمعها ثم يقوم بتأجيرها إلى المهاجرين اليهود حتى يعملوا فيها بأنفسهم دون الاستفادة باليد المحلية . وتم ذلك مع الهجرة الثانية سنة ١٩٠٤ التى حملت الى فلسطين مثقفين يهود من روسيا اطلقوا على انفسهم لقب (الطلائع) Pionnier .

الفترة من سنة ١٩٢٠ ـــ ١٩٤٨

تميزت عن الفترتين السابقتين ببروز الشخصية الصهيونية على أرض فلسطين ووضوح أهدافها ، وقيام مؤسساتها بالتعاون مع الدولة المنتدبة لايجاد وطن قومى لليهود فى فلسطين حيث اعتمدت الصهيونية قبل ذلك على مساندة الحكومات الأوربية التى كانت تحمى الأقليات فى الشرق لرعاية مصالحها وزيادة نفوذها فى المنطقة .

فى هذه المرحلة أستغنت الصهيونية عن مساندة الدول الأوربية واكتفت بالدولة المنتدبة التى عن طريقها فى سنة ١٩١٨ وبموافقة الحلفاء تم ارسال لجنة صهيونية برئاسة حاييم ويزمان لوضع اسس بناء الوطن القومى بموجب تصريح وعد بلفور .

وكان أولى ثمرات هذه اللجنة سلسلة من القوانين واتخاذ عدد من الاجراءات من قبل المفوض السامي البريطاني فى فلسطين أهمها ما يلى :-

- **قانون الهجرة (١٩٢٠)**

الذى سمح فى السنوات من ١٩٢١ - ١٩٢٥ بهجرة اليهود داخل فلسطين وفتح المجال أمام المنظمات الصهيونية للاستيطان والاستيلاء على الأراضى تدريجيا .

- قانون انتقال الأراضى عن طريق تسجيل اعمال البيع والشراء عام ١٩٢٠
- قانون المساحة (١٩٢٠) الذى يسهل اعمال البيع والشراء للأراضى من قبل المنظمات .
- قانون الأراضى المحلولة الذى يمنع الفلاحين من زيادة ملكيتهم حسب الفوائد المتبعة فى القوانين التركية .
- قانون الأراضى الموات (١٩٢١) الذى يلغى القانون التركى الذى يسمح للفلاح بضم اراضيه الى الأراضى البور .

وكان الهدف من هذه القوانين حسب تعبير ناثان فينشوك هو تشجيع الاستعمار الصهيونى لأراضى فلسطين وتحديد حجم الملكية العربية وزيادة الضرائب على الملاك »

ثم تبع ذلك الاعتراف الرسمى من قبل المندوب السامى البريطانى بالصندوق القومى اليهودى كمؤسسة ذات منفعة عامة يحق لها شراء وتأجير الأراضى لليهود ، والالتزام الرسمى من رئيس وزراء بريطانيا رمزى ماك دونالك Ramsay Mac Donald بتحويل بعض الأراضى التى تملكها الدولة إلى اليهود من أجل إقامة المستعمرات فيها

ومن الملاحظ أن هذه المرحلة شهدت تطورا سريعا للمزارع الجماعية « الكيبوتز » والمزارع التعاونية (الموشاف) وتقلص عدد المستوطنات الفردية

التى كان ينظر لها على أنها غير مجدية ولا تخدم مخططاتهم .

وكان الهدف من انتشار هذه المزارع هو ملء البلاد بالمستعمرات الزراعية التى يمكن أن تلعب دورا عسكريا عندما يحين وقت الاستيلاء على فلسطين ويؤكد ذلك الموقع الجغرافى لهذه المستعمرات على حدود الدول العربية المتاخمة لاسرائيل (٨ مستعمرات على حدود مصر) و (١٢ مستعمرة على حدود شرق الأردن وعلى حدود المواصلات فى الساحل الممتد من عكا إلى غزة وفى الداخل من تل أبيب إلى القدس)

فضلا عن ذلك كانت تقوم بحماية المستعمرين اليهود من هجمات المجاهدين العرب وتدريب الشباب اليهودى على حرب العصابات وتأمين دخول المهاجرين اليهود الذين يقدمون خلسة إلى فلسطين . **ففى خلال هذه المرحلة** زاد عدد المستعمرات الاسرائيلية من ٤٧ مستعمرة سنة ١٩١٤ إلى (٢٧٤) سنة ١٩٤٦ وزاد عدد السكان من (١١,٥٨٠) إلى (١٦٠,٠٠٠) وتوسعت مساحات الأراضى التى يملكها الصهاينة من (٤٢٠,٦٠٠) دونم إلى (١,٨٠٧,٠٠٠) دونم . وكان معظم مساحات هذه الأراضى فى اخصب مناطق زراعية فى فلسطين ، ٤٩٪ منها فى الجليل ، ٢٢٪ فى منطقة حيفا ، ١٠٪ فى منطقة السامرة ، ٩٪ فى اللد ، ٨٪ فى غزة.

وكان الدعم الحقيقى الذى ارتكز عليه الصهيونيون هو الدولة المنتدبة التى ساعدتهم بسن قوانين تسهيل الهجرة وشراء الأراضى العربية رغم احتجاجات الفلسطينيين المتكررة وانتفاضاتهم المتواصلة . وقد تمثل هذا الضغط بالغاء بنك القروض الزراعية الذى كان يسلف المزارعين العرب وانشاء بنك باركليس لاستثمار المزارع العربى حيث كان حلقة صهيونية وجد ليستولى على الأراضى العربية بطريقة شرعية لأنه يسلف الفلاحين بفوائد مرتفعة حتى لا يتمكنوا من رد ديونهم فيستولى البنك عليها عندئذ بأبخس الأثمان .

ورغم المساعدات المالية الضخمة التى كانت تقدر بـ (٧٠٠) ليرة فلسطينية للعائلة المستوطنة . *

كان وضع المستعمرات الزراعية لاسيما الكيبوتز فى حالة عجز دائم مما حمل بعض الكيبوتزات على العمل فى نشاطات غير زراعية لسد العجز فى الزراعة . وبلغت وارداته من النشاطات غير الزراعية ٣٧٪ ويبين الجدول التالى رقم (١) توزيع الواردات فى الكيبوتز سنة ١٩٤٠ *

جدول رقم (١) لتوزيع الواردات سنة ١٩٤٠

نوع الانتاج	القيمة بالجنيهات الفلسطينية	النسبة
حبوب وخضروات وفاكهة	١٠٨,٠٠٠	٣٧٪
ألبان ودواجن	٧٦,٠٠٠	٢٥٪
نشاطات غير زراعية	١٠٩,٠٠٠	٣٧٪
أسماك	٢,٠٠٠	١٪

ويبرر هذا العجز أن الزراعة الصهيونية مصطنعة ولا يمكن تبريرها إلا من الناحية الايدولوجية فقط وليس من الناحية الاقتصادية . م أدى إلى توجه الزراعة الصهيونية الى الزراعات الكثيفة المركزة التى تطلب رأسمال ضخم وتعطى معدل انتاج مرتفع . وساهمت فى ذلك المؤسسات الصهيونية المهتمة بالاستعمار الزراعى فى فلسطين فجمعية الاستعمار الصهيونى وظفت منذ بدء عملها فى فلسطين حتى سنة ١٩٣٦ مبلغ ١٤ مليون دولار * وساعدت نحو ٣٠٪ من المهاجرين العاملين فى الزراعة وسلفت اموالا لـ ٢٧٪ من الأراضى الزراعية * كما أن الصندوق التأسيسى الفلسطينى Pàlestine Foundation والجهاز المالى للوكالة اليهودية العالمية المختص بالاستعمار الزراعى وظف منذ

١٩٢٠ حتى نهاية ١٩٤٥ مبلغ (٥,٨٥٠,٠٠٠) ليرة فلسطينية لمساعدة المستعمرات التعاونية الجماعية ، وكان فى ١٩٤٥ يملك ٥٩ ٪ من المستعمرات اليهودية التى كان يعمل فيها ٣١ ٪ من السكان العاملين فى الزراعة على مساحة تبلغ ٤٤ ٪ من مساحة الأراضى التى يعمل فيها المهاجرون اليهود . وكان الصندوق يمتلك لوحده ٥٠ ٪ من المواشى التى كانت تربى فى المستعمرات اليهودية . هذه المساعدات سهلت استغلال الأرض ولكن وجدت مشكلة أخرى وهى صعوبة التصريف لأن المنتجات الفلسطينية العربية كانت أقل تكلفة وتضاهيها فى الجودة مما أدى الى انشاء مؤسسة تعاونية تنوفا «Tnouva» لتصريف الانتاج عن طريق شراء الانتاج كله من المزارعين اليهود وباسعار تشجيعية ثم توزيعه فى الأسواق اليهودية التى كانت تقاطع المنتجات العربية وبذلك حافظ الصهاينة على مردود مصطنع للزراعة اليهودية الباهظة التكاليف .

٢) الصناعة أثناء الانتداب[١]

لقد اتاحت حكومة الانتداب لليهود اقامة مؤسساتهم الاقتصادية وكانت الوكالة اليهودية القناة الرئيسية لجمع الأموال وتسهيل عمليات الهجرة العلنية والسرية ، فكانت المشاريع الاقتصادية خلال سنتى ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ فيما عدا فروع المعادن والكهرباء تشكل $\frac{١}{٣}$ عدد المشاريع الصناعية فى فلسطين (١٩١٠ مشروع يهودى من بين ٣٥٠٥ مشروع ، وظفت فيها ٦٤ ٪ من اموال الاستثمار وكانت تنتج ٤٤ ٪ من المنتوجات وكان اجمالى الانتاج اليهودى من قطاع الصناعة ١٩٢٩ ٢,١ مليون ليرة ارتفع إلى ٣٦,٣ مليون ليرة سنة ١٩٤٢ بينما كان عدد العاملين فى هذا القطاع ٧٦٠٠ فى سنة ١٩٣٠ ارتفع الى ٤٦,٠٠٠ سنة ١٩٤٣ وكانت أهم الصناعات هى الصناعات الغذائية ، المشروبات ، منتجات الدخان ، الملابس ، النسيج ، المنتجات الحديدية ، والأدوات الكهربائية ، الطباعة ، الورق ، الكيماوية ، الخزفية ، تقطيع الماس .

المرحلة الثانية :

ما بعد قيام اسرائيل حتى ١٩٥٦

تميزت هذه الفترة بفتح ابواب الهجرة على مصراعيها لأهمية الطاقة البشرية فى تشييد البناء الاقتصادى كما تدفقت الاستثمارات وإقامة المشاريع الصناعية ومبانى السكن الدائمة للمهاجرين فبلغ عدد المهاجرين خلال سنة ١٩٤٨ ــ ١٩٥١ نحو ٧٠٠ ألف مهاجر . وكان للهجرة الجماعية هذه مشكلاتها ليس فقط من حيث توفير المساكن والعمل بل أيضا كانت تشكل ضغطا اجتماعيا ونفسيا مما ادى الى ان الوكالة اليهودية بدأت فى تغير سياسة الهجرة وجعلها انتقائية بعد عام ١٩٥١ . ومما ميز هذه المرحلة ايضا تطوير الدوائر الاقتصادية التابعة للوكالة اليهودية واقامة « جهاز اقتصادى حكومى » ووضع القوانين والأنظمة المتعلقة بالعملات الأجنبية والضرائب والخدمات حتى يتحقق تنسيق بين السياسة الاقتصادية وادارة الحرب بكل المتطلبات الملحة المترتبة على ذلك .

إن تدفق الأموال من الخارج ذود اسرائيل بنسبة ٢٥٪ من الناتج القومى القائم حيث أن الحكومة والمؤسسات العامة حشدت الموارد من هبات حكومة الولايات المتحدة والجباية اليهودية الموحدة ومن سندات القرض الاجبارى الحكومى ، والتعويضات فى المانيا الغربية وغيرها ، وهذه كلها وفرت معظم أموال الاستثمار واستطاعت اسرائيل خلال هذه الفترة بواسطة هذه المساعدات قطع شوط بعيد فى الانتاج الصناعى والزراعى .

كانت نسبة قيمة الزراعة الاسرائيلية بالنسبة للناتج القومى الاجمالى سنة ١٩٥٢ ١١,٦٪ ثم ارتفعت الى ١٣٪ عام ١٩٥٤ ثم بدأت فى الانخفاض فكانت ١١,٥٪ سنة ١٩٥٥ . وكانت نسبة العاملين فى الزراعة لنفس الفترة أكثر من قيمة الزراعة بالنسبة للناتج القومى الاجمالى فكانت نسبة العاملين

١٤,٧٪ سنة ١٩٥٢ ولذلك نرى أن نسبة قيمة الزراعة الاسرائيلية آخذة بالتراجع من سنة لأخرى بالنسبة للناتج القومى الاجمالى .

ومن أسباب هذا الانخفاض شعور العاملين فى القطاع بالغبن لأنهم لا يتمتعون بدخل مرتفع بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية فى البلاد .

وكانت الصادرات الزراعية سنة ١٩٤٩ تمثل ٦٣,٧٪ من مجموع قيمة الصادرات وكانت الحمضيات أهم السلع التى تصدرها فلسطين قبل استيلاء اسرائيل على الممتلكات العربية فى الأراضى المحتلة وبقيت هذه السلعة التى تعتبر انتاجا عربيا من الأساس أهم الصادرات الزراعية الاسرائيلية وكانت تشكل ٩٩,٤٪ بين ١٩٤٩ ــ ١٩٥٣ من الصادرات وقيمتها حوالى ١٨ مليون دولار . واحتل البيض المرتبة الثانية من الصادرات الزراعية وكان يمثل ٠,١٪ سنة ١٩٤٩ ارتفع الى ١١,٥٪ فى اواخر الخمسينات .

وتعتبر المرحلة الأولى للسياسة الاقتصادية عمليا عند تأسيس الجنيه الاسترلينى فى ١٣ فبراير ١٩٥٢ والتى شاهدت تطور ملحوظ فى السياسة الاقتصادية استمر إلى سنة ١٩٥٤ ثم بدأ التدهور وظهور كثير من المشاكل التى أصبحت تهدد الاقتصاد الاسرائيلى منذ سنة ١٩٥٥ .

وكانت نتيجة هذه التطورات أن شعرت اسرائيل بحاجتها الماسة الى تصريف منتوجاتها وتوسيع امتدادها الاقليمى وبالتالى رقعتها الاقتصادية وكانت وسيلتها فى ذلك الاشتراك فى العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ املا باحتلال المزيد من الأراضى الفلسطينية والمصرية وفتح قناة السويس وخليج العقبة أمام سفنها وبالرغم من انها لم تحقق اهدافها كاملة إلا أنها حققت مكسب اقتصادى كبير من خلال بناء ميناء ايلات والنفاذ الى القارة الأفريقية .

وقال عيزر وايزمن[1] وزير الدفاع الاسرائيلى عن الأهداف التى سعت اسرائيل لتحقيقها بذلك العدوان .

إن هذه الحرب التى بدأناها نحن ، كانت الوصية التى وضعنا لأنفسنا فيها أهداف واضحة هى

(١) اسقاط عبد الناصر
(٢) فتح قناة السويس
(٣) ضمان حرية الملاحة فى مضايق تيران
(٤) القضاء على اوكار الفدائيين

الفترة ابتداء من عام ٥٤ حتى ٦٥ كما هو واضح بالجداول رقم ٢ ، ٣ ، ٤ هى من الفترات التى شهدت نموا مضطردا فى الدخل القومى بنسب مختلفة ما بين ٧,٥٪ ، ٢٠٪ سنويا بينما فى العام ١٩٥٣ كانت أقل من ١٪ وليس مصادفة ان العام ١٩٥٣ كان هو العام الذى بدأت فيه مساعدات المانيا الغربية لاسرائيل حيث ارسلت الدفعة الأولى فى ٣٠ يوليو ١٩٥٣ وكانت عبارة عن شحنة من مكونات الحديد ، وان قصر الحديث فى هذه الفترة على المساعدات الالمانية انما هو لضخامة الحجم الذى مثلته تلك المساعدات فى تاريخ تنمية اسرائيل الصناعية بدأ من عام ١٩٥٣ ـــ ١٩٦٥ كما سيتضح فى المرحلة التالية .

المرحلة الثالثة

مابين ١٩٥٦ ، ١٩٦٧

بلغ عدد المهاجرين ٢٧٠ الف نسمة أى بمعدل ٢٧ الف نسمة فى السنة .

ولقد انخفض عدد العاملين العرب بالزراعة مابين عامى ١٩٥٥ ،

١٩٦٩ من ٤٨,٥٪ إلى ٣١,٥٪ وكان هذا بسبب التحول نحو العمل فى البناء والصناعة بسبب استمرار الصهاينة فى مصادرة الأراضى الزراعية الخصبة وعدم دعم الحكومة للمزارع العربى عن طريق منحه القروض والمساعدات ، مما أدى إلى انخفاض نسبة انتاج الأراضى العربية بالنسبة للأراضى اليهودية ، حيث ايضا كان هناك انخفاض فى سعر الانتاج العربى بالنسبة للانتاج اليهودى ثم ادى ذلك إلى تحول الزراعة العربية تدريجيا إلى زراعة استهلاكية بسبب صغر حجم الكمية الفردية للأرض فكان الناتج لا يكفى سوى العائلة الزراعية . وفيما يلى جدول رقم (٥) يوضح تطور العاملين فى الزراعة مابين عام ١٩٥٥ ، ١٩٦٩

جدول رقم (٥)
تطور العاملين فى الزراعة بين سنة ١٩٥٥ ، ١٩٦٩

السنة	مجموع العاملين العرب	العاملون فى الزراعة	النسبة المئوية
١٩٥٥	٤٣٤٠٠	٢١٢٠٠	٪٤٨,٥
١٩٥٩	٤٧٦٠٠	٢١٤٠٠	٪٤٥
١٩٦٣	٦٦٢٠٠	٢٥٦٠٠	٪٣٨,٦
١٩٦٩	٧٣٨٠٠	٢٣٢٠٠	٪٣١,٥

المصدر :

زاهى كركبى ، الزراعة العربية اليوم ، الدرب ، صحيفة الحزب الشيوعى الاسرائيلى العد ٤ آب ١٩٧١ .

لقد صادر اليهود عام ١٩٦٣ ، ٧٣٥٠ دنما من الأراضى الصالحة للزراعة فى الناصرة وقرى أخرى ، وفى عام ١٩٦٥ صودرت ٣٥٥٥ دنما من قرى عربية فى منطقة الجليل فأصبحت الدولة تملك ١٦,٩ مليون دنم وتبلغ

مساحة فلسطين المحتلة ٢٠,٣ مليون دنم أى حوالى ٨٥٪ من مجموع مساحة فلسطين ولا تزيد الملكيات الخاصة لكل من العرب واليهود عن ١٠٥ مليون دنم ، اما ملكية العرب وحدهم فهى ٢,٥٪ من مجموع مساحات الجزء المحتل من فلسطين * (جدول رقم ٦)

جدول رقم (٦)
تطور المساحة المزروعة بالدنم حسب نوع الزراعة
ما بين (٤٨ /٤٩) ــ (٧١ /٧٢)

السنة	الحبوب	بطيخ ــ بطاطا	فاكهة	محاصيل أخرى*	المجموع
٤٨ /٤٩	٢١٧,-	٤٠,-	٨٠,-	٣,-	٣٤٠,-
٥٠ /٥١	٥٣٢,-	٣٧,-	٨٠,-	٥,-	٦٥٤,-
٥٥ /٥٦	٤٩٥,-	٣٥,-	١١٢,-	١٣,-	٦٥٥,-
٥٩ /٦٠	٥٥١,-	٥٦,-	١٢٢,-	١٦,-	٧٤٥,-
٦٥ /٦٦	٦٦٥,-	٤٧,-	١٢٧,-	٢١,-	٨٦٠,-
٧١ /٧٢ ■	٥٥٥,-	٨٤,-	١٣٠,-	٢٦,-	٧٩٥,-

* لا تشمل التبغ والزيتون
■ تشمل منطقة القدس الشرقية
المصدر :

Statistical Abstract of Israel: 1960, P. 356, 1972. P 343.

تأخذ الحبوب المرتبة الأولى من حيث المساحة العربية المزروعة ففى عام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ كانت المساحة المزروعة ٦٦٥,٠٠٠ دنم يليها الفاكهة ١٣٠,٠٠٠ دنم ثم الخضار والبطاطا والبطيخ ٨٤,٠٠٠ دنم

ويشكل التبغ محصولا هاما بالنسبة للعرب المزارعين حيث كان الانتاج العربى عام ١٩٦٧ ـــ ١٩٦٨ ١٦١٠ طنا مقابل ٢٧٠ طن لليهود إلا أن سعر الانتاج اليهودى زاد عن سعر الانتاج العربى بـ ٣٧ ليرة اسرائيلية عام ١٩٤٩ ـــ ١٩٥٠ ، ١٥٧٢ ليرة اسرائيلية عام ١٩٦٧ ـــ ١٩٦٨ (جدول رقم ٧)

جدول رقم (٧)
كمية انتاج التبغ بالطن (القيمة بالآف الليرات)
ما بين ٤٩ /٥٠ إلى ٦٧ /٦٨

السنة	المحاصيل بالطن		نسبة الانتاج العربى إلى مجموع الانتاج	القيمة بالآف الليرات		سعر الطن الواحد		زيادة سعر الطن الواحد للتبغ اليهودى بالليرة
	يهود	عرب		يهود	عرب	يهود	عرب	
٤٩/ ٥٠	٣٤	١٤٥٠	٩٨,٠٪	١٧	٦٧٢	٥٥٠	٤٦٣	٣٧
٥٥/ ٥٦	٢٢٥	١١٥٠	٨٣,٩٪	٥٠٥	١٥٠٦	٢٢٤٤	١٣٠٠	٩٤٤
٦٠/ ٦١	٣٢٠	٣٠٠٠	٩٠,٤٪	٨٦٧	٣٢٢٤	٢٧٠١	١٦١٢	١٠٨٩
٦٥/ ٦٦	١١٥	١٨٣٥	٩٤,١٪	٥٤٨	٦٠٥١	٤٧٦٥	٣٢٩٨	١٤٦٧
٦٧/ ٦٨	٢٧٠	١٦١٠	٨٥,٦٪	١٢١٨	٥٤٠٠	٢٨٨١	٣٣٥٤	١٥٢٧

Statistical Abstract of Israel, 1961,
PP, 88-93, 194-199, 1962. PP. 200-201.

تعتبر زراعة الزيتون من الزراعات العربية فى فلسطين حيث بلغ الانتاج العربى عام ١٩٥١ للزيت ٦٩٠٠ طن مقابل ٣٨٠٠ طن للانتاج اليهودى ، إلا أن سعر الطن من الانتاج اليهودى للزيت يزداد عن سعر الطن من الانتاج العربى بـ ٢١٨ ليرة عام ١٩٥١ ، وبـ ٢٢٣,٩ ليرة عام ٦٧/ ٦٨ « انظر الجدول رقم ٨ » أما زراعة الحمضيات فلقد انتهت تقريبا ولا يزيد الانتاج العربى عن ١٪ من مجموع الانتاج وذلك لمصادرة الدولة لكل البيارات العربية فى الوقت الذى كان العرب يملكون ما يقرب من نصف المساحة المزروعة حمضيات قبل قيام دولة اسرائيل .

جدول رقم (٨)
كمية انتاج الزيت بالطن (القيمة بالآف الليرات الاسرائيلية) وسعر الطن بالليرة الاسرائيلية

السنة	المحاصيل بالطن		نسبة الانتاج العربى إلى	القيمة بالآف الليرات		سعر الطن الواحد بالليرة		زيادة سعر الطن اليهودى عن العربى
	يهود	عرب	مجموع الانتاج	يهود	عرب	يهود	عرب	
٤٨/ ٤٩	٣٨٠٠	٦٩٠٠	٦٤,٥	٣٤٩	٤٨٣	٩١,٨	٧٠,٠	٢١,٨
٥٠/ ٥١	٩٥٠	١٧٥٠	٦٤,٨	٢٧٥	٣٤٠	٢٨٩,٥	١٩٤,٣	٩٥,٢
٥٥/ ٥٦	٧٠٠٠	١٨٠٠٠	٧٢,٠	٢٥٠٨	٥٠٧١	٣٥٨,٣	٦٨١,٦	٧٦,٧
٦٠/ ٦١	٥٦٠٠	١٥٢٠٠	٧٣,١	٣٤٠٣	٤٩٣٠	٦٠٧,٦	٣٢٤,٣	٣٨٣,٣
٦٥/ ٦٦	٤١٠٠	٦٨٠٠	٦٢,٤	٤٢٥٣	٤٦٤٥	١٠٣٧,٣	٦٨,٣	٣٥٤,٣
٦٧/ ٦٨	٣٥٠٠	٦٠٠٠	٦٣,٢	٣٣٥٧	٤٤١٠	٩٥٩,١	٧٣٥,٠	٢٢٤,١

المصدر

Statistical Abstract of Israel, 1961,
PP, 188-193, 1969. P 327.

إن ارتفاع انتاج الدنم اليهودى عن الدنم العربى وارتفاع اسعار الانتاج اليهودى عن الانتاج العربى يعود لسببين .

(١) التمييز العنصرى من قبل الدولة الصهيونية بين المواطنين العرب واليهود حيث تدفع سعرا أقل بكثير مما تدفع الدولة للمزارع اليهودى مما يضطر العرب للخضوع بسبب عدم تمكنه من تصريف انتاجه بمجهوده الشخصى خاصة بالنسبة لمحصول التبغ وزيت الزيتون الذين يمثلان عنصراً هاماً فى الزراعة اليهودية

(٢) تفوق الزراعة اليهودية على الزراعة العربية من حيث جودة المحصول وذلك للدعم الذى تلقاه الزراعة اليهودية والاهمال الذى تلقاه الزراعة العربية من الحكومة الاسرائيلية مثال بسيط لذلك ففى عام ١٩٦٦/١٩٦٧ لم تزد نسبة الأراضى العربية المروية إلى مجموع الأراضى المزروعة إلا بـ ٢,١٪ مقابل ٤٧٪ زيادة فى الرى بالنسبة للأراضى اليهودية

الصناعة :ـ

تمثل الصناعة القطاع السلعي الأساسي والقطاع القائد استراتيجيا فى الاقتصاد الاسرائيلى ولكن نتيجة لاعتبارات ايدولوجية فقد تم التركيز فى بداية نشأة اسرائيل على القطاع الزراعى لأنه كان من الضرورى تمويل اليهود القادمين تحت تأثير الصهيونية إلى أرض فلسطين حتى يكون هناك ارتباط بين اليهودى والأرض .

ونستطيع أن نقول بأنه قبل عام ١٩٥٧ لم تكن هناك استراتيجية صناعية متكاملة إلا ما يخدم حاجة الاكتفاء الذاتى سواء فى مجال السلع الغذائية بوصفها سلعاً استراتيجية أو السلع الصناعية الضرورية بما يتناسب مع هذه المرحلة .

قامت اسرائيل بأول محاولة للتخطيط الصناعي عام ١٩٥٧ بوضع برنامج قصير لتنظيم عملية توزيع موارد وامكانيات الدولة على الصناعات المختلفة والاشراف على كيفية استقلالها . ثم قامت بعد ذلك بوضع برنامج صناعي للفترة من ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ ساهم فى ارساء اسس البرنامج الثانى للفترة من ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ . وكان البرنامج الثانى أوسع نطاقاً وأكثر دقة لاستهدافه تحقيق عدد من المؤشرات اعتماداً على أن الصناعة هى أساس التقدم والتنمية منها :ـ

(١) زيادة نسبة الصادرات الصناعية إلى اجمالى الصادرات
(٢) زيادة انتاج الصناعات الثقيلة
(٣) الاهتمام بالصناعات الصغيرة والورش الفنية
(٤) الاهتمام بالخبرة التكنولوجية وتنمية المدارس الفنية والمهنية وتشجيع البحث العلمى .

ويلاحظ ان معظم المشروعات والصناعات الكبرى فى اسرائيل تقوم اساسا على الخبرات الأجنبية والتمويل الأجنبى ، ففى عام ١٩٦٥ وهو العام

الذى سبق مباشرة الأزمة الاقتصادية الشهيرة فى سنة ١٩٦٦ حيث انخفض الناتج القومى فى اسرائيل إلى ١٪ كان هذا العام هو الذى تدفقت فيه مساعدات المانيا الغربية حيث تم تنفيذ اتفاق التعويضات بين اسرائيل والمانيا بالكامل قبل نهاية ١٩٦٥ علما بأن ٨٥,٦ من قيمة التعويضات الألمانية قدم فى شكل سلع رأسمالية والباقى كان عبارة عن منتجات زراعية وخدمات وان ٢٠٠٠ مشروع فردى من المصانع المتوسطة الحجم حصل على الالات من الشحنات التى تمت .

قبل نهاية ١٩٦٢ كانت المشروعات الكبيرة قد اكتملت ومنتجات الهندسة الميكانيكية بجميع انواعها تم توريدها اعتبارا من ١٩٥٧ فصاعداً اى من اللحظة التى أصبحت فيها المصانع الاسرائيلية جاهزة لاستقبال الآلات وكذلك وجود طلب على الماكينات ، صناعة السيارات ، انشاءات الصلب ، بناء السفن ، الصناعة الكهربائية ، الالات الدقيقة والبصريات والأسلاك المعدنية ولم يكن الطلب على هذه المنتجات ذات أهمية كبيرة وبصورة هامة إلا فى سنتى ١٩٥٧، ١٩٥٨ ، واستطاعت اسرائيل عن طريق تقسيم وتوقيت المساعدات الألمانية فى ضوء خطتها الصناعية أن تقفز بمعدلات انتاجها الصناعى فى الأعوام من ٥٩/٦٠ إلى ٦٤/٦٥ إلى ١٧٪ ، ١٣٪ ، ٢٩٪ ، ٢٩٪ ، ٢٠٪ ، ١٩٪ ، ١٥٪ على التوالى ولم يكن مصادفة ان يتوافق موعد انتهاء اتفاقية التعويضات الألمانية فى نهاية عام ١٩٦٥ مع الحديث فى عام ١٩٦٦ عن وجود طاقة انتاجية عاطلة فى الصناعات الاسرائيلية بالرغم من أن الانتاج الصناعى للعام ١٩٦٦ كان قريبا من حجم الانتاج الذى تحقق فى العام ١٩٦٥ (انظر الجدول رقم ٩)

الأمر الذى يجعلنا ننتهى إلى أن انتهاء برنامج المساعدات الألمانية الغربية لاسرائيل قد توافق مع تنفيذ خطة التصنيع الاسرائيلية بما يزيد على قدرتها على التشغيل فى نهاية تلك الفترة حيث كان توقيت شن حرب ١٩٦٧ فرصة

جدول رقم (٩)
تطور اجمالى الصناعات الرئيسية
بأسعار السوق

عام	القيمة بملايين الليرات الأمريكية	نسبة السنة الحالية بالمقارنة بالسنة السابقة
٥٨ / ٥٩	١٥٣٨	—
٥٩ / ٦٠	١٨٠٩٫٦	٪ ١١٧
٦٠ / ٦١	٢٠٥٢	٪ ١١٣
٦١ / ٦٢	٢٦٥٤	٪ ١٢٩
٦٢ / ٦٣	٣٤٤٧	٪ ١٢٩
٦٣ / ٦٤	٤١٧٠	٪ ١٢٠
٦٤ / ٦٥	٤٩٩٣	٪ ١١٩
٦٥ / ٦٦	٥٧٦٤٫٧	٪ ١١٥
٦٦ / ٦٧	٥٦٩٣٫٤	٪ ١٠٢
٦٧ / ٦٨	٦٢٧٥	٪ ١١٠
٦٨ / ٦٩	٧٩٣٥	٪ ١٢٦
٦٩ / ٧٠	٩٠٧٦٫٢	٪ ١١٤
٧٠ / ٧١	١٠٧٠٠٫٨	٪ ١١٧
٧١ / ٧٢	١٣٢٦٥٫٣	٪ ١٢٣

ملحوظة : نسبة انتاج عام ٧١ / ٧٢ بالمقارنة مع انتاج عام ٥٨ / ٥٩ ٨٦٢ ٪

المصدر : كتاب الاحصائيات السنوية الأسرائيل من عام ١٨٩٦١ إلى عام ١٩٦٣ .

النسبة مستخرجة .

اسرائيل الوحيدة لايجاد سوق استهلاك وسوق عمل جديدة لصناعتها المتنامية وهذا ما حدث فعلا حيث عادت معدلات الانتاج الصناعي الى الصعود مرة أخرى بعد أن وصلت فى العام ١٩٦٦ إلى الحضيض حيث كانت المعدلات كما يلي : ٢٦٪ ، ١٤٪ ، ١٧٪ ، ١٣٪ ، ٢٣٪ للاعوام ٦٧/٦٨ إلى ٧١/٧٢ على التوالى (انظر الجدول السابق رقم ٩)

إن قصر الحديث على المساعدات الألمانية انما يرجع لضخامة الحجم الذى مثلته تلك المساعدات فى تاريخ اسرائيل فى الفترة بين ١٩٥٣ ، ١٩٦٥ حيث تكتسب اى مساعدات فى تلك الفترة اهمية خاصة وتعتبر الطريقة التى تصرفت بها اسرائيل بالمساعدات الألمانية نموذجا للطرق التى تصرفت فيها فى غيرها من المساعدات والقروض التى قدمت فى تلك الفترة .

فى هذه الفترة نتيجة للتطور الصناعي السابق استمرت عملية تنويع الصادرات وأصبحت الصادرات الصناعية عنصرا اقتصادياً مهما كما تميزت هذه الفترة بتطور البنية التحتية للمواصلات والاتصالات والمؤسسات المالية والاجتماعية .

فقد نمت الصادرات نمواً واسعاً ما بين ١٩٥٠ ــ ١٩٦٦ فقد ارتفعت من ٤٥,٨ مليون دولار إلى ٨٥٩,٥ مليون دولار إى تضاعفت ١٩ مرة . يقابل ذلك ارتفاع الواردات من ٣٢٧,٦ مليون دولار إلى ١٣١١ مليون دولار أى تضاعفت ٤ مرات لكن مع ان الواردات نمت بمعدل منخفض كثيراً عن معدل نمو الصادرات إلا أن الثغرة فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات بين الايرادات والمدفوعات اتسعت كثيراً بسبب التفاوت بين حجم الصادرات وحجم الواردات فى سنة الأساس ، كما ان الصادرات السلعية التى كانت تمثل ١١,٣٪ من مجموع الواردات السلعية سنة ١٩٥٠ اصبحت تمثل ٥٨,٨٪ سنة ١٩٦٦ . اما إذا اخذنا مجموع الصادرات والواردات فان النسبة ارتفعت من ١٤٪ إلى نحو ٦٦٪ من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦٦ .

وبالنسبة تمويل العجز فى ميزان المدفوعات فكان يتم تمويله عن طريق انتقال الأموال من جانب واحد أى من هبات وتبرعات مصادر مختلفة حيث ان هذه الأموال لم تكن مرتبطة بفائدة أو بتسديد . وخلال عشرين عاماً استطاعت هذه الهبات والتبرعات تغطية ما بين ثلثى العجز وثلاثة ارباعه والباق تم تمويله بالاستثمارات الأجنبية والقروض خصوصا بيع سندات قرض اجبارى حكومية من الخارج .

فى هذه الفترة ايضا بالرغم من التوسع الاقتصادى إلا أنه بسبب عوامل دولية وداخلية انخفضت الهجرة إلى ١٨ الف نسمة سنة ١٩٦٧ فى مقابل ٣٥ الف مهاجر فى المعدل خلال السنوات السابقة

وليس فى الامكان عزل الوضع الاقتصادى الذى كان سائدا خلال تلك الفترة مابين ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ عن قرار الحرب . حيث أن البطالة بلغت خلال الربع الأول من ١٩٦٧ نحو ١١٪ تقريبا (١٠٠ الف شخص) وإزداد عجز الخزينة النقدى وهبط الناتج القومى إلى ١ ٪ تقريبا وتباطأ النمو الاقتصادى من ٨,٦٪ سنة ١٩٥٨ إلى ١,١٪ سنة ١٩٦٦ وجاءت الحرب وقلبت الوضع رأساً على عقب ، فجنت اسرائيل من ورائها فوائد اقتصادية هائلة وكما جاءت احدى الدراسات* ان العوامل الاقتصادية التى كانت أساس قرار الحرب هى :-

(١) ضيق الرقعة الجغرافية
(٢) تدهور الصادرات
(٣) تدهور الهجرة
(٤) تزايد البطالة
(٥) تزايد العجز المالى
(٦) انخفاض معدل النمو الاقتصادى

وكل هذه النقاط مؤكدة بالأرقام فى سياق العرض السابق.

رابعاً : فترة ما بعد حرب ١٩٦٧

تميزت هذه الفترة بما يلي :-

(١) تدفق المهاجرين خاصةً من الاتحاد السوفيتي

على الرغم من أن حرب ١٩٦٧ لم تدفع بيهود العالم إلى الهجرة بالأحجام التي توقعها المسئولون الاسرائيليون إلا أن اعداد المهاجرين الذين وصلوا إلى اسرائيل مقارنة بالفترة التي سبقت الحرب لا يستهان بها. ونظراً لما اشاعه الزعماء الاسرائيليون والصهاينة من توقعات حول النهضة الاقتصادية التي ستعم اسرائيل بعد الحرب وعقد المؤتمرات الاقتصادية فى اسرائيل دفع هذا اصحاب المهارات والخبرات والمؤهلات العلمية إلى اسرائيل فنجد ان عدد المهاجرين الذين وصلوا الى اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧١ بلغ ٢٢٥,٠٠٠ مهاجر ٧٥٪ منهم من أوربا وأمريكا والباقون من أفريقيا وآسيا* .

كما أن الهجرة من الاتحاد السوفيتي سجلت سنة ١٩٧٢ رقماً قياسياً يزيد على اجمالى عدد الذين هاجروا منه منذ قيام اسرائيل حتى نهاية سنة ١٩٧١ . فقد بلغ عدد المهاجرين من الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٧٢ نحو ٣٢,٠٠٠ مهاجر فى مقابل (١٣,٠٠٠) مهاجر خلال سنة ١٩٧١*

وذكرت مصادر اسرائيلية وصهيونية أن ٥٦,٠٠٠ شخص تقريبا هاجروا إلى اسرائيل خلال سنة ١٩٧٢ أى بزيادة ٣٠٪ على عدد المهاجرين سنة ١٩٧١ وكان المهاجرون من الاتحاد السوفيتى احداثا فى السن ، ٢٠٪ من مجموع المهاجرين خلال سنة ١٩٧٢ واوائل سنة ١٩٧٣ كانوا اطفالا حتى سن الثانية عشر و ١٢٪ فتيانا تتراوح اعمارهم مابين ١٣ ، ١٨ عاما ، ٣٩٪ تتراوح اعمارهم ما بين ١٩ ، ٤٥ عام ، ٧٪ من الطاعنين فى السن*

وكان بين اليهود الذين هاجروا إلى اسرائيل خلال ١٩٧١ نحو ١٥٠٠ مهندس ، ١٣٠٠ استاذ ومعلم ، ٦٥٠ طبيبا ، ٤٣٠ ممرضة وقابلة قانونية ، ٤٠٠ عالم ، ٤٠٠ تقني ، ٣٥٠ صيدليا وعاملا فى حقل الطب ، وخلال النصف الأول من سنة ١٩٧٢ انخرط ١٨,٠٠٠ مهاجر فى القوى العاملة مشكلين نصف الزيادة التى طرأت عليها وتوقعات المسئولين ان يصبح لدى اسرائيل سنة ١٩٧٥ ٤٠٠٠ مهندس مهاجر بالاضافة إلى المهندسين الذين يتخرجون من جامعاتها .

وبرزت فى اعقاب حرب ١٩٦٧ ظاهرة « هجرة العلماء » فقد تبنت وزارة استيعاب المهاجرين مشروعاً اطلق عليه « مشروع تهجير العلماء » وتأسس له صندوق خاص رأسماله مليون ونصف المليون دولار لاستيعاب ١٥ عالما وقد الفت لجنة خاصة لهذا الغرض تعمل على تصنيف المرشحين للهجرة القياس الأول فى عملها قدرتهم على تطوير العلوم فى اسرائيل .

(٢) تمويل اسرائيل

(أ) الصناعة

كان من نتيجة تدفق الاستثمارات والمهاجرين وتطوير شبكة التعليم واستغلال الأيدى العاملة الرخيصة من المناطق المحتلة توسيع التنمية الصناعية وتطوير صناعات جديدة خصوصا تلك القائمة على العلم والأبحاث حيث منحت أمريكا لاسرائيل مبلغ ٢٣٠ مليون ليرة اسرائيلية خلال ١٩٥٨ ــ ١٩٧٣ فى مشروع مشترك للأبحاث بين الحكومتين كما انشأ صندوق مشترك بمبلغ ٦٠ مليون دولار لاستمرار التعاون العلمى* وخصص فى ميزانية ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ مبلغ ٢٥٠ مليون ليرة لميزانية الأبحاث المشتركة مع امريكا ومنحت بعض الشركات الأمريكية مبلغ ١٥ مليون دولار لاعداد ابحاث تتعلق بمصادر الطاقة البديلة للنفط .

إن توجه اسرائيل نحو الأبحاث العلمية فى مجال الصناعة كان دليلا على تطوير الصناعات المتقدمة ذات التقنية العالية خصوصاً الصناعات الألكترونية والكهربائية والمعدنية والكيماوية التصديرية .

- **فكانت نصيب صناعة الألكترونات من الصادرات عام ١٩٦٧ ، ٣ ملايين دولار أى بنسبة ١,٣٪ من مجمل الصادرات الصناعية .**
- وكانت صادرات الصناعات الخفيفة والاستخراجية وهى المواد الخام والمأكولات والنسيج تمثل مجتمعة ٤٦,٤٪ سنة ١٩٦٧ من اجمالى الصادرات .
- اما مجموعة الصناعات الثقيلة والمعادن عامة فكان نصيبها ١٣,٤٪ سنة ١٩٦٧ من الصادرات . أما الصناعات كثيفة المهارة والدقيقة فكانت ١٧,٢٪ من اجمالى الصادرات .
- **وقد ساهمت الصناعة الحربية بالاضافة إلى زيادة الصادرات وبالتالى تحسين الميزان التجارى إلى اعتماد اسرائيل الذاتى على انتاج الأسلحة ، وقد صرح موشيه دايان عندما كان وزيرا للدفاع أن قيمة الأسلحة الاسرائيلية بلغت عشية حرب ١٩٦٧ ــ ٨٠٠ مليون ليرة اسرائيلية ٥٠٪ منها انتاج محلى واما سنة ١٩٦٧ فقد بلغت ٥,٢٥ مليارات ليرة اسرائيلية ٤٨٪ منها انتاج محلى وتوقع دايان أن يقفز هذا الرقم الى ٦,٢٥ مليارات ليرة اسرائيلية سنة ١٩٧٧ حيث يكون ٧٥٪ انتاج محلى واضاف أن من ٦٠ إلى ٩٠٪ من الذخيرة ستنتجها اسرائيل***

(ب) الزراعة

كانت نسبة قيمة الزراعة الاسرائيلية بالنسبة للناتج القومى الاجمالى سنة ١٩٦٨ ٧,٨٪ وكانت نسبة العاملين فى القطاع الزراعى ١١,٢٪ لنفس السنة ولذلك نرى ان نسبة قيمة الزراعة الأسرائيلية آخذة فى بالتراجع من سنة إلى

أخرى بالنسبة للناتج القومى الاجمالى فبينما سجل هذا الناتج نسبة زيادة سنوية مقدارها ١١٪ خلال الستينات كانت الزراعة الاسرائيلية تتراجع عن الزيادة المرتفعة التى سجلتها فى الخمسينات وقدرها ١٢٪ سنوياً .

وكانت قيمـــة الانتـــاج الزراعــــى الخام لسنتـــى ١٩٦٦/١٩٦٧ ــ ١٩٦٧/١٩٦٨ بملايين الليرات الاسرائيلية حسب انواع المنتجات الزراعية الرئيسية كما هى مبينة فى الجدول رقم «١٠»

جدول رقم (١٠)
قيمة الانتاج الزراعى الخام لسنتى ١٩٦٦ / ١٩٦٧ ، ١٩٦٧ / ١٩٦٨
بملايين الليرات الاسرائيلية
حسب أنواع المنتجات الرئيسية

نوع الانتاج	١٩٦٦ / ١٩٦٧	١٩٦٧ / ١٩٦٨	٦٦ / ٦٧	٦٧ / ٦٨
الانتاج الحيوانى	٦٧١٫٤	٧٣٤٫٢	٪ ٤٢	٪ ٤٢
(١) الدجاج	٣٢٢٫٨	٣٤٨٩٫٣	٪ ٢٠	٪ ٢٠
بيض	١٥٤٫٢	١٤٥٫٧		
لحوم	١٦١٫٧	١٩٥٫٩		
مختلف	٧٫٨٩	٧٫٧		
(٢) الأبقار	٢٤٢٫٤	٣٦٨٫١	٪ ١٥	٪ ١٥
حليب	١٤٤٫٣	١٥٦٫-		
لحوم	٨٧٫٤	٩٩٫٨		
مختلف	١٠٫٧	١٢٫٣		
(٣) باقى الحيوانات	١٠٥٫٢	١١٦٫٨	٪ ٧	٪ ٧
لحوم	٣٥٫-	٤٠٫٢		
حليب	٢٢٫٥	٢٣٫٥		
سمك	٣٨٩٫٥	٤٥٫٨٩		
مختلف	٨٫٧	٧٫٢		
الانتاج النباتى	٩٣٠٫٤	٨٩٩٦٫٤	٪ ٥٨	٪ ٥٨
الحمضيات	٣١٧٫١	٢٨٢٫٥	٪ ٢٠	٪ ٢٢
باقى الفاكهة	١٧٢٫١	١٩٤٫٨	٪ ١١	٪ ١٠
الخضار	١١٤٫٨	١٢٥٫٤	٪ ٧	٪ ٧
البطاطا	٢٢٫٨	٢٨٫٥	٪ ٢	٪ ٢
الحبوب والعلف	٨٨٫٣	٧١٫٢	٪ ٥	٪ ٤
الزراعات الصناعية	١٢٠٫١	١٢٤٫٢	٪ ٧	٪ ٧
مختلف	٩٤٫٩	٩٩٫٢	٪ ٦	٪ ٦
مجموع قيمة الانتاج	١٦٠١٫٨	١٦٧٣٠٫١	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

الزراعة اليهودية فلسطين المحتلة - خليل ابو رجيلي منظمة التحرير الفلسطينية .

إن هذه المنتجات الزراعية المبينة بالجدول رقم (١٠) تطورت خلال عشرين عاماً مضت على انشاء اسرائيل واصبحت توفر لها معظم المواد الغذائية التى تحتاج اليها وبدأت تتجه نحو الكفاية الذاتية فمثلا :

(١) البيض يكفى احتياجات البلاد منذ الخمسينات ويصدر الفائض للخارج
(٢) الحليب سنة ١٩٦٣ كان يغطى ٩٧,٢٪ من اجمالى احتياجات البلاد وأصبح الآن يسد جميع الاحتياجات
(٣) اللحوم تغطى جميع الاستهلاك الداخلى وسنة ١٩٦٤ كانت تغطى فقط ٩٤,٤٪
(٤) الأسماك تغطى ٨٠٪ من احتياجات البلاد
(٥) الخضار والبطاطا تكفى الاستهلاك المحلى وتؤمن المواد الأولية للصناعة المحلية وتصدر الفائض
(٦) الفواكه باستثناء الحمضيات بدأت تغطى احتياجات البلاد منذ سنة ١٩٦٠ ويصدر الفائض منها للخارج كالموز والأفوكادو .
(٧) القمح يسد ٦٠٪ من حاجات البلاد وتأمل اسرائيل أن تسد جميع احتياجاتها من القمح عام ١٩٧٥
(٨) حاجات البلاد من الزيوت والمواد الدهنية والحبوب بأنواعها فلا تزال اسرائيل بعيدة عن تحقيق الكفاية الذاتية .

— ارتفعت نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الانتاج الزراعى العام من ١٧٪ إلى ٢٢٪ خلال اربع سنوات من ٦٤ — ١٩٦٨ وهذه النسبة آخذة فى التزايد بهدف ان تصل إلى ٤٠٪ سنة ١٩٧٣ وذلك لتخفيض العجز فى الميزان التجارى وتصحيح ميزان المدفوعات .

نخلص من ذلك أن هناك هدفين رئيسيين للزراعة الاسرائيلية :

(١) هدف سياسى يرتبط بأهداف الصهيونية العالمية ويقوم بتحقيق استيطان المهاجرين وربطهم ربطاً عضوياً بالأرض حتى يصبحوا مستعدين للقتال فى سبيلها وهذا الهدف يحمل فى طياته اتخاذ اجراءات اساسية وحاسمة

لتحقيقه باحتلال المساحات الواسعة وتهيئتها للاستيطان مما يستدعى اتباع سياسة اليد القوية ضد سكان فلسطين العرب لتهجيرهم والاستيلاء على أراضيهم .

كما ينعكس على الصعيد الخارجي باكتساب تأييد الدول النامية وذلك بالتغلغل تحت ستار الخبراء والمساعدة الفنية .

(٢) هدف اقتصادى تكون فيه الزراعة ركيزة قوية لتدعيم الاقتصاد القومى .

(٣) تحويل اسرائيل إلى مركز للاستثمارات

كان من الواضح أن أى مكسب عسكرى تحققه اسرائيل كالذى حققته سنة ١٩٦٧ سيحث يهود العالم على استئناف تقديم الدعم المالى والبشرى إلى اسرائيل . وهنا يأتى الترابط بين دورها العسكرى ودورها الاقتصادى فى المنطقة .

وقد بلغ اندفاع الرأسمالية الصهيونية من أجل توطيد اقدامها فى منطقة الشرق الأوسط وانشاء قاعدتها الاستثمارية فى اسرائيل ان اغنياء اليهود وفدوا على اسرائيل لعقد ثلاثة مؤتمرات لأصحاب الملايين اليهود . فقد عقد المؤتمر التحضيرى بعد الحرب مباشرة تحت شعار « بناء الاقتصاد الاسرائيلى المستقل » وتحقيق التفوق الاقتصادى الى جانب التفوق العسكرى كعاملين اساسيين فى انتزاع اعتراف العرب باسرائيل .

(١) قد اسفر المؤتمر الاقتصادى الأول المنعقد فى ربيع سنة ١٩٦٨ عن :
(أ) تشكيل ٢٣ لجنة صناعية يرأس كل منها صناعى يهودى كبير من

الخارج ويساعده مسئول اسرائيلي فى تنسيق الأعمال
(ب) انشاء شركة استثمار جديدة رأس مالها قدره ١٠٠ مليون دولار لتدعيم المشروعات الاسرائيلية القائمة والجديدة .
(جـ) فتح الأسواق امام المنتوجات الاسرائيلية .

(٢) المؤتمر الثانى عقد فى اوائل صيف ١٩٦٩ وكان مؤتمراً للجان الفرعية المنبثقة عن المؤتمر الأول واسفر عن
(أ) مشاركة ثلاثين من الصناعيين الأجانب والصناعيين الاسرائليين وحكومة اسرائيل من أجل ازدهار الاقتصاد الاسرائيلي .
(ب) زيادة الودائع الأجنبية فى اسرائيل عن طريق رفع سعر الفائدة عليها الى ٧٠٪ بحيث تصل تلك الودائع إلى ١٠٠٠ مليون دولار بعد خمسة أعوام .
(جـ) العمل على جعل اسرائيل مكانا للاستثمارات المربحة لرأس المال المحلى والأجنبى .

وقبل انعقاد المؤتمر الثالث تم اعلان البنك الدولى الاسرائيلي برأس مال قدره ٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية وساهم فى اقامة هذا البنك بعض المؤسسات المالية اليهودية والأمريكية .

(٣) عقد المؤتمر الاقتصادى الثالث فى مايو ١٩٧٣ واطلق عليه مؤتمر (الألف مليونير) ذلك بأن أكثر من الف شخص من كبار الرأسمالية ورجال الأعمال اليهود فى الخارج اشتركوا فيه ، وكانت حجم الصفقات والشركات والمشاريع التى تم الاتفاق عليها كالآتى :ـ
(أ) ٥٠٠ مليون دولار مساهمة فى مشاريع جديدة
(ب) شراء اسهم اضافية بقيمة ١٧٠ مليون دولار من ممثلى شركات أمريكية مشهورة .

(جـ) عقد ٤٠ صفقة كبيرة مثال ذلك أن شركة امريكية للصناعات الألكترونية ستتولى اقامة مشروع لتنقية الزنك برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار

(٤) دمج المناطق المحتلة اقتصاديا :-

كانت اسرائيل عشية حرب ١٩٦٧ تعيش فى حصار اقتصادى مطبق وفى عزلة تامة عن محيطها واسيرة علاقات غير متكافئة ببلاد رأسمالية متطورة اقتصاديا . لقد استغلت اسرائيل احتلال هذه المناطق فى انتهاج سياسة ذكية لدمجها فى اقتصادها حتى اصبحت تشكل أهمية كبرى للاقتصاد الاسرائيلى . فقد احتلت المناطق المحتلة مكانا هاما فى تجارة اسرائيل الخارجية ففى سنة ١٩٧٠ بلغت حصة المناطق المحتلة ١٤٪ حيث كانت الصادرات الصناعية إلى هذه المناطق ٤٠٤,٦ مليون دولار (بأسعار ١٩٧٠) واستورد من المناطق ٥٦,٧ مليون دولار . وبذلك اصبحت المناطق المحتلة تتبوأ المركز الثانى فى قائمة الأقطار التى تستورد البضائع الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة وقبل بريطانيا . وبلغت الصادرات الزراعية للمناطق المحتلة أيضا ٤٣,٣ مليون دولار وبلغت واردات اسرائيل فيها ١٥,٣ مليون دولار

ولعل أهم الفوائد التى جنتها اسرائيل من دمج اقتصاد المناطق المحتلة
استغلال القوة البشرية العاملة الرخيصة فى اتجاهين

(١) تلبية النقص فى الطاقة البشرية الذى تفاقم بعد تدفق الاستثمارات
(٢) استوعبت اسرائيل هذه الطاقة عن طريق دفع اجور تعتبر بالنسبة للأراضى المحتلة مرتفعة وبالنسبة لاسرائيل منخفضة بمقارنتها بالأجور التى تدفعها للعمال اليهود ضف إلى ذلك خلق طاقة استهلاكية للبضائع الاسرائيلية .

نخلص من ذلك أن دمج اقتصاد المناطق المحتلة فى حياة اسرائيل الاقتصادية لا يقوم على المساواة بين اسرائيل والمناطق العربية وإنما على علاقة استعمارية تميزها العوامل التالية :

(١) اغراق سوق المستعمرة بمنتجاتها
(٢) استخراج المواد الخام
(٣) الاستغلال الفائق لعمال المستعمرة

مما اغنى الطبقة البرجوازية فى البلاد الرأسمالية واجبار سكان العالم غير الصناعى على الخضوع والذل .

المرحلة الخامسة :

اثر حرب اكتوبر على الاقتصاد الاسرائيلى

من المعروف أن اسرائيل لم تكن هى التى خططت لحرب اكتوبر ولم تحدد اهدافها ومن هنا جاءت الانعكاسات الاقتصادية لهذه الحرب على عكس النتائج الاقتصادية لحرب ١٩٦٧ بينما كانت حرب ١٩٦٧نقطة انطلاق للأزدهار والنمو الاقتصادى جاءت حرب اكتوبر لتوقف هذا النمو لسنوات عديده وتجمد التوسع الاقتصادى وكان من نتائجها .

(١) خلال الأيام الأربعة الأولى كان ثمن الحرب المباشر ٤ مليار ليره اسرائيلية اى خمس ميزانية اسرائيل للعام المالى ١٩٧٢ – ١٩٧٣ .

(٢) الحرب كلفتهم ٨ مليار دولار .

(٣) اشترت اسرائيل فى الفترة من اكتوبر ١٩٧٠ الى اكتوبر ١٩٧٣ اسلحة بقيمة ١٫٨٢ مليار دولار .

(٤) تحتاج اسرائيل لتعويض مافقدته من اسلحة فى هذه الحرب إلى ٢٢ مليار ليرة اسرائيلة .

(٥) وضعت الميزانية لعام ٧٣ / ٧٤ على اساس استمرار تعبئة ١٩٠٠ الف شخص اى ١٠ ٪ من الطاقة البشرية وزيادة ساعات العمل من الجيش من ٣٠ ٪ الى ٤٠ ٪ .

(٦) زيادة الضرائب مابين ٥ ٪ ، ١٥ ٪ وزيادة حافز التصدير ١٠ ٪ واستطاع مليارى ليرة من الميزانية العامة .

(٧) تقلص أعمال البناء بمقدار مليارى ليرة وزيادة الفائده على القروض للتنمية بنسبة ٢ ٪ واستقطاع نصف علاوة الغلاء المستحقة للعاملين .

(٨) زيادة العجز التجارى بعد نحو عام من الحرب بنسبة ٥٦ ٪ .

(٩) نقص احتياطى العملية الأجنبية بمعدل ١٠٠ مليون دولار شهريا وكان متوقع أن تصبح الخزينة خالية عام ١٩٧٥

(١٠) زادت الديون الخارجية الى ٦ مليار دولار .

(١١) ارتفعت الأسعار بنسبة ٤٠ ٪ وانخفضت الأستثمارات بنسة ٥٠ ٪

(١٢) انخفضت التبرعات بنسبة ٤٠ ٪

(١٣) خفضت قيمة الليره الاسرائيلية بنسبة ٤٣ ٪

(١٤) زيادة اسعار السلع الحيوية مابين ٥٠ ٪ إلى ٣٠٠ ٪

(١٥) زيادة رسوم المواصلات بنسبة ٤٠ ٪

(١٦) زيادة فائدة القروض على البناء مرة اخرى إلى ٣ ٪

(١٧) انخفاض الهجره الى اسرائيل بنسبة ٤٠ ٪

(١٨) نفقات عسكرية متزايدة اذ بلغت الميزانية العسكرية العام المالى ١٩٧٧ – ١٩٧٨ نحو ٤٠٫٢٨ مليار اسرائيلية وبلغت الميزانية العامة لذلك العام ١٢٢٫٥٠٠ مليار ليره .

(١٩) عجز فى الميزان التجارى بلغ ١٧٦٢ مليون دولار

(٢٠) عجز فى ميزان المدفوعات بلغ ٣٢٦٨ مليون دولار والديون الخارجية ١٠ مليار دولار .

(٢١) تضخم مالى متزايد بلغ ٤٠ ٪ سنويا

(٢٢) ارتفاع الأسعار للمستهلك بنسبة ٣٫٨ ٪ شهريا

(٢٣) بطالة حجمها ٤٠ الف عاطل عن العمل اى ٤٠ ٪ من طاقة العمل .

(٢٤) استمرار النزوح خارج اسرائيل بحيث بلغ عدد المهاجرين نفس عدد النازحين .

(٢٥) مصانع الفولاز والألكترونات تنقصها ٢٤ الف عامل .

(٢٦) نقص المدرسين فى مدارس الجنوب ، دائرة السيارات لاتجدد رخص .

(٢٧) الافراج بكفالة عن مجرمين بسبب نقص عدد القضاء ووكلاء النيابه وتكدس حوالى ٣٠٠٠ قضية .

(٢٨) مصلحة السجون ينقصها اكثر من ٢٠٠٠ رجل .

(٢٩) شرطة اللواء الشمالى ينقصها حوالى ٤٠٠ شرطى .

المساعدات المقدمة الاسرائيل

قدمت الولايات المتحده مساعدات مالية بما قيمته ٣٢٩٢٫٥ مليون دولار بالأضافة الى ٨٥ مليون دولار مساعدات من البنك الدولى .

وعلى ذلك تكون المصادر الأمريكية قد قدمت بصورة فعلية ماقيمته ١٤٫١٨٥٫٥٠٫٠٠٠ مليون ليره اسرائيلية على اساس ان سعر الصرف الرسمى للدولار الأمريكى هو ٤٢٠ قرش اسرائيلى . ومن الملفت للنظر أن حجم المساعدات الأمريكية يساوى تقريبا ميزانية الدفاع الاسرائيلى حيث كانت فى سنة ٧٣ / ٧٤ ، ٧٤ / ٧٥ فى المتوسط ١٤٫٥ مليار ليره . ولم تكن المساعدات الامريكية فى اطار موازنة الدفاع فحسب وانما كان لها دوراً وانعكاساً على جوانب الاقتصاد الاسرائيلى .

الخلاصة :

نخلص من ذلك انه اذا كانت استراتيجية لسيطرة الصهيونية تعتمد على الحروب كأداة لتحقيق التوسع الاقليمي والسيطرة الاقتصادية كما حدث فى ١٩٦٧ فإن هذه الاستراتيجية اتجهت بعد حرب ١٩٧٣ نحو تحقيق هذه الاهداف بوسائل سياسية عبر نهج التسويات المنفردة كما حدث مع مصر وفى نفس الوقت تسخر القوة العسكرية لتحقيق هذه المكاسب بالنسبة للدول العربية التي ترفض الانضمام الى مسار التسويات المنفردة .

إن الاقتصاد الاسرائيلى يسير نحو استكمال عدة عناصر تؤهله لتحقيق اطماعه فى العالم العربى وابرز هذه العناصر هى :

(١) توسيع رقعة الأرض لأقامة المنشآت الصناعية والمستعمرات للاستيلاء على الأراضى الزراعية واعداد الطاقة البشرية المهنية وتأمين مصادر الثروة من مياه ومعادن وبترول والتحكم فى طرق المواصلات البرية والبحرية ، تطوير الصناعات والسلع التصديرية لغذو الأسواق العربية .

(٢) ارتباط اسرائيل بالرأسمالية اليهودية والصهيونية العالمية

(٣) ارتباط اسرائيل بالأستعمار العالمي وبما لهذا العالم .. من مصالح وأطماع تلتقى مع الأطماع الصهيونية لأستقلال خيرات المنطقة العربية والسيطرة عليها اقتصاديا .

المراجع

(١)
(٢)
(٣)
(٤)
(٥)
(٦)

(١) خليل ابو رجيلى ، الذراعة اليهودية فى فلسطين – منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية ، ١٩٧١ .

(٢) ناحوم غروس (ملاحظات حول الاحصاء الصناعى فى أرض اسرائيل) ١٩٢٨ .

(٣) حسين ابو النمل ، بحوث فى الاقتصاد الأسرائيلى رقم ٤٦ ، مركز الدراسات والأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينى بيروت يوليو ١٩٧٥ .

(٤) معاريف ١٤ /٥ / ١٩٧١ .

(٥) د . عمرو محى الدين . استراتيجية الانماء فى اسرائيل ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٣٢ ، يونيو ١٩٧٣ .

(٦) ذاهي كركبى الزراعية العربية اليوم ، الدرب ، صحيفة الحزب الشيوعى الأسرائيلى العدد ٤ آب ١٩٧١ .

(٧) عثمان العامرى ، التطور الزراعى والصناعى الفلسطينى ، ١٩٠٠ – ١٩٧٠ بحث احصائى ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينى مارس ١٩٧٠ .

(٨) ابراهيم نوار ، مشكلة الاقتصاد الأسرائيلى العدد ٤١ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، اكتوبر ١٩٧٩ .

(٩) كتاب الاحصائيات السنوية لأسرائيل من عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ .

(١٠) القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني ، بيروت ، وزارة الدفاع الوطني ، الجيش اللبناني ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٣ .

(١١) نداف هليفي (اقتصاد اسرائيل ، ٣٠ سنة من النمو والأشكال) سكيواه حودشت العدد ٤١٣ مارس ، ابريل سنة ١٩٧٨ .

(١٢) سيد عليوة « العوامل الاقتصادية وراء قرار الحرب الاسرائيلي » شئون فلسطين العدد ٥٠ - ٥١ أكتوبر - نوفمبر ١٨٩٧٥ .

(١٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينيه (ن . م . د . ق) ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ .

(١٤) الكتاب السنوى للقضية الفلسطينيه لعام ١٩٧٢ .

(١٥) « يدعوت احرونوت » ١٩ / ١ / ١٩٧٣ .

(١٦) معاريف ٨ / ٦ / ١٩٧٣ ، ١١ / ٢ / ١٩٧٣ .

(١٧) تصريح لوزير الزراعة الاسرائيلي فى كانون الثانى (يناير) ١٩٦٨ .

(١٨) سمير جبور - مخططات اسرائيل الاقتصادية فى ضوء معاهدة الصلح المتفردة - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٨٠ .

(١٩) هآراتس ٨ / ١١ / ١٩٧٣ .

(٢٠) د . جودة عبد الخالق ، حول تكثيف ضيقة العلامة بين العرب واسرائيل والولايات المتحدة ، ندوة فى نقابة الصحفيين ١٩٧٣ .

(٢١) عيسى عبد الحميد ، ست سنوات من سياسة الجسور المفتوحة ، منظمة التحرير الفلسطينيه ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ١٨٩٧٣ .

(٢٢) يوسف شبل ، اعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي ، منظمة التحرير الفلسطينيه ، مركز الأبحاث ، بيروت ، اغسطس ١٩٧٠ .

(٢٣) د . مجدى حماد ، كتاب دورى[٢] ، المجتمع الاسرائيلي ، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢ .

(٢٤) شئون فلسطينيه ، العدد رقم ٣٨ ، منظمة التحرير الفلسطينيه ، مركز الابحاث اكتوبر ١٩٧٤ .

(٢٥) اتجاهات الصحافة الاسرائيلية ، مختارات من المقالات دراسات تحليلة ، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، من يناير الى يونيو ١٩٧٨ .

جدول رقم (٢)
تطور الناتج القومي على أساس أسعار عام ١٩٥٥

السنة	الناتج بملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة الزيادة السنوية على أساس السنة السابقة
١٩٥٠	١٠٩٦	—
١٩٥١	١٤٣٥	٣٢٪
١٩٥٢	١٥٤١	٧٪
١٩٥٣	١٥٦٠	,٠٦٪
١٩٥٤	١٩٠٢	٢١٪
١٩٥٥	٢١٣٤	١٢٪
١٩٥٦	٢٣١٧	٨٪
١٩٥٧	٢٥٢٨	٩٪
١٩٥٨	٢٧٦٦	٩٪
١٩٥٩	٣١٣٠	١٣٪
١٩٦٠	٣٣٨٣	٨٪
١٩٦١	٣٧٤١	١٠٪
١٩٦٢	٤٢٢٥	١٢٪
١٩٦٣	٤٧١٥	١١٪
١٩٦٤	٥٢٠٤	١٠٪
١٩٦٥	٥٥٥٨	٦٪
١٩٦٦	٥٦١٩	١٪
١٩٦٧	٥٤٧٠	٢٪
١٩٦٨	٦٦٣٤	١٥٪
١٩٦٩	٧٢٦١	٩٪
١٩٧٠	٧٧٥٨	٥٪
	(١)	(٢)

(١) المصدر[1] مجلة السياسة الدولية ، عدد ٣٢ ، يونيو ١٩٧٣
مقالة استراتيجية الانماء فى اسرائيل للدكتور عمرو محى الدين

(٢) النسب مستخرجة فى ضوء البيانات المعطاة فى عمود رقم (١)

جدول رقم (٣)
تطور الناتج القومى بأسعار ١٩٦٤

السنة	الناتج القومى بملايين الليرات الاسرائيلية	نسبة الناتج للسنة الحالية بالمقارنة مع السنة الماضية	الزيادة المطلقة بملايين الليرات
١٩٥٠	٢١٢٤	—	—
١٩٥١	٢٧٥٥	٪١٢٩	+ ٦٣١
١٩٥٢	٢٨٨٤	٪١٠٤	+ ١٠٩
١٩٥٣	٢٨٢٩	٪ ٩٨	− ٥٥
١٩٥٤	٣٣٩٢	٪١١٩	+ ٥٩٣
١٩٥٥	٣٨٦٤	٪١١٣	+ ٤٧٢
١٩٥٦	٤٢١٨	٪١٠٩	+ ٣٥٤
١٩٥٧	٤٥٨١	٪١٠٨	+ ٣٦٣
١٩٥٨	٤٩٠٦	٪١٠٧	+ ٣٢٥
١٩٥٩	٥٥٣٠	٪١١٢	+ ٦٢٤
١٩٦٠	٥٨٦٩	٪١٠٦	+ ٣٣٩
١٩٦١	٦٤٩٦	٪١١٠	+ ٦٢٧
١٩٦٢	٧١٥١	٪١١٠	+ ٦٥٥
١٩٦٣	٧٩٦٣	٪١١١	+ ٨١٢
١٩٦٤	٨٧٤١	٪١٩٠	+ ٧٧٨
١٩٦٥	٩٥٣٤	٪١٠٩	+ ٧٩٣
١٩٦٦	٩٦٣٩	٪١٠١	+ ١٠٥
١٩٦٧	٩٨٤٧	٪١٠٢	+ ٢٠٨
١٩٦٨	١١١٢١	٪١١٢	+ ١٢٧٤
١٩٦٩	١٢٥٠٠	٪١١٢	+ ١٣٧٩
١٩٧٠	١٣٤٥٥	٪١٠٧	+ ٩٥٥
١٩٧١	١٤٧٥٢	٪١٠٩	+ ١٢٩٧
١٩٧٢	١٦٢٠٠	٪١٠٩	+ ١٤٤٨
	(١)	(٢)	(٣)

المصدر Statistical Abstract of Israel, 1973.P. ISS

(٢) ، (٣) النسب والأرقام مستخرجة

جدول رقم (٤)
تطور الناتج القومى على أساس متوسط أسعار ١٩٦٤ ، ١٩٥٥

السنة	الزيادة المئوية على أساس أسعار ١٩٥٥	الزيادة السنوية على أساس أسعار ٦٤	متوسط الزيادة
١٩٥١	٪ ٣٢	٪ ٢٩	٪ ٣٠
١٩٥٢	٪ ٧	٪ ٤	٪ ٥
١٩٥٣	٪ ,٠٦	(−)٪ ,٩٨	(−)٪ ,١٩
١٩٥٤	٪ ٢١	٪ ١٩	٪ ٢٠
١٩٥٥	٪ ١٢	٪ ١٣	٪ ١٢,٥
١٩٥٦	٪ ٨	٪ ٩	٪ ٨,٥
١٩٥٧	٪ ٩	٪ ٨	٪ ٨,٥
١٩٥٨	٪ ٩	٪ ٧	٪ ٨
١٩٥٩	٪ ١٣	٪ ١٢	٪ ١٢,٥
١٩٦٠	٪ ٨	٪ ٦	٪ ٧
١٩٦١	٪ ١٠	٪ ١٠	٪ ١٠
١٩٦٢	٪ ١٢	٪ ١٠	٪ ١١
١٩٦٣	٪ ١١	٪ ١١	٪
١٩٦٤	٪ ١٠	٪ ٩	٪ ٩,٥
١٩٦٥	٪ ٦	٪ ٩	٪ ٧,٥
١٩٦٦	٪ ١	٪ ١	٪ ١
١٩٦٧	٪ ٢	٪ ٢	٪ ٢
١٩٦٨	٪ ١٥	٪ ١٢	٪ ١٣,٥
١٩٦٩	٪ ٩	٪ ١٢	٪ ١٠,٥
١٩٧٠	٪ ٥	٪ ٧	٪ ٦
١٩٧١	—	٪ ٩	٪ ٩
١٩٧٢	—	٪ ٩	٪ ٩
	(١)	(٢)	(٣)

(١) راجع جدول رقم (٣)
(٢) راجع جدول رقم (٤)
(٣) مستخرج من جدول رقم (٣ ، ٤)

الفصل الرابع

المخاطر الاقتصادية للمشروع الصهيونى

د . عثمان محمد عثمان
استاذ الاقتصاد المساعد
معهد التخطيط القومى

(*) مقدمة :

عند تناول التطبيق الاقتصادى للمشروع الصهيونى ، اى الاقتصاد الاسرائيلى فانه من الخطأ والخطر أن نطرح العام ونظل فى العام ، ولكن من الخطأ والخطر أيضا ، أن نتناول الخاص فى معزل عن العام وخارج اطاره . والخطأ والخطر أيضا ، أن نتناول الخاص فى معزل عن العام وخارج اطاره . والخطأ الثانى غير مبرر لأنه غير مفيد . فما قيمة ان نقول ان معدل النمو قد زاد أو نقص بالمقارنة بغيرها من الدول الا اذا كان ذلك من قبيل السقوط فى وهم الدعاية للمعجزة الاسرائيليه المزعومة . ومن نوعية الخطأ الأول مايردده البعض ويعكس اقتناع كثيرين فى الوطن العربى وخارجه « ان اسرائيل مجرد امتداد أو ذيل وكل قراراتها خاضعة لامريكا » . وينطوى هذا الفهم على التصور بأن اسرائيل مجرد أداة فى يد الامبرياليه العالميه التى لها مصالح اكيدة اقتصادية واستراتيجية فى المنطقة العربية ، وقد خلقت اسرائيل وتدافع عنها لأنها تقوم بالدور المطلوب منها وهو حماية هذه المصالح . ومؤدى هذا التصور اذن :

أولا : أنه ليست لاسرائيل أهداف اقتصادية محددة ، من حيث انه ليس هناك اقتصاد اسرائيلى أصلا .

ثانيا : وهو نتيجة – قد توصف بالمنطقيه – أنه اذا لم يثبت أن للامبرياليه مصالح – أو مصالح مهددة فى المنطقة العربية فان دوله لاشك ستتخلى عن اسرائيل . وفى الأقل فان الامبرياليه وقائدتها الولايات المتحدة ستتحول عن دعم اسرائيل اذا فاقت تكلفة حمايتها واعاشتها العائد من وجودها .

ثالثا : أنه من الأصوب التوجه فى الصراع مباشرة الى الرأس لا الذنب ، الى هزيمة الا مبرياليه .

وهذه النتائج ليست مجرد افتراض نظرى : وهناك نموذجان لردود الافعال – للسلوك السياسى – الذى قد يصدر عن النظر الى اسرائيل على انها مجرد ولاية امريكية : **أولا** فهذه النظره – بغض النظر عن أساسها الايديولوجى هى التى صبغت ممارسات كامب دافيد ، وحاولت أن تزيف الواقع والتاريخ :

١ – تزعم اتساق المصلحة بين الولايات المتحدة وبين دول المنطقة فى مواجهة الخطر الشيوعى المزعوم .

٢ – قيام حلف استراتيجى ، محور القاهرة – تل ابيب – طهران .

٣ – منافسة أو قل مزاحمة اسرائيل لدى واشنطن فى الدفاع عن وحماية هذه المصالح .

النموذج الثانى : نجده فى بعض مجالات الدعاية السياسية فى الولايات المتحدة من جانب بعض المنظمات أو الجماعات التى تدافع عن الحق العربى . فهناك على سبيل المثال مذكرة تتوجه الى دافع الضرائب الأمريكى تحاول باستخدام الارقام أن تقنعه بأن العبء الذى يتحمله الاقتصاد والمواطن الامريكى من دعم ومساعدة اسرائيل يفوق العائد من ذلك بالمقارنة بالعائد على الاقتصاد الامريكى من العلاقات العربية المتشعبه[1] .

وبغض النظر عن جدوى مثل هذه الدعاية التكتيكيه فانها قد تصدر – بوعى أو بدون وعى –عن تصور مغلوط بأن اسرائيل مجرد مشروع استثمارى نفذته الامبرياليه ، وكأى مشروع استثمارى هو ملك لمالكه ، ولن يقبل بتحمل الخسارة من جرائه .

وفى النطاق الاقتصادى فانه طبقا لهذه النظرة ليس هناك مايستحق أن نبحث فيه فالاقتصاد الاسرائيلى ضعيف هش طفيلى يعيش على المساعدات الخارجية .... الخ .

(*) طبيعة المحتوى الاقتصادى للمشروع الصهيونى :

والفهم الأدق للاقتصاد الاسرائيلى لايتم الا بفهم طبيعة المشروع الصهيونى التى تحدد محتواه الاقتصادى ولانريد أن نعود مرة أخرى الى عرض حقيقة الأيديولوجيه الصهيونيه ولكن فى اطار ورقة د . المسيرى اكتفى بأن اركز على حقيقة من ثلاثة عناصر :

(١) ان انشاء الدولة اليهودية فى اسرائيل يحتم ان يبقى اليهود داخل « أرض اسرائيل » اكثرية تامة وهذا يقتضى تلقائيا الاعتماد التام والشامل على المعونات الخارجية فمن غير الممكن ان تستوعب اسرائيل داخل حدودها الضيقة الاعداد الكبيرة من اليهود وتوفر لهم فرص العمل ومستوى مرتفع للمعيشه بدون ذلك .

(٢) اسرائيل كدولة لليهود تهدف الى استيعاب المزيد من اليهود وتحتاج الى المزيد من التوسع لاستيعابهم .

(٣) اسرائيل نموذج صهيونى للاستعمار الاستيطانى تلتقى عضويا مع الاستعمار العالمى ، وهى جزء منه .

وبعبارة أخرى فان جوهر الاقتصاد والمجتمع الاسرائيلى يتحدد كمحصلة للقاء بين الصهيونيه والامبرياليه وفى ضوء الطبيعة المزدوجة لاسرائيل كاستعمار استيطانى يلتحم عضويا بالرأسماليه العالمية يجب ان نفهم تركيب الاقتصاد الاسرائيلى ، انجازاته ومشاكله ، وأن نفهم علاقاته الاقتصادية الخارجية والاهداف الاقتصادية التى يعمل على تحقيقها ... الخ وعلينا دائما أن نميز بوضوح داخل الكيان الاسرائيلى بين الظاهرة الامبريالية والظاهرة الصهيونيه .

نموذج النمو الاسرائيلى :

ان المشروع الصهيونى الامبريالى قام فى بناء الاقتصاد الاسرائيلى بتطبيق مايعرف بنموذج الاستزراع Plantation أى نقل واعادة غرس عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) الى بيئه جديدة . واستخدمت هذه العوامل فى تتابع مرحلى لخدمة الأهداف الاستراتيجية (الاقتصادية والعسكرية) « للدولة المزروعة » . واستطاع الاقتصاد الاسرائيلى على امتداد ربع قرن (٤٨ – ١٩٧٣) أن يحقق أعلى معدلاته للنمو الاقتصادى (حوالى ١٠ ٪ سنويا فى المتوسط) باستثناء بعض فترات ركود محدودة (كان اهمها ٦٥ – ١٩٦٧) ، وأن يضمن للمهاجرين الجدد باعداد كبيره فرص عمل ومستوياتٌ معيشة مضطردة التحسن . ولم يسبق لأى دولة – على وجه الاطلاق – ان يتوفر لها عنصرا الانتاج الأوليين فى وقت واحد وبهذه المعدلات ولتحقيق معدل مرتفع للتراكم الرأسمالى وزيادة الاستهلاك الفردى فى آن واحد كما حدث فى حالة اسرائيل(٢) . فالهجرة اليهودية لم توفر لاسرائيل قوة عاملة متزايدة فحسب ، بل ومن نوعيات ومهارة وكفاءت تعطى انتاجية عمل مرتفعه الى جانب اصطحابها بتدفق رؤوس أموال ضخمة سواء المصحوبة مع المهاجرين الجدد أو فى صورة تعويضات حكومية أو فردية . ورؤس الأموال التى تدفقت ساعدت – بدورها – ليس فقط فى بناء وتوسيع الطاقه الانتاجية (لمقابلة الزيادة فى الأيدى العاملة) ، بل وفى تطوير وتكثيف العمليات الانتاجية (بما يرفع من انتاجية العامل) بالاضافة الى أن هذا التراكم الرأسمالى

الكبير لم يكن (بفضل تدفق رؤوس الأموال الخارجية) على حساب زيادة الاستهلاك .

الهجرة : من مجموع سكان بلغ فى فلسطين المحتله حوالى ٩١٥ الف نسمة فى ١٩٤٨ زاد عدد السكان الى ٣٫٦٩٨ مليون نسمة فى ١٩٧٨ . وقد بلغ معدل النمو السنوى للسكان حوالى ٦٫٣ ٪ فيما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٥ وتعود نسبة ٦٠ ٪ من هذه الزيادة الى الهجرة الصافية بينما يرجع ٤٠ ٪ منها الى الزيادة الطبيعية وانخفض نمو السكان الى ٢٫٧٥ ٪ فيما بين السنوات ٦٨ — ١٩٧٨[٣] . ويرجع هذا الانخفاض فى معدل نمو السكان الى انخفاض معدلات الهجرة الصافية منذ ١٩٧٣ ، واتجاهها الى النمو بالسالب منذ ١٩٧٥ (أى زيادة المهاجرين الى الخارج عن المهاجرين الى اسرائيل) .

رؤوس الأموال : فيما بين سنه ١٩٥٠ وسنه ١٩٧٧ تلقت اسرائيل من الخارج مايزيد على ٣٤٫٦ بليون دولار منها حوالى ١٨٫٢ بليون دولار محولة من المانيا الاتحاديه كتعويضات شخصية وحكومية ومساعدات من الحكومة الأمريكية و١٤٫٢ بليون دولار قروض متوسطه وطويلة الأمد ، الجزء الاكبر منها عبارة عن سندات « الاستقلال والتنمية » أما الاستثمار الأجنبى فى اسرائيل فلم يزد عن ٢٫١ بليون دولار .[٤] .

وفى السنوات الأخيرة ارتفعت قيمة رؤوس الأموال الوافدة الى اسرائيل وتزايدت أهمية نصيب الولايات المتحدة فيها . اذ يقدر ان الولايات المتحدة تمد اسرائيل سنويا بما قيمته حوالى ٥ — ٦ بليون دولار . منها حوالى ٢ بليون مساعدات لزيادة القدرة الحربية لاسرائيل ، ٨٠٠ مليون مساعدات اقتصادية مباشرة ، حوالى ٦٠٠ مليون مساعدات فى مجالات مختلفة لاستيعاب المهاجرين السوفيت تدفعها الخارجيه الامريكيه ، ومساعدات غذائيه فى ظل القانون PL 84 حوالى بليون أخرى لمقابلة انفاق المؤتمرات والندوات واللقاءات التى تنظمها

منظمات صهيونية ويهودية . وباقى ٥ – ٦ بليون يخصص بطريقة غير مباشره عن طريق الصناديق والتبرعات الصهيونيه واليهوديه التى يزيد عددها عن ١٠٠ منظمة وهيئة والتى تستفيد من قوانين الضرائب الأمريكيه التى تشجع هذا النوع من الهبات والتبرعات[٥] .

لقد مدت الولايات المتحدة اسرائيل بما قيمته ٦٫٥٦٥ بليون دولار فى الفترة ٤٩ – ١٩٨٠ فى صورة مساعدات مختلفة ، ولكن المساعدات الحربية باشكالها المختلفة بلغت وحدها ٢٤٫٤٦٤ بليون خلال نفس الفتره وفى ١٩٨٠ طلبت اسرائيل زيادة المساعدات الامريكيه الى ٣٫٤ بليون دولار لمقابلة اعباء اعادة ترتيب الأوضاع بعد كامب دافيد . ومنذئذ تزيد هذه المساعدات عن ٢٫٥ بليون دولار سنويا[٦] . وطبيعة المشروع الصهيونى حددت أيضا طبيعة **العلاقات الاقتصادية** الخارجية لهذا الكيان . وتحيط باسرائيل دوائر ثلاث ، الدائرة العربية وهى الامتداد الطبيعى لفلسطين ، رفضته ، ولازالت . الدائرة الافريقية – الأسيوية ، تحاول التعامل معها باعتبارها دولة نامية ، والمجال الأوربى – الامريكى تعاونت باعتبارها دولة غربية ، دولة أوربيه . وبعبارة أخرى فان اسرائيل كجزء من الظاهرة الاستعمارية انتزع أرضا عربية ويقوم على التوسع فيما حولها ، معاد للبلاد العربية ، ووجه بالمقاطعة الاقتصاديه الشاملة ، فضلا عن رفض وجوده أصلا . وارتبط هذا الاقتصاد بحكم النشأة والتوجه بالاقتصاد الأوربى والأمريكى ، وفسر المفسرون هذا الارتباط على أنه أمر طبيعى فاسرائيل امتداد للحضارة الغربية تتشابه مع بلدانه فى نمط الانتاج والاستهلاك وفيما تتاجر فيه من سلع ومنتجات . وحتى تخفى الوجه الاستعمارى القبيح تحاول أن تمد روابطها مع بلدان العالم الثالث بزعم أنها دولة نامية تواجه مشكلات الاقتصاد « حديث الاستقلال » .

اسرائيل تتاجر بصفه أساسية مع الغرب الرأسمالى . فأكثر من ٧٠ ٪ من صادراتها يتجه الى أوربا والويات المتحدة ، وحوالى ٢٠ ٪ الى دول آسيوية ، والنسبة الكبرى منها الى اليابان وفرموزا وايران واكثر من ٨٥ ٪ من وارداتها من

السوق الرأسمالى الغربى . ولاتزيد تجارتها مع الدول الافريقية والاسيوية الأخرى (باستثناء ايران قبل الانفجار واليابان وفنزويلا) عن ٣ – ٥ ٪[٧] .

والواقع أن اتجاه تجارة اسرائيل الى دول الغرب (وخاصة السوق الأوروبيه المشتركة) لاترجع الى تماثل هياكل الانتاج ونوعية السلع – كما تزعم اسرائيل – ولكن الى حرمانها من المجال الطبيعي للتجارة الاقليمية . فالنسبة الكبيره من الصادرات الاسرائيليه – فى حقيقة الأمر – تتكون من الماس الخام والمصقول والموالح ، والملابس الجاهزة . وهذا الاعتبار الى جانب الاعتبارات السياسية الأخرى هو الذى حفز اسرائيل الى محاولة النفاذ الى المجال الافريقى والآسيوى .

وبعد ١٩٥٦ عندما توفرت حرية الملاحة فى خليج العقبة للسفن الاسرائيليه تمكنت اسرائيل بالفعل من اقامة روابط متعددة مع دول افريقية وآسيوية : باعتبارها دولة نامية .. ناجحة ، ذات توجهات اشتراكية ! ! ونموذج لاهو شرق ولاغربى ! ! وأعدت برنامجا ضخما للمساعدات الفنية وتقديم الخبراء وتدريب الكفاءات فى الزراعة والصناعة والجيش ، كما شاركت فى برنامج للاستثمارات الصغيرة الناجحه وبحلول ١٩٦٦ كانت اسرائيل مشتركة فى اكثر من ٢٠٠ شركة فى افريقيا . وقدمت معونات اقتصادية وفنية الى ٣٨ دولة افريقيه ، ٢٣ دولة فى امريكا اللاتينيه و١١ دوله آسيوية بالاضافة الى ٨ دول فى منطقة المتوسط . وفى ١٩٨٥ كان لها أكثر من ٨٧٠ خبيرا فى بلدان العالم الثالث ولايخفى ان اسرائيل كانت تهدف من وراء اقترابها الى افريقيا الى تحقيق الغرضين معا : توسيع سوقها وستارا لتغلغل الرأسمال العالمى والاحتكارات الدولية .

حدود النمو والمأزق التاريخى للمشروع الصهيونى :

مع سنوات السبعينات كان واضحا أن الاقتصاد والمجتمع الاسرائيلى قد استنفد امكانيات نموه المضطرد . ورغم مامنحته اياه الأرض والموارد التى استنزفها

فى ظل حرب ١٩٦٧ من شحنات دافعه منشطة ، فان حرب الاستنزاف على جبهة القناة ثم حرب اكتوبر الوطنيه قد كشفت ازمة الاقتصاد الاسرائيلى . فمعدل نموه قد بدأ فى الانخفاض فيما بعد ١٩٧٤ من ٣٫٥ ٪ الى ١٫٦ ٪ سنه ١٩٧٦ ، والى أقل من ١ ٪ فى ١٩٧٧ . وهو مايعنى انخفاض معدل الدخل الفردى ، بل وانخفاض مستوى هذا الدخل بصورة مطلقة فى ١٩٧٦ – ١٩٧٧ وتلاش زخم الاستثمار بل اتجه أيضا الى الانخفاض سنه بعد أخرى . وتضاءلت معدلات الهجرة الوافدة بينما تزايدت معدلات الهجرة الى الخارج وتحول صافى الهجرة الى السالب ، ومع ذلك زادت البطالة فى اسرائيل ، وارتفعت معدلاتها وخاصة فيما بين الفنيين والعمال المهرة ! ! واخذ الأنفاق الحربى المتزايد يضغط على الميزانيه الحكومية وميزان المدفوعات مما الهب نار التضخم فى اسرائيل وارتفعت معدلاته من ١٠ – ١٣ ٪ فى أوائل السبعينات الى ١٥٠ ٪ فى السنوات الأخيرة[٨] .

وأصبحت المشكلة الاقتصادية فى اسرائيل مستعصية فعوامل النمو التى توفرت لها فى ظروف مواتية تحققت ضمن مساحة صغيرة محدودة الموارد الذاتية معزولة عن بيئتها الطبيعية ، وتجارتها مقتصرة على الأسواق البعيده ومع ارتفاع اسعار البترول وارتفاع تكلفة النقل أصبحت أكثر بعدا ، والقدرة التنافسيه فى الأسواق الغربية تتدهور بسبب ضآلة الحجم الاقتصادى للمشروع الاسرائيلى وارتفاع معدلات التضخم .

واصبح المشروع الصهيونى – رغم أنه ليس مشروعا اقتصاديا محضا – أصبح فى مأزق ، وأصبح « العائد » الذى يتحقق مقابل الخدمات التى يقدمها للامبرياليه التى تمده بالمساعدات سلبيا ، فضمن حجم اسرائيل المحدود بدأت المساعدات تعكس نفسها فى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة . ولم يكن امام اسرائيل سوى خيارين : ان تتخلى عن خصوصيتها الصهيونية لتحافظ على تدفق رأس المال الأجنبى وترفع القيود على الواردات ، وتتبع تبعية كاملة السوق الرأسمالية العالمية وتكتفى بدور « الدولة المعسكر » وأما أن تتحفز لدوره جديدة من توسيع

حدود انتاجها باستيعاب أسواق عربية جديدة واستيعاب موارد جديدة من خلال الحرب أو السلام المفروض أو الاثنين معا[٩] .

كامب دافيد : هل التوسع الاقتصادى بديل عن التوسع الاقليمى ؟ !

لاتستطيع مقولة أن **اسرائيل أداة لحماية المصالح الامبرياليه** فى المنطقه تقديم تفسير كاف للصراع العربى - الاسرائيلى ، وخاصة فى مراحله الأخيره ، فمنذ كامب دافيد أصبح جليا أن السلام بالنسبة لاسرائيل لايعنى انهاء حالة الحرب ، ولكنه يعنى اقامة شبكه واسعة من العلاقات وخاصة فى المجال الاقتصادى ، وهو ماالطلق عليه لفظه « التطبيع » ، وكان يجرى تفسير اتفاقيات كامب دافيد - ومعاهدة « التطبيع » بين مصر واسرائيل على اسس اهمها :

- قبول اسرائيل بمبادلة السلام بالأرض .
- ان السلام فى مصلحة الطرفين ، وخاصة من الناحية الاقتصادية فاسرائيل تحتاج الى الاستقرار الاقتصادى والاسواق ومصر تنتظر الرخاء .
- أن هذا النموذج للتطبيع سيكون نموذجا يحتذى من باقى الدول العربيه ، وتلتقى العبقرية اليهودية والموارد العربية لبناء حضارة الشرق الأوسط .

ولأن إسرائيل ليست مشروعا اقتصاديا محضا فقد فاق الواقع الذى فرضته اسرائيل منذ كامب دافيد كل خيال عربى .

أولا : لقد حققت اسرائيل اهدافا اقتصادية ولكنها لم تتخل عن كل الأرض .

ثانيا : لقد تخلت عن جزء من الأرض فى سيناء لتتفرغ لدمج الضفه والقطاع : الأرض والموارد

ثالثا : ثم اندفعت فى تكرار التجربة الاستعماريه كاملة فى لبنان ، الحرب ، الاحتلال ، افراغ الأرض من سكانها ثم التمهيد للاستيطان والدمج وترتيب الاوضاع لتوسيع سوق انتاجها .

ورغم مابين هذه النماذج الثلاثه من الاختلافات فهى تبين الى اى حد تقوم اسرائيل بدور استعمارى كامل يستند الى التوسع الاقليمى والسيطرة الاقتصادية معا . وايهما ليس بديلا عن الآخر .

وهذه النماذج الثلاثه التى قد لاتكون آخر مافى جعبة اسرائيل من اساليب للسيطرة تعكس الطبيعة المزدوجة للمشروع الصهيونى الامبريالى وخصوصية الهامش الصهيونى فى نفس الوقت .

التطبيع فى مصر :

١ - فاسرائيل اصرت على ان تعطى لاقامة العلاقات الاقتصاديه « الطبيعيه » أولوية واهمية كبيره فى اتفاقية ذات طابع استراتيجى وحرصت على عقد اتفاقيه تجاريه .

٢ - واختارت السلعة الاستراتيجية الأولى لتكون محور التبادل المستقبل ، ونقصد به البترول . وقد رفضت اسرائيل العروض الامريكيه - والضمانات لتعويضها مباشرة او عن طريق ايران - عن بترول سيناء وخليج السويس بعد انسحابها ، وأصرت على أن تبيعها مصر احتياجاتها من البترول مباشرة وفى تقديرنا انها كانت تهدف الى امرين اثنين :

الأول : الا تكون رهينه فى حصولها على البترول كسلعة استراتيجية لضمانات خارجيه - حتى لو كانت من امريكا .

الثانى : ان تفرض على مصر استيراد سلع وخدمات سدادا لقيمة صادرتها من البترول لاسرائيل ، وتتسع بالتالى السوق المصرية للبضائع الاسرائيليه .

ولعله ممايستحق الاهتمام الواجب قرار اسرائيل مؤخرا بعدم الموافقة على العرض المصرى بزيادة صادرات البترول الى اسرائيل بعد انخفاض اسعاره ، حتى لاتخضع اسرائيل - حسب نص تصريح مسئول اسرائيلى - لمصدر واحد فى حصولها على هذه السلعة .

٣ - حاولت اسرائيل فى ضغوطها لاسراع عجلة تطبيع العلاقات الاقتصادية استخدام دور الدولة وأجهزتها الرسمية وخاصة لتقنين العلاقات واتخاذ الخطوات الأولى ، ولكنها لم تكن بعيدة عن ركوب حصان الانفتاح واختراق قنواته . وفيما قاله كامل الكفراوى - أحد رجال الأعمال الانفتاحيين - عن نوايا اسرائيل وأساليبها مجرد بداية[١٠] .

دمج الضفه والقطاع :

يؤكد فهم اقتصاديات الاحتلال الاسرائيلى أنه على الرغم من انسحاب اسرائيل من معظم سيناء فان الاعتماد الكبير للاقتصاد الاسرائيلى على اسواق وموارد قطاع غزه والضفه الغربية سوف يؤدى الى دمج هذه المناطق واحتلال مزيد من الأرض فى مناطق مجاورة .

ويجيىء فى مقدمة العوامل الموارد المائية المتاحة فى الضفه الغربية وترتبط سياسة اسرائيل المائية ف الضفه بحاجة اسرائيل المباشرة الى المياه وهى جزء ايضا من سياستها للسيطرة على الانتاج الزراعى فى الأرض المحتله بعد ١٩٦٧ التى تهدف

الى دفع اعداد كبيره من فلاحى الضفه اما للعمل لدى اسرائيل او للهجرة وربط هيكل الانتاج الزراعى فى الضفه بعجلة الانتاج فى اسرائيل .

والى جانب ذلك فان عمليات نزع الملكية من أصحاب الأرض الزراعية العرب ، ونشر المستعمرات اصبحت آليات تقليدية فى سياسة الدمج للمناطق المحتلة .

وهذه السياسة لم توفر لاسرائيل الأرض والموارد فقط بما يزيد من قيمة الانتاج الزراعى الاسرائيلى ، وانما وفر لها اليد العاملة الرخيصة التى عوضت نقص الهجرة – كما اسلفنا – وخاصة العمالة غير الماهرة التى تعانى اسرائيل من النقص فيها بسبب التركيب الوظيفى للمهاجرين الذى ترتفع فيه اهمية التخصصات المهنيه والجامعيه . وهناك تقديرات بأن الاقتصاد الاسرائيلى يعتمد على القوة العاملة العربية التى تمثل ٣٥ ٪ من اجمالى القوة العاملة المنتجة (اى باستبعاد قطاع الخدمات) اضف الى ذلك الاسواق المفتوحه للسلع الاسرائيليه وخاصة من المنتجات المصنعة . لقد فرضت اسرائيل القيود على التجارة بما يؤدى الى سيطرتها على اسواق الضفه ، التى لم تعزلها فقط عن امتدادها الطبيعى فى شرق الأردن وانما عن باقى دول العالم أيضا(١١) .

ولاشك ان حركة التجارة بين اسرائيل والمناطق المحتله منذ ١٩٦٧ تعكس هذا الاتجاه بوضوح . فقد استوعبت السوق العربية فى الضفه والقطاع الصادرات الاسرائيليه التى بلغت ٣/٤ الواردات العربيه سنه ١٩٦٨ وزادت هذه النسبة الى ٨٠ ٪ فى ١٩٧١ وارتفعت الى أكثر من ٩٠ ٪ بعد ١٩٧٣ . ويقدر انه فى ١٩٧٥ فاقت صادرات اسرائيل الى الأرض المحتله صادراتها الى أية دولة أخرى . فقد بلغت قيمة الصادرات الى الارض المحتله نحو ٣٦٦ مليون دولار فى مقابل ٣٠٨ مليون دولار قيمة الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة(١٢) .

ونفس الشيء بالنسبة لصادرات الأرض المحتلة الى اسرائيل (ومعظمها بطبيعة الحال منتجات غذائيه وزراعية) ، وقد أصبحت هذه الصادرات اربع اضعاف قيمة صادرات الارض المحتلة الى الأردن .

احتلال لبنان ، التخريب الاقتصادى قبل الاستيعاب :

أما نموذج السيطرة الاقتصادية على لبنان فهو متفرد بقدر تفرد لبنان نفسه . وبمقدار العنف فى مقاومة الغزو الصهيونى للبنان كان التدمير شاملا وكأنه مطلوب لذاته . ومطالب اسرائيل فى لبنان متعددة ، أمنيه – سياسيه – اقتصادية ... الخ .

والى جانب الآليات العامة فى الاحتلال والسيطرة التى تتبعها اسرائيل فان صعوبة منافسة لبنان بتركيبه الاقتصادى ودوره فى المنطقة العربية أملت على اسرائيل اسلوبا خاصا فى السيطرة الاقتصادية عليه ، يتمثل فى تخريب الاقتصاد اللبنانى وعزله لتسهيل مهمة الانفراد به واستيعابه .

وتشير بعض التقديرات الى أن الصدارات الاسرائيليه قد بلغت ٣٥ م . دولار خلال ٥ شهور ، ولكن الاقتصاديين اللبنانيين يؤكدون ان الاعلام الاسرائيلى يذيع ارقاما مبالغا فيها عن حجم الصادرات الى السوق اللبنانية بهدف عزل لبنان وخنق اقتصاده الذى وصل الى حاله خطيرة ابان الغزو الاسرائيلى فى يونيو الماضى[١٣] .

ويبدو ان « الاساءة » الى اقتصاد لبنان مقصوده فعلا لأنه فور اذاعة أنباء تصدير بعض السلع الاسرائيليه الى الدول العربية المجاورة للبنان صدر قرار سعودى يقتضى بمنع دخول المنتجات اللبنانية الى السعودية .

وفى حالة لبنان فانه لايجب التهوين من المقاطعة العربية المحتملة اذا ماوقع اتفاقيه صلح مع اسرائيل ، قياسا على ماوقع فى مصر . فالاقتصاد اللبنانى يختلف عن الاقتصاد المصرى ، وروابطه العربية مختلفة أيضا ، فضلا عن اعتبار الموقع الجغرافى الملاصق بشريا لاسرائيل .

فنسبة ٨٠ ٪ من صادرات لبنان تتوجه الى الاسواق العربية (٤٤ ٪ منها تذهب الى العراق وحده) ، ولبنان هو بلد السياحة العربية التى تولد حوالى ٤٠ ٪ من الدخل القومى وحدها فضلا عن مركز بيروت المالى والاستثمارى فى المنطقة[(١٤)] .

وهكذا فانه بعد اضعاف لبنان – وقطع أوصال علاقاته العربية – على عكس مايقول به التصور التقليدى من نفاذ الى الاسواق العربية من خلال لبنان أو غيره – والقضاء عليه كمركز مالى فى المنطقه العربية يجىء تمتين الروابط الاقتصادية الاسرائيليه معه .

على أنه لن تكتفى اسرائيل بالسيطرة الاقتصادية على لبنان بل أن دمج بعض اجزائه وخاصة فى الجنوب ، واخضاعه لسياسة الاستيطان سوف يكون جزءا مكملا للسياسة التوسعية الاسرائيلية .

ويستخدم هذا المخطط – ولاشك – عملية تفريغ الارض من السكان من خلال الهجرة الواسعة التى فرضتها الأحداث . ان هجرة اللبنانيين الى الخارج التى لم تتجاوز ١٠ آلاف نسمة فى السنه قبل الحرب الأهليه ، بلغت ٥٠ ألف نسمة فى السنة على الأقل فيما بين ٧٥ و ١٩٨٠ .

المشروع الصهيونى نقيض المشروع العربى :

والطبيعة المزدوجة لاسرائيل كمشروع صهيونى امبريالى تحدد مخاطره واستراتيجيه مواجهته . ولأن مخاطره كما أوضحنا ليست اقتصادية محضة فان

مواجهة التحدى الاسرائيلى لن تكون باجراءات اقتصادية وحسب .

وقد لايرى مكابر رأينا فى أن اسرائيل بوجهيها الصهيونى والامبريالى تشكل الخطرين معا : التوسع الاقليمى ، والسيطرة الاقتصادية ويتصور أن نموذج كامب دافيد ، بما يتضمنه من مبادلة الأرض بالسلام ، يشكل الخيار الشامل امام اسرائيل . (وغزو لبنان لايهدف فى هذا التصور الا الى ابعاد المقاتلين الفلسطينيين عن حدودها ومستوطناتها) وانه لامناص من قبول علاقات طبيعيه سواء قامت على التكامل أو المنافسة بين الطرفين .

والواقع أنه حتى اذا قلنا بانتفاء خطر التوسع الاقليمى ، الذى هو من جوهر الكيان الصهيونى ، فان القبول بعلاقات اقتصادية « طبيعية » بين مصر ، وغيرها من الدول العربية ، وبين اسرائيل سيظل مصدرا لخطر داهم على مستقبل الاقتصاد المصرى والعربى[١٥] . ان قيام العلاقات الاقتصادية ، من تبادل تجارى ، مشروعات استثمار مشترك ، ..... الخ ، لن يحقق تبادل المنافع الذى تبشر به نظريات التجارة الدولية المعروفة طبقا للمزايا النسبية لأطراف هذا التبادل ، وذلك لأكثر من سبب :

أولا : لأن اسرائيل لم تقبل – منذ اللحظة الأولى – الا بالحصول على معاملة تفضيليه ، فى اطار اتفاقية الصلح وشروطها الاقتصادية . فهذه الشروط تكاد تمنح اسرائيل ميزه الدولة الأولى بالرعاية .

ثانيا : لأن اسرائيل ستعوق – من خلال العلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية – أية محاولة للاتجاه نحو بناء تنميه مستقلة فى مصر .

ثالثا : لأن اسرائيل ستعمل – من خلال العلاقات الاقتصادية – على دفع الاقتصاد المصرى للتكامل مع اقتصادها ، وتكريس عوامل تجزئة الاقتصاد

العربى والحيلولة دون تحقيق تكامل اقتصادى عربى ، ناهيك عن الوحدة العربية .

ويقوم التصور الاسرائيلى للسيطرة الاقتصادية على أن تحتل مكانة المركز الاقليمى ، وتمثل الاقتصادات العربية تخومه التابعة . ويلعب نمط التجارة الدولية بينها وبين الدول العربية واعادة تشكيل الهياكل الصناعهية وهياكل الانتاج أداة تحقيق علاقة التبعية المستهدفة ، لا الى السوق الرأسمالية العالمية ولكن للدولة الصهيونية .

ان التحدى الذى يمثله هذا التصور لاينطوى فقط على ضرب حركة التحرر الوطنى العربية ، وانما على تحقيق اطماع اسرائيل وطموح رأسمالها فى المشاركة المباشرة فى استنزاف ثروة الأمة العربية وتكريس تخلفها وتبعيتها للامبريالية الصغرى حليفة الامبريالية العالمية .

هوامش

(١) The Palestine Arab Delegations A Middle East Balance Sheet For the United Siates, New York, Dec. 1979

(٢) عثمان محمد عثمان ، التصور الأسرائيلي لتطبيع العلاقات ، المجالس القوميه المتخصصه ، القاهرة ١٩٧٩ .

(٣) عاطف قبرصي ، الآثار الاقتصادية لاتفاق كامب دافيد ، مؤسسة الدراسات الفلسطينيه ، بيروت ، ٨٢ ، ص ٣١ .

(٤) نفس المصدر ، ص ١٤

(٥) المصدر المشار اليه فى الهامش رقم ١

(٦) نفس المصدر .

(٧) عثمان محمد عثمان ، استراتيجية الخبز والسلاح ، شؤون عربيه ، عدد ٤ يونيو ١٩٨١ .

(٨) التقرير السنوى لبنك اسرائيل ، تل ابيب ، ١٩٨١ .

(٩) عاطف قبرصى مرجع سابق ، ص ٣٧ .

(١٠) انظر الحديث الصحفى مع كامل الكفراوى فى جريدة « الأهالى » الصادرة فى ٩ مارس ١٩٨٣ .

(١١) عثمان محمد عثمان ، الآثار المحتملة « للسلام » على الاقتصاد الاسرائيلى ، الاهرام الصادرة فى ٩ يونيو ١٩٧٨ .

(١٢) نفس المصدر ، وكذلك عاطف قبرصى ، مرجع سابق .

(١٣) هيئة الأذاعة البريطانية ، نشرة الأخبار والتعليق يوم ١٢ فبراير ١٩٨٣ .

(١٤) فضلوا هدايا ، اذا حصل السلم بين لبنان واسرائيل ، اى مصير ينتظر اللبنانيين ؟ **الأقتصاد والنفط** فبراير ١٩٨٣ .

(١٥) انظر تفاصيل وبيان ذلك : جلال أمين ، الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل ومستقبل الاقتصاد المصرى فى أعمال المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٨٠ ، فؤاد مرسى ، الاقتصاد السياسى لاسرائيل ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨٣ .

الفصل الخامس
سياسو الاستيطان الاسرائيلية
فى الضفة الغربية

د . مصطفى كامل السيد
مدرس العلوم السياسيه
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

بينما تستمر بعض الحكومات العربية فى الإعراب عن ثقتها بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها فى تحقيق نوع من التسوية للمشكلة الفلسطينية على ضوء الخطوط الواردة فى مشروع الرئيس رونالد ريجان وتواصل نقدها لمنظمة التحرير الفلسطينية لرفضها تفويض الأردن للتفاوض نيابة عنها فى اتصالات تجرى مع الحكومة الأمريكية واسرائيل على أساس هذا المشروع تواصل اسرائيل منذ سنوات العمل على خلق حقائق جديدة فى الضفة الغربية تغير الأوضاع فيها تغييرا جذريا على نحو من شأنه أن يجعل الحديث عن هذا المشروع أو أى تسوية سلمية أخرى فى المستقبل القريب أمرا غير ذى موضوع .

ولا تتمثل هذه الحقائق الجديدة فى مجرد ربط اقتصاد الضفة الغربية وغزة بالاقتصاد الاسرائيلى ولا فى مواصلة الضغوط على الفلسطينيين هناك ، وإنما تتمثل

بالأساس فى برنامج الاستيطان الطموح الذى أخذت اسرائيل تشرع فى تنفيذه منذ سنة ١٩٧٧ والذى لايستبعد أن يغير فى نهاية هذا العقد من طبيعة الوجود الاسرائيلى على الأرض التى احتلت منذ سنة ١٩٦٧ ، فيحوله من مجرد تواجد عسكرى قد يكون من المتصور ومن السهل نظريا أنهاؤه فى إطار تسوية سياسية وإنما يتحول الى مجتمعات كثيفة تغطى أغلب أراضى الضفة وغزة ، بل إنه ليس من المستبعد أن تتغير المعطيات السكانية الأساسية فى هذه المناطق قبل نهاية هذا القرن وذلك إذا مااستمرت اتجاهات هجرة الفلسطينيين إلى الأردن والأراضى العربية الأخرى ، وهى الهجرة التى جعلت معدل الزيادة السكانية فى هذه المناطق منذ سنة ١٩٧٣ (٤ر١ ٪) أقل بكثير من معدل الزيادة السكانية فى اسرائيل ذاتها (٥ر٢ ٪ سنويا) .

ولذلك فمن المفيد الإحاطة بأبعاد خطط الاستيطان الاسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة للتعرف على معالم المشروع الاسرائيلى بالنسبة لهذه المناطق ، وحتى يتبدد الوهم الذى مازال سائدا فى بعض الدوائر حول احتمالات الوصول إلى تسوية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية حتى بفرض توافر العزم والقدرة لدى الإدارة الأمريكية على التدخل حفظا لماء وجه الحكومة العربية التى لاتستطيع أن تفقد ثقتها باى إدارة أمريكية أيا كانت خبرات الماضى القريب والبعيد على السواء .

وسوف يكون أساس العرض التالى لخطط الاستيطان الاسرائيليه فى الضفة الغربية هو دراسة قام بها فريق من الباحثين الأمريكين والاسرائيليين ، استند إلى فحص كافة مصادر المعلومات المتوافرة عن الضفة الغربية ، سواء كانت هذه المصادر اسرائيلية أو فلسطينية أو أمريكية وأشرف عليها البروفيسور ستيفن كوهن مدير معهد السلام والتنمية فى الشرق الأوسط فى جامعة مدينة نيويورك ومرون بنفستى من المركز الدولى للسلام فى الشرق الأوسط فى تل أبيب . واشترك فيها خمس من الباحثين الاسرائيليين فى فروع الاقتصاد والإحصاء والقانون والتخطيط العمرانى . والدراسة التى نعتمد عليها هى المرحلة الأولى فى مشروع أوسع للدراسة

الأوضاع فى الضفة الغربية وغزة تمهيدا لاقتراح السياسيات من وجهة نظر بعض الاسرائيليين . وقد أطلق على المرحلة الأولى فى هذه الدراسة المشروع الاستكشافى لقاعدة المعلومات الخاصة بالضفة الغربية وغزة .

The West Bank and Gaza Data Project. Pilot Study Report .

فما الذى تكشفه هذه الدراسة الأولية عن أبعاد خطط الاستيطان الاسرائيلية بالنسبة للضفة الغربية .

المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية

بلغ عدد المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية فى نهاية ١٩٨٢ عدد ٧٥ مستوطنة قائمة بالفعل أو تحت التشييد ، وكانت هناك ستون مستوطنة أخرى فى مراحل أولية من التخطيط والتشييد . وبلغ عدد السكان الاسرائيليين المقيمين فيها ٢٢ ألف . ومن الملاحظ أن حركة إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية قد بدأت منذ الاحتلال الاسرائيلى للضفة إلا أن السنوات التالية لسنة ١٩٧٧ وكذا ١٩٨٠ شهدت زيادة كبيرة فى عدد هذه المستوطنات . وقد ارتبط ذلك فى السنة الأولى بوصول أئتلاف ليكود إلى السلطة وهو الذى أعطى دفعة قوية لعملية بناء المستوطنات ، وجاءت الزيادة التالية لسنة ١٩٨٠ فى ظروف جديدة كان من أهم معالمها ابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية والتى نصت على التفاوض من أجل تحقيق الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة . ومن ثم جاءت زيادة المستوطنات بعد ابرام هذه المعاهدة تجسيدا لنوايا اسرائيل الحقيقية فى خلق واقع جديد فى الضفة الغربية يجعل أى حديث عن الحكم الذاتى أمرا غير ذى موضوع .

وربما تصور البعض أن حركة الاستيطان فى الضفة الغربية هى حركة تلقائية يقودها يهود متعصبون . إلا أن واقع الأمر يؤكد أن عملية الاستيطان هى عملية

مخططة من جانب المنظمة الصهيونية العالمية التى تقوم بتمويلها ، كما أن الحكومة الاسرائيلية تشرف على تنفيذها ، وليس الدليل على ذلك هو تعاطف القوات الاسرائيلية فى الضفة الغربية مع المستوطنين وإنما وجود اعتمادات مالية خاصة بالمستوطنات ضمن ميزانيات الوزارات الاسرائيلية المعنية .

وفضلا على ذلك فإن حركة الاستيطان تتم وفقا لخطط محددة متفاوتة المستويات . فهناك خطة عامة للاستيطان فى الضفة الغربية تسمى «Drobles Plans » تليها خطط على مستوى مناطق وقطاعات محددة وأخيرا توجد خطط تتعلق بكل مستعمرة أو برنامج كل على حدة .

وتشرف على تنفيذ هذه الخطط أجهزة عديدة من بينها قسم الاستيطان بالمنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية على المستوى الدولى وكذلك وزارة الاسكان الاسرائيلية فى حالات أخرى على المستوى المحلى . وهناك هيكل إدارى متكامل من أجهزة التخطيط يتولى مسئولية تحقيق هذه الخطط داخل الضفة الغربية . ويتمثل هذا الجهاز فى أربع مجالس تخطيط إقليمية تمت إقامتها فى ٢٠ مارس سنة ١٩٧٩ أى قبل التوقيع على المعاهدة المصرية الاسرائيلية بستة أيام ، لتكون نواة الإدارة الاسرائيلية المستقلة لهذه المستوطنات فى المستقبل .

وتحدد هذه الخطط عددا من السمات ينبغى توافرها فى المستوطنات ، وأهمها أن تكون المستوطنات قادرة على تحقيق استقلالها الذاتى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأن تكفى أغلب احتياجاتها ذاتيا . ومع ذلك ينبغى أن ترتبط هذه المستوطنات ببعضها البعض فى شئون الدفاع وفى الحصول على بعض الخدمات الصحية والتعليمية . وقد لاحظ واضعو الدراسة التى يستند إليها هذا العرض أن خطط بناء المستوطنات لاتشير إلى المواطنين العرب إلا فى إطار الحديث عن تحقيق التوازن بين عدد المستوطنين اليهود وعددهم او ربط المستوطنات بشبكات مياه أو كهرباء محلية . كذلك تعتبر الخطط أن حاجة المستوطنات إلى

عمالة خارجية من المراكز الحضرية الكبرى حول القدس وتل أبيب هى حاجة مؤقتة فى المرحلة الأولى لتطور المستوطنات ولكنها ستخف بكثير فى المستقبل عندما تتطور الزارعة والصناعة فى المستوطنات .

وتقسم الخطط المستوطنات إلى فئات عديدة . فهناك المستوطنات الريفية والمستوطنات الحضرية ، كما أن هناك مراكز المناطق والمراكز الصناعية . ولاتوجد فى الوقت الحاضر مستوطنات تنتمى إلى الفئتين الأخيرتين ولكن المزمع هو إيجاد مستوطنات تكون بمثابة عواصم إدارية فى إطار شبكة المستوطنات وهى التى يطلق عليها مراكز مناطق Area centres وأن تكون هناك مستوطنات أخرى تتخصص فى الإنتاج الصناعى .

والواقع أن المستوطنات الحالية يمكن تقسيمها الى فئتين رئيسيتين . الفئة الأولى هى المستوطنات الريفية وهى فى الأغلب على شكل تعاونيات زراعية – يشوفان Yishuvim وهى صغيرة الحجم من حيث عدد سكانها الذى يتراوح بين ١٥٠ و ٣٠٠ أسرة وإن كانت تحيط بها مساحات واسعة . وأغلب المستوطنات الموجودة حاليا هى تعاونيات صغيرة ويعود ذلك إلى أنها تتمتع من وجهة نظر المنظمة الصهيونية والحكومة الاسرائيلية بعدد من المزايا تنبع من صغر حجمها وبالتالى قلة تكاليف إنشائها وإمكانية إقامتها بسرعة . كما أنها تتفق مع الايديولوجية الصهيونية ذات الشعارات الجماعية ، كما أنها تحقق اعتبارات الأمن لإمكانية سيطرتها على مساحات واسعة من الأراضى فتحد بذلك أيضا من نمو القرى والمدن العربية . وأخيرا فإن صغر حجمها وكثرة عددها يسهلان من استخدامها فى الدعاية السياسية كدليل على انجازات الحزب أو التآلف الموجود فى السلطة .

أما المستوطنات الحضرية فهى أقرب إلى مدن صغيرة إذ تضم أو يخطط لها أن تضم أعدادا كبيرة من السكان . وإذا كانت المستوطنات الريفية تتسم بطابع

تقشفى وتفيد أساسا فى أغراض عسكرية فإنها لايتوقع ان تجتذب إلا هؤلاء الاسرائيليين الذين مازلوا يتمسكون بقيم الصهيونية الأولى وادعاءاتها الاشتراكية وعدد هؤلاء قليل . أما المستوطنات الحضرية فهى تجيب أساسا على مشاغل عمليه محضة أهمها صعوبة الحصول على مسكن لائق فى المراكز الحضرية الكبرى ، ولذلك فإنها تجتذب عدد كبيرا من الأسر الشابة الراغبة فى الحصول على مسكن بشروط اقتصادية ملائمة وفى مواقع قريبة من أماكن عملها فى تل أبيب أو القس . وتتوافر هذه المزايا فى المستوطنات الحضرية . فوفقا لتقرير الدراسة فإن أسعار المساكن أقل بكثير فى المستوطنات الحضرية القائمة ، كما يمكن فيها الحصول على قرض يغطى فى أحوال كثيرة ٨٠ ٪ من ثمن المسكن . وهذه القروض هى فى العادة طويلة الأجل بل ليس هناك داع فى الحقيقة لتسديدها طالما استمرت الإقامة فى هذه المستوطنات ، بل يحدث أيضا أن تقدم بعض الشركات عقود بيع لهذه الوحدات دون اشتراط أى مقدم ، وهو مايجعل الإقامة فيها شبه مجانيه . وأخيرا فمن المتوقع أن تكون نوعية الخدمات فى هذه المستوطنات أفضل بكثير مما يتوافر فى تل أبيب والقدس .

وأهم المستوطنات الحضرية القائمة كلا من معاله أددميم وآرييل . ويقدر للأولى أن تغطى مساحة ١٣٧١٧ دونم وستوجد بها ١٠٠٠٠ وحدة سكنية يقطنها ٤٠٠٠٠ شخص أما آرييل فينتظر أن تكون أكبر المستوطنات بمساحة تغطى ٢٩٥٠٠ دونم بها ٢٥٠٠٠ وحدة سكنية يقطنها ١٥٠٠٠٠ شخص ومن المستوطنات الكبيرة الأخرى من كارنى شومرون وكيريات أربا وجيئون وإفرات وستتراوح فى أعداد السكان فيها بين ٢٥ ألف و ٣٥ ألف ، ويتراوح عدد الوحدات السكنية فيها بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ وحدة .

ومع أن هاتين الفئتين من المستوطنات تحققان وظائف متكاملة ، الا أن الطابع العقائدى الواضح فى المستوطنات الزراعية كان يجعل التحالف العمالى — معراخ — يؤيدها ، بينما يميل ائتلاف ليكود الى المستوطنات الحضرية . ويظهر هذا

الفارق أيضا فى نوعية الاسرائيليين الذين تجتذبهم كل فئة من المستوطنات . فالمستوطنات الصغيرة تجتذب أشخاصا تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٤٠ سنة وهم من المهنيين الذين ينتمون إلى الجيل الثانى من الاسرائيليين أو هم من اليهود السوفييت المهاجرين بينما تجتذب المستوطنات الحضرية أسرا شابة استقرت فى اسرائيل ولكنها تسعى إلى تحسين أوضاعها السكنية فى ظروف أفضل مما توفره المراكز الحضرية المزدحمة فى اسرائيل .

وتخضع الإقامة فى المستوطنات بنوعيها لإشراف السلطات الاسرائيلية ، فليس الانتقال للإقامة فى هذه المستوطنات مسألة تلقائية تحركها عواطف المتعصبين ، وإنما لابد من الحصول على موافقة السلطات الصهيونية وسبل الاقامة فى المستوطنات تحكمها سبل محددة وتتمثل هذه السبل فى شراء شقة من وزارة الإسكان بالشروط بالغة اليسر التى جرى ذكرها أو الانضمام الى تعاونية تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية Yishuv Kehilati أو تنظيم مستوطنة زراعية Beniya Kafrlt على أرض حددتها الوكالة اليهودية ، وحتى فى حالة شراء أرض من ملاكها الأصليين تحت أى ظرف فلابد من إعداد خطط تشترط موافقة مجالس التخطيط الإقليمية عليها .

كذلك فإن هناك عدد من الاعتبارات تحكم اختيار مواقع المستوطنات المختلفة وتشكل تصميمها . فيراعى فيها أن تمكن شبكة المستوطنات من الحد من النمو الجغرافى الطبيعى للمدن والقرى العربية وأن تسيطر على التلال التى تتحكم فى الطرق الرئيسة تلبية لاعتبارات عسكرية واضحه ، وتستهدف شبكة الطرق التى يجرى تصميمها وتنفيذها أن تمكن من وصل المستوطنات ببعضها البعض بسهولة ، وكذلك وصلها بالمراكز الحضرية الكبيرة فى تل أبيب والقدس وأن تلتف حول المدن والقرى العربية .

إسقاطات السكان فى المستوطنات .

تخطط سلطات الاستيطان الصهيونية لإيجاد ١٢٠ ألف مستوطنة زراعية تستوعب حوالى ١٠٠٠٠٠ اسرائيلى قبل نهاية القرن ، أما المستوطنات الحضرية فيخطط لها أن تتسع لـ ٣٢٠٠٠٠ أسرائيلى خلال نفس الفترة . وفيما يلى جدول بالاسقاطات الخاصة بالمستوطنات الحضرية .

المستوطنات الحضرية فى الضفة الغربية

اسم المستوطنة	مساحة الأرضى التقريبية دونمات مخططة	العدد المقترح من الوحدات السكنية	تقدير عدد السكان (مخطط)	المساحة التقريبية للمجلس المحلى (بالدونمات	عدد الوحدات السكنية الموجودة أو تحت الانشاء ١٩٨٢)
معاله أددميم	١٣٧١٧	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٤٠٠٠	١٥٠٠
آرييل	٢٨٩٥٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٧٣٤٠	٥٥٦
إمانيول	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	—	٥٢٠
كارنى شومرون	٢٢٠٦	٥٣٦٥	٣٠٠٠٠	—	٢٤٦
كيريات أربا	٥١٢	٦٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٧٠٠	غير متوافر
جيفون	١٣٠٠	١٩٠٠	٣٠٠٠٠	—	٥٠٠
الفرات	٢٣٨	٦٠٠٠	٢٥٠٠٠	—	٥٠٠
الكفاح	٥٨٠	غير متوافر	غير متوافر	٨٠	غير متوافر
إجمالى	٥٢٠٥٣	٥٩٢٦٥	٣٢٠٠٠٠		٣٨٢٢

المصدر : لجنة التخطسط العليا . الضفة الغربية . ورد فى الدراسة المذكورة .

الصعوبات التى واجهت خطة الاستيطان

ولعل أهم الصعوبات التى واجهت خطة الاستيطان تتمثل فى الحصول على الأراضى المناسبة لإقامة هذه المستوطنات ، واجتذاب اعداد كافية من اليهود للإقامة فيها وتوافر الأموال اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج الواسع وأخيرا توفير الظروف السياسية الملائمة والتى تعنى إضعاف المقاومة العربية داخل الأراضى المحتلة وتهيئة قدر كبير من التأييد له داخل اسرائيل . وليست هذه الصعوبات جميعها على نفس القدر من الأهمية . فلا يبدو مثلا أن توافر الأموال هو عقبة كبرى أمام هذا المشروع والذى يعلق قادة إسرائيل الحاليون أهمية كبيرة عليه . صحيح أن الموارد المالية المتاحة للحكومة الاسرائيلية محدودة ، إلا أن ذلك لم يمنعها دون إدلاء أولويه خاصة لبرنامج الاسيتطان فى الضف الغربية على حساب احتياجات أخرى ، وكما سيتضح فى الفقرات التالية فإن معدل الانجاز الذى تم خلال السنوات القليلة الماضية وهو معدل مرتفع قد تحقق فى ظروف تتميز بصعوبات اقتصادية ، وليس هناك مايدعو إلى الاعتقاد بأن الحكومة الاسرائيلية ومن ورائها المنظمة الصهيونية وإمكانيات الرأسمالية اليهودية فى البلدان الغربية ستقصر عن الوفاء باحتياجات هذا المشروع . كذلك قد يكون من الصعب تصور تدفق كبير من الهجرة اليهودية الى اسرائيل للإقامة فى هذه المستوطنات . وقد يكون من العسير بالفعل اجتذاب أعداد كافية من الاسرائيليين المقيمين أو النازحين الجدد الى المستوطنات الزراعية بطابعها التقشفى ونظام الحياة الصارم فيها ، إلا أن مثل هذه الصعوبات لاتثور فى حالة المستوطنات الحضرية ، والتى قد نجد أعدادا كافية للإقامة فيها تأتى أساسا من المراكز الحضرية المزدحمة بالسكان فى اسرائيل . ولذلك فمن المتصور نجاح هذه المستوطنات الحضرية فى التوسع اعتمادا على تشجيع إعادة توزيع السكان بينها واسرائيل فى حدودها السابقة على ١٩٦٧ وهو مايرتئيه بالفعل المخططون لهذه المستوطنات . وفيما يتعلق بتأمين الظروف الأمنية والسياسية الملائمة لاتساع حركة الاستيطان فمن الواضح أن مقاومة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة لهذه المشروعات

موجودة ، وليس الاحتفال السنوى بيوم الأرض الا تخليدا لسقوط شهداء فلسطينيين فى مظاهرات عارمة فى ٣٠ مارس سنة ١٩٧٦ احتجاجا على استيلاء السلطات الاسرائيلية على أراضى لإقامة مستوطنات عليها . ولكن من غير الواقعى أيضا أن ينجح الشعب الفلسطينى وحده معزولا عن التضامن العربى الفعال فى وقف مشروعات تهديد الضفة الغربية . ومن الواضح أيضا أن اسرائيل لاتعبث بالاحتجاج الراهن على حركة الاستيطان الذى يصدر من أطراف دولية سواء كانت حليفة مثل الولايات المتحدة أو معادية مثل المنظمات الدولية .

وهكذا فإن المشكلة الأساسية التى تواجه حركة المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية فى الوقت الحاضر هى مشكلة الحصول على مساحات مناسبة من الأراضى لإقامة المستوطنات عليها . ولكن هذه المشكلة قد تم تذليلها أيضا

أساليب الحصول على أراضى لإقامة المستوطنات .

قدرت مساحة الأراضى التى سيطرت عليها اسرائيل فى الضفة الغربية فى نهاية سنة ١٩٨٢ بما يتراوح بين ٢٧ ٪ و ٦٤ ٪ من مساحة الضفة البالغة ٥ر٦ مليون ٧ دونم (٦ر٢ مليون فدان) . وقد تفاوت أسلوب السيطرة على هذه الأراضى ، فقد كانت السلطات الاسرائيلية تثير أحيانا حججا قانونية مختلفة للاستيلاء على هذه الأراضى ، وتحد فى أحيان أخرى من سلطات مجالس القوى والمدن العربية فى التحكم فى استخدام الأراضى وفى أحيان ثالثة كانت تمارس ضغوطا على الفلاحين الفلسطينيين بالتضييق على قدراتهم فى استخدام المياه للرى على أمل دفعهم إلى التخلى عن الزراعة كلية وهجرة مزارعهم بعد تحولها إلى أراض بور .

ففيما يتعلق بالحجج القانونية التى كانت السلطات الاسرائيلية تثيرها فقد استخدمت حجج عديدة ، وأصبحت هناك فى الوقت الحاضر ترسانة

كبيرة من القوانين يصعب على كثيرين من المزارعين اثبات عدم انطباقها عليهم فى اطار سعى اسرائيل الحثيث إلى تطبيق التشريع الاسرائيلى على الضفة الغربية ، ومن بين هذه الحجج مايلى :

١ – **ملكيات الغائبين** : أى تلك التى كان يملكها أفراد هاجروا فى سنة ١٩٦٧ ، وكان يشرف عليها الوصى على الملكية المهجورة والذى حلت السطات الاسرائيلية بطبيعة الحال محله وقامت بتأجير مساحات واسعة منها للمستوطنات الزراعية .

٢ – **أراضى الدولة الأردنية** : أى الأراضى المسجلة باسم وزارة الخزانة الأردنية أو ملك الأردن ، ويعتبر الحاكم العسكرى الاسرائيلى هو المدير المؤقت لهذه الأراضى طوال فترة الاحتلال . إلا أن الادارة العسكرية قد أجرت هذه الأراضى للمستوطنين الأفراد لبناء منازل لهم فيها لفترات طويلة تصل الى ٤٩ سنة قابلة للتجديد .

– **الأراضى المصادرة لأغراض عسكرية** : وهى أراضى خاصة تم مصادرتها بموجب أوامر من الادارة العسكرية وذلك تحت دعوى « احتياجات عسكرية حيوية وعاجلة » . ومع أنه من المفروض أن تظل هذه الأراضى ملكية خاصة إلا أن كثيرا من المستوطنات قد تم بناؤها على هذه الأراضى .

٤ – **الأراضى الموقوفة لأغراض عسكرية** : وهى الأراضى التى خصصتها الحكومة العسكرية للاستخدام فى التدريب وإطلاق النار وكمناطق أمن . وتتحول الأراضى الموقوفة لأغراض عسكرية إلى أراض مصادرة كما كان الحال فى مستوطنه كيريات أرب .

٥ – **« الأراضى اليهودية »** : وهى الأراضى التى كان يملكها يهود قبل ١٩٤٨

وأدارها الوصى الأردنى على ملكيات العدو .

٦ - **الأراضى التى اشترتها مؤسسات يهودية** : قبل توقيع المعاهدة المصرية الاسرائيلية فى ١٩٧٩ كانت الهيئات اليهودية التى تقوم بالشراء فى الضفة هى الهيئات العامة وخصوصا الصندوق اليهودى القومى Jewish National Fund ، ولكن بعد توقيع المعاهدة سمحت الإدارة العسكرية للشركات الخاصة والأفراد كذلك بشراء الأراضى .

٧ - **الأراضى المصادرة لأغراض عامة** : وهى الأراضى التى صودرت طبقا لقانون مصادرة الملكيات الأردنى فى ١٩٥٣ وقد تم تعديل القانون لتسهيل قيام الحكومة العسكرية بمصادرة الأراضى . وقد تذرعت الحكومة العسكرية بهذا القانون لمصادرة الأراضى لتلبية احتياجات المستوطنين المدنيين الاسرائيليين وخاصة إلى الطرق ، فصادرت مساحات واسعة لبناء طرق رئيسة وفرعية لربط المستعمرات ببعضها البعض .

٨ - وقد قدرت مساحة الأراضى التى استولت عليها الحكومة العسكرية الاسرائيلية فى ١٩٧٩ بما يقدر بربع مساحة الضفة الغربية (٥ر١ مليون دونم ، ٦٥ر مليون فدان) . إلا أن هذا التقدير لم يعد يتفق مع الواقع لأن الحكومة العسكرية ثم الإدارة الاسرائيلية من بعدها قد اتبعا أسلوبا جديدا منذ سنة ١٩٧٩ مكنها من الناحية العملية من الاستيلاء على أى أراضى تحتاجها عملية الاستيطان اليهودى غير المحدودة فى الضفة الغربية .

وقد تمثل الأسلوب الجديد الذى ابتعته الإدارة الاسرائيلية فى الاستناد الى المادة ١٠٣ فى قانون الأراضى التركى الذى كان معمولا به فى اسرائيل وقت الانتداب والذى يقضى بأن الأرض الخالية مثل الجبال والمناطق الصخرية والحقول المغطاة بالحجارة وأراضى الرعى التى لايملكها أحد بموجب وثيقة

ملكية تعتبر **أرضا موات** يمكن أن يستخدمها أى شخص يحتاج اليها بموافقة الجهات الرسمية وبشرط أن تبقى ملكيتها النهائية فى يد السلطان .

ومع أن أمر الحاكم العسكرى رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ كان يخول الادارة العسكرية أن تعلق أراضى معينة ملكية للدولة إلا أن الحجج التى كانت تستند اليها هى غياب المالك أو الأغراض العسكرية أو كونها ملك للحكومة الأردنية وقد ظلت هذه المساحات محدودة إلا أنه مع تولى أئتلاف ليكون السلطة واتباعه سياسة الاستيطان فى كل ماأسماه باسرائيل الكبرىEretz Israel فقد بدأت الإدارة الاسرائيلية فى البحث عن أراضى داخل المناطق المأهولة بالسكان كانت الحجة التى اتبعتها فى البداية هى الحاجه إلى الأراضى لأغراض عسكرية . ولكن المحكمة العليا فى اسرائيل قضت فى حكم شهير.(خاص بمستوطنة إيلون موريه Elon o Moreh) بأنه لاتجوز مصادرة الأراضى لإقامة مستوطنات مدنية ولذلك فقد امتنعت الحكومة الاسرائيلية عن الاستناد الى هذه الحجة فى الحصول على أراضى لإقامة مستوطنات وإنما أصبحت تعلن أن أية أراضى لاتسجل ملكيتها هى أرض موات ومن ثم فإنها تستولى عليها بدعوى أنها وريثة السلطان العثمانى ! ورغم أن وثائق تسجيل الملكية فى سجل الأراضى فى الضفة الغربية لاتغطى إلا نحو ثلث الأراضى ، إلا أن الحاكم العسكرى كان قد أصدر فى سنة ١٩٦٨ الأمر رقم ٢٩١ بوقف كل اجراءات تسجيل الملكية . وبذلك فقد أصبح من المألوف إصدار إخطارات بأن مساحات معينة هى حقول تغطيها الأحجار أو أنها مناطق صخريه ومن ثم فهى تصبح بسبب عدم تسجيل حقوق الملكية عليها ملكية للحكومة . وأصبح يقع على المشتكى بموجب الأمر ٥٩ إثبات أن هذه الأراضى هى ملكيته القانونية ومن الصعب عادة على الفلاح الفلسطينى العثور على الدليل القانونى فى ضوء وقف تسجيل الملكيات منذ سنة ١٩٦٨ وعدم توافر وثائق ملكية مسجلة عن ثلثى المساحة المزروعة ، كما أنه من العسير عليه اقناع مجلس الأراضى وهو الجهة المختصة بنظر شكواه نظرا لأن هذا المجلس يرأسه خبير قانونى من هيئة الأراضى الأسرائيلية ويستند فى مداولاته

إلى تقارير وصور يقدمها خبراء اسرائيليون يثبتون دائما أن الأرض موضع النزاع هي أرض صخرية أو مغطاة بالحجارة ومن ثم فهى أرض موات تئول ملكيتها إلى السلطة العامة .

وقد مكنت هذه الذريعة الحكومة الاسرائيلية من الاستيلاء على الأراضى التى احتاجتها عمليات الاستيطان غير الزراعى والحضرى منذ سنة ١٩٧٧ . والواقع أن هذا الأسلوب ليس إلا امتدادا للأسلوب الذى اتبعته السلطات الاسرائيلية مع القرى العربية داخل اسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ . وقد مكنها هذا الاسلوب من مصادرة كل الأراضى المحيطة بتلك القرى ولم تترك أى مساحة لتوسعها .

وبناء على هذا الادعاء فمن الواضح أنه لم يعد هناك فى الوقت الحاضر أى قيد على توافر الأراضى للمستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية . وليس من المهم التحديد الدقيق للمساحة الواقعة تحت السيطرة المباشرة للسلطات الاسرائيلية ، فهناك مدن يهودية يجرى بناؤها بكثافة على مساحات صغيرة نسبيا يمكنها أن توفر الإقامة لعشرات الألوف من المستوطنين الحضريين . وبالاضافة إلى التذرع بحجج قانونية مختلفة تلجأ السلطات الاسرائيلية إلى التحكم فى استخدام الأراضى **بالحد من سلطة مجالس القرى والمدن العربية فى التخطيط العمرانى** ووقف عمليات البناء فيما يتجاوز مساحات صغيرة تحيط بهذه القرى والمدن ثم بوضع سلطة تقرير استخدام الأراضى فى كل المناطق الفضاء فى الضفة الغربيه فى يد مجلس تخطيط أعلى يتكون من اسرائيليين فقط وتتبعه منذ سنة ١٩٧٩ مجالس إقليمية أصبح عددها خمسا فى الوقت الحاضر وهى فى الحقيقة أداة الحكومة الاسرائيلية فى إدارة الأراضى فى الضفة الغربية ولاشك فى هذا الطابع نظرا لأن ميزانياتها ملحقة بميزانيات الوزارات الاسرائيلية .

وهكذا ففى الوقت الذى تفرض فيه القيود على النمو الجغرافى للمدن

والقرى العربية تتسع المساحات التى تسيطر عليها الإدارة الاسرائيلية على نحو من شأنه لو استمر أن تتحول أماكن التجمع العربية فى الضفة الغربية الى مايشبه الجيتو الذى تحيطه المستوطنات الاسرائيلية وشبكات طرق من كل جانب .

وأخيرا تفرض السلطات الاسرائيلية **قيودا شديدا على استخدام الفلسطنيين للمياه فى الأغراض الزراعية** ، فى الوقت الذى تستخدم فيه المستوطنات الاسرائيلية مايقرب من خمس الاستهلاك الكلى للمياه فى الضفة الغربية . وهكذا أصبح كاهل المزارعين الفلسطينيين ينوء بأعباء جديدة ثقيلة ففضلا من آثار سياسية الاستيطان نفسها فإن القيود المفروضة على استخدام المياه ونقص رؤوس الأموال وصعوبات التسويق كل هذا يشكل ضغوطا كبيرة على المزارعين الفلسطينيين فرضت بكل تأكيد عن عمد من أجل دفع هؤلاء المزارعين إلى التخلى عن أراضيهم التى تبور أمام أعينهم ويهاجرون من وطنهم بحثا عن الرزق فى أماكن أخرى .

معدلات تنفيذ خطط الاستيطان

يمكن استخدام عدد من المؤشرات فى التعرف على معدل تنفيذ خطط الاستيطان الاسرائيلية . ومن هذه المؤشرات زيادة عدد السكان الاسرائيليين فى الضفة الغربية والمعدل السنوى لبناء الوحدات السكنية فيها ومقدار الاستثمارات الموجهة إلى مشروعات الاستيطان وطبيعة المرافق الأساسية التى أوجدتها اسرائيل فى الأراضى المحتلة .

فمن حيث عدد السكان ارتفع عدد الاسرائيليين فى الضفة الغربية من ٥ آلاف تقريبا فى نهاية عام ١٩٧٧ وبعد زيارة القدس الشهيرة مباشرة إلى ٢٠ ألف فى سنة ١٩٨٢ . أى أن عددهم تضاعف إلى أربعة أمثاله تقريبا فى غضون

خمس سنوات منذ بداية المرحلة الجديدة فى العلاقات المصرية الاسرائيلية .

ويبلغ معدل بناء المساكن فى الوقت الحاضر حوالى ٣٠٠٠ وحدة سكنية سنويا تتسع لعدد يتراوح بين ١٢ ألف و١٥ ألف شخص . وهكذا فبناء على هذا المعدل قد يصل عدد سكان الضفة الغربية من الاسرائيليين إلى مايقرب من ١٠٠ ألف فى سنة ١٩٨٧ .

وقد قدرت الميزانية الاسرائيلية المخصصة للمستوطنات بحوال ١٦٠ مليون دولار خصص منها للإسكان ٥٦ مليون دولار (٣٥ ٪ من الإجمالى) وللزراعة ٢١ مليون دولار (١٣ ٪ من الاجمالى) .

وأخيرا يستند التخطيط الاسرائيلى لهذه المستوطنات إلى افتراض الفصل الكامل بينها وشبكة الخدمات الموجودة فى المدن والقرى العربية . وفى الوقت الحاضر توجد خدمات منفصلة للمستوطنات فى البريد والاتصالات اللاسلكية والصناعة والتسويق الزراعى ونقل التلاميذ للمدارس وترخيص السيارات . وتوجد خدمات مشتركة مع مراكز التجمع العربية فى مرافق المياه والطرق والكهرباء .

معالم الواقع الجديد فى الضفة الغربية

إن استمرار تنفيذ خطط الاستيطان الاسرائيلية بهذه المعدلات من شأنه أن يغير خلال السنوات القليلة القادمة المعطيات السكانية والعمرانية الأساسية فى الضفة الغربية . لن يصبح الاسرائيليون بتنفيذ هذه السياسات قطرة فى محيط فلسطينى معادى وإنما سيتحولون تدريجيا إلى مجتمعات استيطانية كثيفة تسيطر على مساحات واسعة من أجود الأراضى وأفضل المواقع فى الضفة الغربية ويجبرون السكان الفلسطينيين على الانزواء فى مدنهم وقراهم التقليدية . صحيح

أن اسقاطات سكان المستعمرات فى نهاية القرن لاتحقق للاسرائيليين الأغلبية فى الضفة الغربية على أساس معدلات الزيادة بين السكان العرب فيها فى الوقت الحاضر . ولكنه لاينبغى تجاهل معدلات الهجرة المرتفعة من الضفة الغربية إلى الأردن والبلدان العربية المنتجة للنفط منذ سنة ١٩٧٤ وهو ماجعل معدلات الزيادة الصافية بين سكانها العرب تصل إلى حوالى ٤ر١ ٪ خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٠ بينما كانت ٥٣ر٢ خلال نفس الفترة للسكان اليهود فى اسرائيل . وفى الحقيقة فإن مؤلفى الدراسة التى نعرضها قد وصلوا على أساس هذه الملاحظة إلا الاستنتاج بأن مسألة « التهديد السكانى » الذى يمثله العرب بمعدلات زيادتهم الديموجرافية المرتفعة لايؤيده الواقع . ولاشك أن الضغوط الاقتصادية والسياسية التى تمارسها السلطات الاسرائيلية على الفلسطينيين فى الضفة الغربية من شأنها أيضا أن تدفع أعدادا متزايدة منهم إلى الهجرة . وهكذا فصورة العرب فى الضفة الغربية فى المستقبل هى إما مجتمعات خاضعة من الدرجة الثانية تهيمن عليها أقلية وافدة ومستقرة (نموذج جنوب أفريقيا) أو قد يتحولون إلى سكان جيتو يعتمد على الرغم من عزلته الجغرافية على كسب الرزق من العمل فى المؤسسات الاسرائيلية . وأحد ملامح هذه التبعية تبدو الآن فى أن نصف العمالة الفلسطينية فى الضفة الغربية تعمل بالفعل فى مشروعات اسرائيلية أو لحساب الاسرائيليين وبأجور تقل بطبيعة الحال بكثير عما يتقاضاه الاسرائيليون .

وهكذا يتطور المشروع الصهيونى يوما بعد يوم فى ظل الحرب كما فى ظل السلام ولاتملك نظم عربية عديدة من رد عليه سوى بأن تنصح منظمة التحرير الفلسطينية بقبول مشروع الرئيس الأمريكى ريجان الذى لايدعو إلى تصفية المستوطنات الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة فضلا عن عدم اقراره بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره . وعلى أى الأحوال فإن الجواب الحقيقى على المشروع الصهيونى لايمكن أن يظهر فى ظل الأوضاع الحالية للوطن العربى والتى هى الخلفية الحقيقة لاستمرار سياسات التوسع الاسرائيلى .

الفصل السادس
هجرة اليهود السوفيت إلى الكيان الصهيونى

د . أحمد يوسف أحمد
مدرس العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه

أود أن أعترف بداية اننى قد ترددت كثيراً قبل أن أقدم على عرض مثل هذا الموضوع وهذا لسببين على الأقل أولهما أن موضوع هجرة اليهود السوفيت إلى الكيان الصهيونى قد لايبدو موضوعاً ملحاً بالنظر إلى التطورات الحالية التى تشهدها الأمة العربية فى صراعها مع اسرائيل ، فهو موضوع يمكن لمعالجته ان تنتظر اذا قورن باحتلال اسرائيل للبنان مثلا ، كذلك فإن الموضوع على الرغم من وجهة نظرى الخاصة فيه التى ستتضح من خلال هذ العرض - يثير دون شك ابعاداً سلبية تتعلق بالسياسة السوفيتية تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى . ويمكن ان تفهم إشارته وكأنها محاولة لشد الانتباه إلى قضايا فرعية بعيداً عن العدو الرئيسى . ومع ذلك فقد تشجعت فى النهاية على تقديم الموضوع ايماناً بأن أهمال اعتبارات المدى الطويل فى التخطيط الاستراتيجى لمواجهة العدو الصهيونى مسئول دون شك ولو جزئيا عما نحن فيه الآن وبأن جدية المناسبة تمكننا من طرح قضايا حساسة دون ان تستخدم فى تحول اهتمامنا عن عدونا الأصيل .

وسوف اركز فى هذا العرض على تفسير السلوك السوفيتى من موضوع هجرة اليهود السوفيت لاسرائيل ، ولن أتناول مثلا مشكلة استيعابهم فى الكيان الصهيونى اعتقاداً بأن الجانب الذى سيتم التركيز عليه الآن هو أكثر الجوانب ابهاماً وتعرضاً للتفسيرات المشوهة ، ومن هنا محاولة القاء اضواء موضوعية عليه فى هذا السياق وسوف ينقسم هذا العرض الى قسمين اولهما يتناول تطور وضع اليهود السوفيت داخل الاتحاد السوفيتى وذلك بهدف القاء الضوء على القسم الثانى وهو السياسة السوفيتية تجاه قضية هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل .

١ - تطور وضع اليهود السوفيت .

ورث الحكم السوفيتى مشكلة يهودية بالغة التعقيد ، اذ عانى اليهود فى روسيا القيصرية من اضطهاد حاد لايعنينا الآن ماذا كان قد ترتب كرد فعل « لسلوك يهودى تقليدى فى مواجهة أى مجتمع يعيشون فيه أم كنتيجة للنظام « لسلوك يهودى تقليدى » القيصرى الذى عانى الجميع من مساوئه المهم أن هذا الاضطهاد قد وجد ، وأنه خلق مسألة يهودية فى روسيا القيصرية فرضت نفسها على كل حركات الرفض داخلها ، خاصة وأن عدد اليهود فى روسيا القيصرية قد بلغ وفقا لتعداد ١٨٩٧ خمسة ملايين ١٧٥٠ ألف ، كما أن معدل مشاركتهم فى الحركات السياسية - نتيجة لهذا الاضطهاد كان مرتفعا .

وفى ظل هذا الاضهاد وضعت بذور المشكلة التى نبحثها الآن ، اذ لعب اليهود من روسيا القيصرية بسبب اضطهادهم - دوراً هاماً فى عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، فقد تألفت منهم موجتا الهجرة الأولى من ١٨٨٢ - ١٩٠٣ والثانية من ١٩٠٤ - ١٩١٤ بصفة أساسية ، وكان عددهم فى الموجة الأولى يتراوح بين ٢ ، ٣ آلاف وفى الثانية بين ٣٥ و٤٠ ألف .

وبوصول البلاشفة إلى السلطة فى ١٩١٧ وبدء تطبيق تعاليم الماركسية -

اللينينية وأقامة النظام السوفيتي ، بدأ بالتالى تطبيق الحل الماركسى – اللينينى للمسألة اليهودية والمبنى على النظر اليها كجزء من المسألة الاجتماعية العامة يحل بإقامة النظام الاشتراكى المتضمن تطبيق مبدأ المساواة تطبيقاً كاملًا ، ومع ذلك فقد عانى اليهود فى بداية الحكم السوفيتى نتيجة الحرب الأهلية التى طابق فيها أعداء البلاشفة بين اليهود وبين البلاشفة بالنظر الى النسبة العالية للمشاركة اليهودية فى الثورة البلشفية ، والى المكاسب التى حصل عليها اليهود بعد نجاح الثورة ، وزاد من مصاعب اليهود ان عمليات التدخل الخارجى ضد الثورة قد تركزت فى مناطق ذات كثافة يهودية ، وقد نتجت عن هذه المصاعب الجديدة . أولى موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين فى ظل النظام السوفييتى ، اذ يقدر عدد اليهود الذين هاجروا الى فلسطين فى موجة الهجرة الثالثة (١٩١٩ – ١٩٢٣) بـ ١٥٫٨٠٠ .

والواقع أن المتتبع للتجربة السوفييتيه فى حل المسألة اليهودية ، قد يتولد لديه انطباع سريع بأنها صادفت على الدوام ظروفا خاصة ، مما ساعد على استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين ، حتى نشأة دولة اسرائيل . واذا تركنا هذا الانطباع العام الى محاولة للتحليل ، فستجد انه بالاضافة الى ماعاناه اليهود من أعداء البلاشفة ومن التدخل الخارجى ، فقد عانوا أيضا – بالرغم من المساواة السياسية – من التطبيق الاشتراكى ذاته ، بالنظر الى بنيتهم الخاصة ، فقد غلب أصحاب الاعمال الخاصة التجارية والصناعية على تركيب البنية اليهودية ، بينما قلت نسبة العمال ، وندر وجود الفلاحين بينهم ، وهكذا عندما الغيت الاعمال الخاصة ، فقد معظم اليهود موارد رزقهم بصورة مفاجئة ، وبدون فترة انتقال تتيح لهم الفرصة لايجاد أعمال جديدة يعيشون منها .

وبالرغم من الاجراءات الخاصة التى اتخذتها الحكومة السوفيتية لحل هذه المشكلة الجديدة ، كتخصيص نسبة معينة من أماكن العمل فى المشروعات الصناعية لليهود ، وتشجيع اتجاههم الى الزراعة ، الا أن السياسة الاقتصادية

الجديدة التى دشنت فى مارس ١٩٢١ غيرت الموقف الى حد كبير ، فقد سارع اليهود الى الاستفادة منها ، بل كانوا عن المستفيدين الرئيسيين منها ، فعاد كثيرون منهم الى تجارتهم الصغيرة ، وحرفهم اليدوية ، وصناعاتهم الصغيرة ، وتحسنت أحوالهم الاقتصادية تحسنا كبيرا ، غير أنه ابتداء من سنتى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ بدأت الحكومة تتخذ اجراءات معينة للحد من نمو الطبقة المستفيدة بهذه السياسة ، وبعد انتهاء فترة هذه السياسة فى ١٩٢٨ ، والانتقال الى مرحلة البناء الاشتراكى الايجابى ، صودرت أموال رجال السياسة الاقتصادية الجديدة (أى أفراد الطبقة التى أثرت من ورائها) . ومن الطبيعى أنه كما كان اليهود هم المنتفعين الرئيسيين من هذه السياسة ، كانوا أيضا هم أكثر من قاسى فى نهايتها .

ويمكن القول بأن المسألة اليهودية بصورتها الجديدة هذه فى ظل النظام السوفييتى ، بدأت تعرف طريقها الى الحل مع بدء الخطة الخمسية الاولى فى ١٩٢٨ حيث تطلبت هذه الخطة قدرا كبيرا من القوة البشرية ، وأنه مع منتصف الثلاثينات ، كانت البطالة بين اليهود من الناحية العملية قد انتهت . الا أن المجتمع السوفيتى منذ ذلك التاريخ (أواسط الثلاثينات تقريبا) وحتى وفاة ستالين ، مر بفترة من الحكم المطلق ، عانى فيها الشعب السوفييتى من مصاعب معينة ، وكان اليهود بين من عانوا منها ، وان حدث تركيز كبير لاسباب معروفة حول معاناتهم هم بالذات . كذلك صادفت التجربة السوفييتية لدمج اليهود مشكلة أخرى مع بداية الحرب العالمية الثانية ، وقد كانت لهذه الحرب آثار ايجابية على عملية الدمج هذه نتيجة لنزوح اليهود من المناطق الغربية فى الاتحاد السوفييتى الى الداخل فرارا من أمام الغزو النازى ، الامر الذى عمل على التعجيل بعملية ذوبانهم ، وكذلك نتيجة لوحدة المجتمع السوفييتى فى مواجهة العدو المشترك . الا أنه على الرغم من ذلك ، يقال أن يهود المناطق التى ضمت الى الاتحاد السوفييتى بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بوقت قصير ، ويقدر عددهم بحوالى ٢ مليون (بما فيهم كثير من اللاجئين من بولندا التى سيطر عليها النازى) ، كانوا يضمون جماعات محافظة متضامنة ، عاشت حياة يهوديه كاملة تضرب بجذورها فى التقاليد

العبرية ، وأن هذه الجماعات ، وقد أصبحت متصلة بالمراكز اليهودية فى الاتحاد السوفيتى ، قد مارست نفوذا معوقا على عملية تذويب اليهود ، كذلك يقال ان طبيعة العدو [النازى] الذى واجهه السوفييت فى الحرب العالمية الثانية ، قد ساعد على تنبيه الاحساس بالذاتية اليهودية المعادية للفاشية بعد نشوب الحرب بوقت قصير .

وماكادت الحرب تضع أوزارها ، حتى تكامل مشروع انشاء الدولة اليهودية فى فلسطين ، وصدور القرار بتقسيم فلسطين فى ١٩٤٧ ، وقامت دولة اسرائيل فى ١٩٤٨ بالفعل لتعمل كعنصر طارد لليهود من المجتمع السوفيتى ، خاصة وأن الموقف الايجابى السوفييتى منها فى البداية ، قد أعطى اليهود السوفييت مبررا للتعاطف مع الدولة الناشئة .

وهكذا فان التجربة السوفيتية فى حل المسألة اليهودية ، بالرغم من نجاحها العام ، واجهت ظروفا صعبة وغير عادية فى كافة مراحلها ، الامر الذى يمكن على ضوئه فهم استمرار الهجرة من الاتحاد السوفيتيى الى فلسطين قبل ١٩٤٨ ، فقد قدر عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتيى الى فلسطين ، فيما يسمى بموجة الهجرة الرابعة (١٩٢٤ – ١٩٣١) بـ ١٥٫٠٠٠ وفيما يسمى بالموجة الخامسة (١٩٣٢ – ١٩٣٨) بـ ١٦٫٠٠٠ ، وليست هناك أرقام محددة عن الهجرة فى فترة الحرب العالمية الثانية ، وحتى نشأة دولة اسرائيل ، وان كان أحد المصادر قد أشار الى هجرة أكثر من الفى يهودى ، معظمهم اعضاء فى الحركات الصهيونية من المناطق التى ضمها الاتحاد السوفيتي فى الحرب الثانية (وبالذات ليتوانيا) الى فلسطين ، وعموما يقدر عدد الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتى الى فلسطين فى الفترة من ١٩١٩ – ١٥ مايو ١٩٤٨ بـ ٥٢٫٢٥٠ بنسبة ١٢٫٢ فى المائة من مجموع المهاجرين البالغ عددهم ٤٥٢٫١٥٨ .

٢ - السياسة السوفيتية وهجرة اليهود الى اسرائيل .

بنشأة دولة اسرائيل ، لم تعد مسألة الهجرة مجرد تعزيز لامل اقامة الدولة اليهودية بل أصبحت عاملا فعالا من بقاء كيانها ذاته ، وكان من الطبيعى أن تنظر الحكومة الاسرائيلية بنهم الى اليهود السوفييت ، باعتبار وزنهم الكمى [حوالى ٣ ملايين فى ذلك الوقت] الامر الذى لم يجعل الحكومة الاسرائيلية تتردد طويلا فى اثارة مسألة هجرة اليهود السوفييت مع الحكومة السوفيتية رسميا ، وربما شجع الاسرائيليين على ذلك ، أن المندوب السوفييتى فى مجلس الامن قد عارض فى ١٩ مارس ١٩٤٨ جزءا من تقرير عرضه المندوب الامريكى كان ينص على استمرار التسلل الى فلسطين أرضا وبحرا من قبل مجموعات أو أفراد بغرض المشاركة فى العنف ، سوف يزيد من تفاقم الموقف ، وقد اعتبر المندوب السوفييتى ان الخطر ناجم عن التسلل أرضاوليس بحرا ، ومن ثم فان مساواة التسلل من الأرض بالتسلل من البحر ، يحرم ذلك الجزء من التقرير أى معنى . وفى ١٦ أبريل من نفس السنة اهتم المندوب السوفييتى أيضا فى مجلس الأمن ، بأن يبرز ضمن تعليقه على مشروع قرار كولومبى ، موقفا من مسألة الهجرة اليهودية بقوله أن المشروع لم يأخذ فى حسبانه الحقوق المشروعة لليهود ، وبنوع خاص فيما يتعلق بمسألة الهجرة ، وكان المشروع ينص على الامتناع عن جلب مجموعات أو أفراد مسلحين أو قادرين على حمل السلاح الى فلسطين ، أيا كان أصلهم ، وعن مساعدة أو تشجيع دخول فلسطين من قبل هذه المجموعات أو هؤلاء الافراد ، كما كان يدعو كل الحكومات ، وبصفة خاصة حكومات البلاد المجاورة لفلسطين ، الى اتخاذ كل الخطوات التى من شأنها المساعدة فى تنفيذ النص السابق .

بدا اذن أن الاتحاد السوفييتى يؤيد هجرة اليهود الى فلسطين ، بل ويحرص على ألا يرى أى قيد دولى عليها ، الا أن هذا الموقف كان مقصورا فقط على اليهود غير السوفييت . ولذلك لم يكن مصادفة أنه بعد أن أثارت جولدا مائير (رئيسة البعثة الدبلوماسية الاسرائيلية فى موسكو وقتذاك) فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٨ فى أول

اجتماع لها مع رئيس قسم الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية السوفيتية مسألة الهجرة ، ظهر فى البرافدا فى ٢١ سبتمبر – أى بعد خمسة أيام فقط – مقال كان من الواضح أن السوفييت قد أرادوا به أن يفهم كل من الاسرائيليين واليهود السوفييت أن ثمة فارقا بين تأييد اسرائيل ، وبين صهيونية اليهود السوفييت .

وهكذا بدأ السوفييت يعانون من أول تناقض فى سياستهم المؤيدة لاسرائيل آنذاك وكأجراء عملى لمواجهة هذا التناقض ، فرضت القيود على هجرة اليهود . السوفييت الى اسرائيل وكان من الواضح أن الاعتبارات الداخلية هى صاحبة اليد العليا فى تفسير هذا السلوك السوفييتى ، فقد كان التأييد السوفييتى لاسرائيل فى ذلك الوقت فى ذروته ، ولم يكن ثمة تفسير لهذا السوك سوى أن تطلع قسم من اليهود إلى اسرائيل « الرأسمالية » طعن ولو غير مباشر للشرعية السوفييتية ، فهو يعنى أن الحل الماركسى – اللينينى لمسألتهم قد أخفق على الأقل بصورة نسبية الى الحد الذى يبحث معه هؤلاء عن خلاص فى إطار قومى صهيونى .

وقد ظل التقييد السوفيتى للهجرة اليهودية سائداً منذ نشأة اسرائيل حتى عام ١٩٧٠ ، وساعدت على استمراريته مجموعة من العوامل لعل من أهمها نمو العلاقات العربية السوفيتية ابتداء من ١٩٥٥ بصفه خاصة ، وماصاحب ذلك من مواقف سوفيتية بالغة الحدة ضد اسرائيل كما ظهر فى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ . وعلى الرغم مما كان يقال من أن ستالين بالذات كان يقف وراء السياسة المناهضة لليهود فان الانفراج الذى اصاب العلاقات السوفيتية – الاسرائيلية بعد وفاته لم يؤد الى أى تغيير فى هذه السياسة .

وتواجه الباحث فى هذا الموضوع اذا اراد التعبير عن هذه السياسة السوفيتية المقيدة للهجرة فى الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٦٩ بصورة رقمية عقبات جمة تتعلق بالتضارب الواضح فى الارقام التى تتحدث عن هجرة اليهود السوفيت فى

تلك الفترة ، مرة بلغة المئات ومرة أخرى بلغة الآلاف ، ومرة ثالثة بلغة عشرات الآلاف تبعا لكل مصدر ، وعلى أى حال فثمة تقدير معتدل يتوسط هذه التقديرات المتضاربة يستند الى ارقام وزارة الداخلية السوفيتية يشير الى أن عدد اليهود الذين هاجروا الى اسرائيل فى الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٨ الى نهاية ١٩٦٩ يقدر بحوالى عشرة آلاف اى بمعدل يقل عن خمسمائة مهاجر فى العام .

ومع بداية السبعينات بدا أن سياسة السوفيت ازاء هجرة اليهود السوفيت إلى اسرائيل قد شهدت نوعاً من التغير اعتبره البعض جذريا ، ويتمثل هذا فى رفع القيود عن الهجرة . غير انه من الناحية الرسمية وعلى الرغم من كل المبالغات حول السياسة السوفيتية بهذا الصدد يمكن القول بأن سياسة تقييد الهجرة قد استمرت على وجه العموم ، ويمكن ان نشير هنا إلى ثلاثة قيود فرضها الاتحاد السوفيتى على هجرة يهوده الى اسرائيل .

ويتعلق القيد الاول ، بأمن الاتحاد السوفييتى ذاته . وقد صرح كوسيجين فى كندا فى يونيو ١٩٧١ بأن كل يهودى يرغب فى الهجرة سوف تسمح له السلطات بذلك ، بشرط ألا يكون فى تلك الهجرة مايمس أمن البلاد أو مصالحها الاقتصادية ، وقد أكدت وزارة الداخلية السوفيتية . نفس المعنى فى أغسطس ١٩٧٢ عندما صرح متحدث باسمها بأن الاتحاد السوفييتى يفرض قيودا على هجرة بعض نوعيات المواطنين الى اسرائيل ، من بينهم أولئك الذين ترتبط أعمالهم بمصالح الدولة .

وأما القيد الثانى ، فيتعلق بدعم البلاد العربية فى صراعها مع اسرائيل . وفى أكتوبر ١٩٧١ – على سبيل المثال – صرح السفير السوفييتى فى باريس بأن الاتحاد السوفييتى لن يسمح للفنيين والعلماء بمغادرة البلاد ، مادامت أزمة الشرق الأوسط قائمة ، حتى لايتمكنوا من تقديم العون للمجهود الحربى فى اسرائيل . وبرر هذا الموقف بأن هجرة اليهود السوفييت ستقوى اسرائيل عسكريا ، لان بينهم

عددا كبيرا من الفنيين والعلماء والخبراء والمطلعين على أسرار الدولة . وقد أكد كوسيجين نفس المعنى عندما أشار الى أن بلاده تفرض حظرا على هجرة العسكريين من اليهود السوفييت وذوى الكفايات العالية الى اسرائيل ، كذلك كان المتحدث باسم وزارة الداخلية السوفيتية قد ذكر فى أغسطس ١٩٧٢ بين المواطنين الممنوعين من الهجرة الى اسرائيل ، أولئك الذين تلقوا تدريبا عسكريا .

ويتعلق القيد الثالث بالذين تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفييتى ، اذ أنه ابتداء من أغسطس ١٩٧٢ بدأت تخرج من الاتحاد السوفيتى أنباء عن رسوم باهظة بدأ فرضها على راغبى الهجرة الذين تلقوا تعليما جامعيا ، فبينما تبلغ الرسوم المعتادة ٩٠٠ روبل (حوالى ٤٥٠ جنيها استرلينيا) ، تراوحت الرسوم المضافة على المتعلمين تعليما عاليا بين ٤ آلاف و١٤ الف روبل [٢٠٠٠ الى ٧٠٠٠ جنيه استرلينى] ، ويتوقف مقدارها بالضبط على السن والمستوى الاكاديمى ، وقدرت المصادر الغربية والصهيونية ، أن فرض مثل هذه الرسوم سوف يؤدى الى عرقلة سفر كثيرين ممن تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفييتى ، وبالذات صغار السن الذين لايمكن تصور أن تصل مدخراتهم الى مثل هذه المبالغ . وقد دافع السوفييت عن حقهم فى فرض مثل هذه الضريبة ، بمجموعة من الحجج أهمها أن التعليم العالى فى الاتحاد السوفييتى – عكس البلاد الغربية – يمول كليا من الاعتمادات العامة ، ولذلك فان فرض هذه الرسوم يعد محاولة لمنع استنزاف الموارد السوفيتية العامة للخارج ، وأن الدولة ذات السيادة مخولة تماما ، بموجب القانون الدولى ، بأن تفرض القيود التى تعتبرها ضرورية على هجرة مواطنيها ، وذكر مصدر سوفييتى هنا على سبيل المثال ، أن فرض مثل هذه الرسوم يتسق مع توصية اليونسكو الصادرة فى ١٩٧٠ والمتعلقة بالحد من هجرة العقول التى دعت الأعضاء الى فرض القيود المناسبة للحيلولة دون هجرة العلماء والأخصائيين .

إلا أن الواقع العملى يعطى انطباعاً بأن هذه القيود لم تجد كثيرا فى الحد من هجرة اليهود السوفييت ، فبينما قدر عدد اليهود السوفييت الذين هاجروا من

الاتحاد السوفيتى الى اسرائيل منذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية عام ١٩٦٩ بحوالى عشرة آلاف ، هاجر فى عام ١٩٧٠ وحده طبقا لمصادر سوفيتية عشرة آلاف (وان اشارت هذه المصادر الى ان ثلثى هذا الرقم من المسنين والنساء) وفى ١٩٧١ تراوحت التقديرات بين ١٣ و ١٥ ألفا وابتداء من ١٩٧٢ بدأت التقديرات تتحدث بلغة عشرات الآلاف .

وفى تفسير التطورات السابقة تردد كثيراً الحديث عن الاذعان السوفيتى للضغط الامريكى الصهيونى والانتقام السوفيتى لفتور العلاقات العربية – السوفيتية ويحتاج منا هذا لبعض التوقف .

فمن المعروف ان الحملات الصهيونية – الامريكية من السياسة السوفيتية المتعلقة بهجرة اليهود لم تتوقف ، وقد كان موضوع فرض رسوم مغادرة أكبر بالنسبة لراغبى الهجرة من الذين تلقوا تعليما عاليا فى الاتحاد السوفيتى فرصة ذهبية كى تتصاعد هذه الحملات ، وبالفعل ماكادت انباء الرسوم الجديدة تخرج من موسكو حتى بدأ الاعضاء المعروفون بتعاطفهم مع الصهيونية فى الكونجرس الأمريكى يخططون لعقاب الاتحاد السوفيتى ، وهكذا وافق مجلس النواب الامريكى فى ٢٢ سبتمبر ١٩٧٢ على تعديل فى قانون المساعدات الخارجية يؤدى إلى وقف التعامل التجارى مع الاتحاد السوفيتى مادام اليهود السوفيت يجبرون على دفع مبالغ كبيرة مقابل السماح لهم بالهجرة . وفى تقييم ردود فعل السوفيت لهذه المسألة وماإذا كانت تمثل اذعانا من عدمه يجب ان نتذكر جيداً أننا نتحدث عن دولة عظمى والقول بخضوعها بهذه البساطة للضغط حتى ولو كان من دولة عظمى أخرى فى مسألة تتعلق بصميم سيادتها الداخلية أمر لاينبغى ان يؤخذ دون مناقشة خاصة وان العقوبة المطروحة تتعلق بتعاملات تجارية اى أنها فى التحليل الأخير لاينبغى ان تبرر خضوع واذعان دولة عظمى .

أما عن تفسير التطورات السابقة فى السياسة السوفيتية بفتور العلاقات

العربية – السوفيتية فهو ليس تفسيراً ساذجاً وانما تفسير خاطىء . أولا لأن التدهور كان فى العلاقات المصرية – السوفيتية وليس العربية – السوفيتية بصفة عامة ثانيا لأنه لاتوجد علاقة ارتباطية بين الأمرين حتى يمكن الحديث اصلًا عن علاقة سببيه ، فأشد سنوات تقييد الهجرة كانت سنوات لم تشهد علاقات سوفيتية – عربية تذكر (اوائل الخمسينات) وبداية زيادة التدفق فى ١٩٧٠ لم ترتبط بتدهور واضح فى العلاقات السوفيتية – المصرية ، وأقوى محاولة سوفيتية لتقييد الهجرة بفرض رسوم على ذوى التعليم العالى تمت فى أغسطس ١٩٧٢ أى فى قمة تدهور العلاقات المصرية – السوفيتيه وهكذا .

وفى الواقع أن التفسير الاساسى للتطورات السابقة فى السياسة السوفيتية تجاه هجرة اليهود السوفيت إلى اسرائيل يكمن فى اعتقادى فى الاعتبارات الداخلية . ويجب أن يكون مؤكداً أن السوفيت هم أول المتضررين من هجرة يهودهم إلى اسرائيل وذلك بالنظر الى مايمثله هذا من مساس بالشرعية السوفيتية على النحو الذى سبقت الاشارة اليه . واذا كان الأمر كذلك فلماذا سلك السوفيت هذا المسلك الأخير ؟ يمكن القول على ضوء المعلومات المتاحة أن ثمة نسبة من اليهود السوفيت من الطبيعى (بالنظر الى التطورات السابق بيانها فى وضع اليهود السوفيت) ألا تكون قد أندمجت فى المجتمع السوفيتى . هذه النسبة وان كانت قليلة فى وزنها الكمى إلا انها فى الغالب متطرفة فى اتجاهاتها السياسية الصهيونية أو الغربية على أحسن الفروض ، وهى تثير متاعب للسلطة السوفيتية فى الداخل لعل ابرزها كان محاولة اختطاف طائرة ركاب سوفيتية فى يونيو ١٩٧٠ ، والقيام بدعايات مثيرة ومخربة ضد النظام السوفيتى فى الداخل ، وبالطبع تلقفت القوى الصهيونية فى اسرائيل والولايات المتحدة هذه القضية وضخمتها لتجعل منها مشكلة كبرى . ويقول مصدر سوفيتى بهذا الشأن : « وكان لابد من موقف ينهى المشكلة ، ويقتلع من الجذور اسباب الحساسية حولها ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتى دولة متعددة القوميات ، ولايحتمل ان تتفاقم مشاكل يمكن لأطراف معادية استغلالها لتغذية الضغائن بينها » ولاشك أن علاج الموضوع على هذا

النحو [أى عن طريق السماح بالهجرة فى حدود معينه] قد أفاد فى الحد من تفاقم النزيف وواضح ان السوفيت بهذا المسلك قرروا ان أهون الضررين بالنسبه لهم ، ان يتخلصوا من هذه الفئة الصهيونية النزعات ، وان فرضوا على ذلك القيود التى سبقت الاشارة اليها .

وثمة مسألة جديرة بالاعتبار وهى أن هناك فارقا كبيراً بين هذه السياسة التى اضطروا اليها بموجب اعتبارات عملية ، وبين السياسة السوفيتية تجاه الصهيونية واسرائيل ، فقد أكد السوفيت دائما – وبعد كل هذه التطورات – على عدائهم للصهيونية ، وهو أمر موضع تصديق نظراً للعداء البالغ الحدة والضارب بجذوره فى اعماق التجربة السوفيتية بين الماركسية – اللينينية وبين الصهيونية ، بل ان وجود هذه الفئه السابق الحديث عنها بين اليهود السوفيت قد فرض على السلطة السوفيتية ان تزيد من حملتها الداخلية المعادية للصهيونيه الموجة للشعب السوفيتى عامة الى اليهود السوفيت خاصة .

خلاصة :

لقد حاولت ان اقدم تفسيراً لتطورات السياسة السوفيتية تجاه هجرة اليهود السوفيت إلى اسرائيل ينبع اساساً من الاعتبارات السوفيتية الداخلية ، واذا كان للعوامل الخارجية ان تلعب دوراً بهذا الصدد فهى ليست بالتأكيد ضغطا امريكيا صهيونيا أو انتقاماً سوفيتيا من فتور فى العلاقات مع العرب فى المقام الأول ولكنها قبل ذلك هزيمة العرب فى ١٩٦٧ التى احاطت صورة اسرائيل لدى اليهود السوفيت بهالة من الإكبار والتقديس جعلت منها فى نظر جزء منهم على الاقل قبلة يجب السعى إليها ولو بعد عشرات الأعوام من العيش فى ظل الاشتراكية . لهذا فانه على الرغم من امكانية الطرح العربى للمشكلة على الاتحاد السوفيتى دبلوماسياً واحتمال أن يؤدى هذا الى نتائج معقولة من وجة نظر المصلحة العربية خاصة وان ثمة مصلحة سوفيتية – عربية مشتركة فى منع او تقييد هجرة اليهود السوفيت الى اسرائيل إلا أن العرب يجب ان يدركوا ان مواجهة هذه المشكلة تبدأ على ساحة الصراع مع اسرائيل ، فكلما تحسن اداؤهم فى مواجهة اسرائيل قلت جاذبيتها ليهود العالم والمفروض ان تقل هذه الجاذبية لليهود السوفيت بدرجة أكبر بالنظر الى انهم قد عاشوا فى ظل مجتمع اشتراكى لعشرات من السنين .

فهرس

المطبعة الفنية القاهرة ت ٩١١٨٦٢

تواصل دار المستقبل العربى إسهامها فى تشجيع البحث العلمى حول كافة جوانب المواجهة بين العرب والعدو الإسرائيلى ، حيث تبادر بنشر

الأبحاث الجديدة التى أعدها مجموعة من أعضاء لجنة هيئات التدريس لمناصرة الشعبين اللبنانى والفلسطينى والتى ألقيت فى الندوة العلمية الثانية التى عقدت فى نقابة الصحفيين يومى ٢٧ مارس و٣ إبريل ١٩٨٣ .

وقد أجابت هذه الأبحاث عما يجول بخاطر كل عربى عن الإيديولوجية الصهيونية والأحزاب السياسية فى أسرائيل وتطور اقتصادها وسياسة الاستيطان التى تمارسها على الدوام فى الضفة الغربية .

هذا بالإضافة إلى التعرف على المخاطر الإقتصادية للمشروع الصهيونى وهجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل .

ودار المستقبل العربى إذ تحيى هذه النخبة من أساتذتنا المصريين تعبر عن رغبتها فى استمرار التعاون بينهم ونشر كل الدراسات التى تسهم فى توضيح هذا الصراع التاريخى الذى يشغل كل وطنى .

دار المستقبل العربى

٢١٠ قرشاً

دار المستقبل العربى

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

طبعت بالمطبعة الفنية ت : ٩٦١١٨٦٢